أحمد الكاتب

المرجعية الدينية الشيعية .. وآفاق التطور

الإمام محمد الشيرازي نموذجا

الطبعة الثانية ٢٠٠٧

الطبعة الأولى ٢٠٠٢

صدر هذا الكتاب في الطبعة الأولى تحت عنوان:

الشيرازي..المرجعية في مواجهة تحديات التطور

ahmad@alkatib.tv

المحتويات

المقدمة: الشيرازي في مواجهة التحديات

الفصل الأول: الانطلاقة الأولى

أ- الشيعة والمرجعية في العراق

ب - في مواجهة الغزو الثقافي الغربي

ج - البرنامج العملي

د - الحوزة العلمية في كربلاء

هـ - الشيرازي والحكيم

و - الشيرازي والصدر

ز - الشيرازي في الكويت

الفصل الثاني: الفكر السياسي للشيرازي

أ- دولة المرجعية الدينية
ب - الموقف من الديموقراطية
ج - الموقف من القومية
د - السياسة الإصلاحية
هـ المقاومة السلبية
ز - المنهج السلمي
ح - التطور الديموقراطي
ط - شورى الفقهاء

الفصل الثالث: الفكر الاقتصادي للشيرازي

أ- قانون الملكية الخاصة والعامة
ب _ الضرائب والمكوس
ج — الإصلاح الزراعي
د — قانون العمل
هـ - قانون الأجور والأسعار
و — الربا والبنوك

الفصل الرابع: القوانين الحديثة

الفصل الخامس: بين الثورة والحرب
أ - إعلان الثورة على النظام البعثي في العراق
ب - الشيرازي والحرب العراقية الإيرانية

الفصل السادس : آفاق التطور

أ – الشيرازي وأصول الاجتهاد
ب – آفاق التجديد والتطور
ج – مستقبل المرجعية الدينية

ملحق: رسائل إلى الإمام الشيرازي

المقدمة

الشيرازي في مواجهة التحديات الحضارية

يمثل الإمام السيد محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي (٢٠٠١-١٩٢٨) عنوانا لمعركة حضارية انفجرت في أواسط القرن العشرين بين الإسلام والحداثة الغربية التي كانت تضم ثلاثة تيارات رئيسية اجتاحت المنطقة العربية والإسلامية وهي القومية و الديموقراطية والاشتراكية، واتخذ الشيرازي في تلك المعركة موقف الدفاع عن الإسلام والتصدي لتلك التيارات ، انطلاقا من روح المحافظة على التراث ومقاومة الغزو الحضاري الغربي، حيث رأى الشيرازي في موجة الحداثة تحديا للإسلام وتهديدا للمسلمين.

وخلافا لترحيب عدد من علماء الجيل الأسبق على الشيرازي بكثير من مفردات الحضارة الغربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعدم شعورهم بالتناقض مع تلك التيارات ، ومحاولتهم التوفيق بين الإسلام والأنظمة الحياتية المتطورة الواردة من الغرب ، كما حدث في حركة الدستور الإيرانية التي قادها علماء النجف بزعامة الشيخ كاظم الآخوند الخراساني ، فان حدوث خلل في الحوار بين الأطراف المختلفة أدى إلى حدوث اضطراب وتصادم بين أبناء التيار الإسلامي وأقطاب الحركات القومية والديموقراطية والاشتراكية. وقد ولد الشيرازي في خضم أجواء الصراع بين تلك التيارات في أعقاب ضرب الحركة الإسلامية (الشيعية) وإقصاء مراجع الدين عن التدخل في الحياة السياسية العراقية ، بعد فشل ثورة العشرين وانهيار مقاومة المراجع للانتداب البريطاني، وقيام النظام العراقي بالفصل بين الدين والسياسة.

و بدأ الشيرازي ينشط في بداية الخمسينات في مواجهة الشيوعية والموجة الإلحادية المشككة بالدين الإسلامي وقدرته على قيادة الحياة أو صلاحيته للبقاء ، فهب يدعو إلى العودة إلى الدين وإعادة الثقة المفقودة بالإسلام إلى نفوس الشباب. وفي سعيه من أجل هذا الهدف رفض كل جديد وافد من الغرب وعلى رأس ذلك الديموقراطية والقومية والاشتراكية والقوانين الحديثة الأخرى.

وبينما كان النظام العراقي (الملكي) يتلاعب بالشعارات الديموقراطية ويزيف إرادة الشعب وينقلب عليها مرة بعد أخرى، ذهب الشيرازي إلى رفض الديموقراطية برمتها باعتبارها لعبة استعمارية ، وبدلاً من أن يطالب بتدعيم الديموقراطية وترشيدها وتعزيزها وتنزيهها والعمل على استقرارها لتكون مرآة الشعب الصادقة ووسيلته لاختيار النظام السياسي الأفضل والحكومات الأكثر وطنية وتمثيلا للشعب، كما كان يطالب قادة ثورة العشرين من مراجع الدين، فان الشيرازي اعتبر الديموقراطية كفرا وإلحادا ولونا من ألوان الاستعمار.

وهكذا بالنسبة للموقف من القومية العربية ، فبعد أن كان قادة ثورة العشرين لا يجدون أي تناقض بين الإسلام والقومية العربية، اتخذ الشيرازي في منتصف القرن العشرين موقفا سلبيا من الحركة القومية كرد فعل على سياسة النظام العراقي المعادية لرجال الدين ، ذلك النظام الذي استخدم القومية العربية كسلاح سياسي داخلي لإبعاد رجال الدين الشيعة (الذين كانت تغلب عليهم الفارسية) عن قيادة الحركة الوطنية والتدخل في الشؤون العراقية، خلافا للروح الإسلامية الوحدوية السابقة التي كانت تعتبر الاهتمام بشؤون المسلمين حقا وواجبا على جميع المسلمين بغض النظر عن قومياتهم وجنسياتهم.

ومن هنا دخل الطرفان في خلاف لا مبرر له حول أولوية الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية، دون أن يوجد بينهما أي تناقض جوهري، في الوقت الذي كان الاستعمار يحول دون تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة العربية أو الإسلامية.

المعركة الثالثة التي خاضها الشيرازي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كانت مع التيار الاشتراكي والشيوعي، وهي معركة كانت ذات طابع ثقافي أكثر منها اقتصادي، حيث لم تكن الحركة الشيوعية أو الاشتراكية تطرح برامج ثورية جذرية وإنما تنادي ببعض المطالب الإصلاحية الاقتصادية كقانون الإصلاح الزراعي أو إشراف الدولة على بعض النشاطات الاقتصادية، وهي مطالب كان يمكن التفاوض والحوار حولها بين التيارين الإسلامي والاشتراكي، ولكن أجواء الصراع الثقافي التي خيمت على العراق في تلك الفترة ؛ منعت التيار الإسلامي من تفهم تلك المطالب، ومنعت الشيرازي وكثيراً من رجال الدين من تقبل قانون الإصلاح الزراعي الذي سنته ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨

وعموما فقد حفزت تلك التيارات الديموقراطية والقومية والاشتراكية الإمام الشيرازي على التفكير بالرد الشامل والدعوة إلى تشكيل حكومة إسلامية، وتأسيس حركة ثقافية سياسية تعمل من أجل هذا

الهدف، إلى جانب حركات إسلامية عديدة (سنية وشيعية) انطلقت في تلك المرحلة وحملت هدف إقامة دولة إسلامية في العراق.

ولكن الإمام الشيرازي امتاز عن غيره منذ البداية بامتلاك صورة خاصة عن الدولة الإسلامية وشروط القيادة فيها ، حيث حصر الشرعية الدينية في القيادة المرجعية الدينية ، ودعا إلى نظام ولاية الفقيه، قبل ان يطرح الإمام الخميني هذه النظرية بعشر سنين. وقد مزج الشيرازي في أطروحته السياسية بين الإسلام والتشيع ، أو بالأحرى الفكر الإمامي ونظرية المرجعية الدينية التي اعتبرها امتدادا شرعيا لقيادة الأئمة المعصومين ، واختلف بذلك عن حزب الدعوة الإسلامية بقيادة السيد محمد باقر الصدر الذي طرح نظرية الشورى والتنظيم الحزبي كاستراتيجية للوصول إلى الهدف، فحرَّم الشيرازي التنظيمات الحزبية وخاصة السرية، ورأى فيها انقلابا على القيادة المرجعية الدينية الشرعية وابتعادا عن التراث الإمامي واستلهاما للفكر الغربي.

وجاءت الثورة الإسلامية الإيرانية التي قادها المرجع الديني الإمام الخميني والتي أسفرت عن إقامة نظام ولاية الفقيه في إيران ، جاءت لتعزز إيمان الشيرازي بنظريته الخاصة عن الدولة الإسلامية وتحقق ما كان يصبو إليه من قبل ، وتدفعه لكي يشن حملة إعلامية وتعبوية لإسقاط النظام البعثي الحاكم في العراق ، وإقامة نظام إسلامي تحت قيادة مراجع الدين.

وفي حين بدا للشيرازي سقوط النظام العراقي في تلك الفترة قاب قوسين أو أدنى ، فانه رفض أي حل وسط مع النظام البعثي "الكافر" ورفض القبول بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع أو إجراء أية انتخابات ، كما رفض القبول بأية صيغة جبهوية كبديل عن النظام القائم أو استبداله بأي انقلاب عسكري ، ماعدا الثورة الشعبية الإسلامية التي اعتقد أنها على الأبواب.

وفي الوقت الذي كان الشيرازي يسعى لقيادة الجماهير العراقية والشيعية خاصة من أجل إقامة نظام إسلامي شيعي مرجعي في العراق ، كان الشيرازي يصطدم مع نظام ولاية الفقيه في إيران ، ويكتشف الثغرات الديكتاتورية فيه، وخاصة بعد رفض الإمام الخميني لقيادة الشيرازي للمعارضة العراقية الإسلامية الشيعية في إيران، أو إشراكه في السلطة أو التشاور معه حول شؤون إيران الداخلية أو إدارة الحرب مع العراق، بالرغم من أن الشيرازي كان يعتقد أنه "كمرجع ديني ونائب عام عن الإمام المهدي" يحق له المشاركة في السلطة مع الخميني وبقية الفقهاء المراجع الذين يستمدون شرعيتهم – حسب نظرية ولاية الفقيه– من كونهم نواباً عامين للإمام الثاني عشر الغائب المهدي المنتظر (محمد بن الحس العسكري).

وهذا ما دفع الشيرازي إلى طرح نظرية (شورى الفقهاء) والتأكيد على أهمية الشورى بصورة عامة، إضافة إلى التعددية الحزبية والحرية الصحفية ، وانتقاد السياسة الديكتاتورية وخاصة قيادة الإمام الخميني للحرب مع العراق وإصراره على مواصلتها بعد تحرير معظم الأراضي الإيرانية عام ١٩٨٢

وقام الشيرازي بمراجعة موقفه من الديموقراطية والنظر إليها من جديد كسرٍ من أسرار التقدم الغربي، وضرورة من ضرورات الحياة والتقدم والاستقرار للمسلمين.

وقام أيضا بمراجعة موقفه من الإصلاح الزراعي وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فاتخذ موقفا متطرفا وأشد ثورية من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٨ الذي أقره رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، وطالب الشيرازي بمصادرة أراضي الإقطاعيين وتوزيعها على الفلاحين المعدمين دون أي تعويض حتى لو كانوا ملكوا الأرض بصورة شرعية.

ورغم أن الشيرازي لم يعارض قيام أية وحدة عربية أو إقليمية (كمؤتمر التعاون الخليجي) فانه ظل على موقفه من الدعوة إلى إقامة الوحدة الإسلامية وتشكيل دولة المليار مسلم، وإزالة الحدود المصطنعة بين البلاد الإسلامية. وإذا كانت دعوته إلى الوحدة الإسلامية وهو في العراق تفهم على أنها معارضة للوحدة العربية ، فإن إصراره على الوحدة الإسلامية وهو في إيران كان مؤشراً واضحاً على رفضه للسياسة الإقليمية أو القومية الإيرانية. وربما بالغ الشيرازي في ظل الجمهورية الإسلامية إلى حد التمرد ، بدعوته لاختراق الحدود بدون جوازات سفر والتجارة بدون جمارك والتنقل بدون فيزا، واعتبار الخضوع لشرطة الحدود والقوانين الإقليمية انتهاكا خطيرا للشريعة الإسلامية.

ومع أن الشيرازي دعا إلى الوحدة الإسلامية والحوار والتعاون بين الطوائف المختلفة (الشيعية والسنية) على أساس الشورى، إلا إنه كان شديد الالتزام بالتراث الشيعي الإمامي الاثني عشري، بالرغم مما كان يبدو من تناقض ظاهر بين الدعوة للوحدة الإسلامية والتشبث بالهوية الطائفية ، ولكن الشيرازي كان يعتقد بإمكانية الحفاظ على الهويات الطائفية الثقافية والاتفاق السياسي بينها على أساس الشورى. إلا إن التزام الشيرازي بنظرية ولاية الفقيه كامتداد لنظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت، وكمصدر غيبي لشرعية السلطة ، وحصر الحق في السيادة العليا بالفقهاء المراجع ، ظل يشكل عقبة في طريق الوحدة الاندماجية بين الشيعة والسنة وتجاوز التراث الطائفي السلبي. ويبدو أن الشيرازي كان بحاجة لبذل المزيد من الجهد والتفكير والاجتهاد لمراجعة نظرية ولاية الفقيه وأسسها التاريخية والعقدية، خاصة وأنها شهدت سلسلة طويلة من عمليات التطور والتنوع ، ولا توجد أدلة كافية على وجود هذه النظرية في العصور الغابرة ، كما لا توجد أدلة قوية على نيابة الفقهاء عن الإمام الثاني عشر الغائب ، إضافة إلى وجود الشك في أساس وجود وولادة ذلك الإمام.

وفي الحقيقة كان هذا الموضوع مدار حديث خاص بيني وبين الإمام الشيرازي في عام ١٩٩٠، بعد أن قمت بدراسة نظرية الإمامة وتوصلت إلى عدم وجود الإمام الثاني عشر، فسألته فيما إذا كان هو قد درس الموضوع شخصيا وبدقة واجتهاد ، فاعترف، رحمه الله، بصراحة وشجاعة، بأنه لم يدرس الموضوع ، فتجرأت وسألته فيما إذا كان قد قرأ شيئاً حوله؟ فأجاب بالإيجاب. ونظراً لما كان بيني وبينه من علاقات حميمة وقديمة، كان الإمام الشيرازي أول رجل أقدم له دراستي عن موضوع الإمامة والمهدي ، حيث

طلبت منه أن يرد عليها أو يقدم ما لديه من أدلة علمية على وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري). فقام بعد سنوات بنشر كراس بعنوان (الإمام المهدي) ردد فيه الروايات التاريخية الواردة حول ولادته وظهوره ، والمشحونة بالخرافات والأساطير دون أن يقوم بأدنى تحقيق فيها أو تقييمٍ للسند أو حتى ذكر الرواة ولمصادر، مما ولّد لدي قناعة بأنه يقوم بدفع الإحراج الاجتماعي الذي سببه كتاب مثير لأحد تلامذته ، أكثر مما يقوم بالدفاع العلمي عن فكرة تعتبر الأساس والقاعدة لنظرية ولاية الفقيه والفكر الإمامي الاثني عشري.

ولا اعرف بالتأكيد هل حفزته دراستي تلك على مراجعة الفكر السياسي الإمامي وإعادة النظر في إيمانه بوجود الإمام الثاني عشر الغائب (محمد بن الحسن العسكري). ولكني أعرف جيداً أن الإمام الشيرازي قدم خلال الخمسين عاما المنصرمة تجربة غنية ثقافيا وسياسيا وقد كان قائداً لحركات إسلامية عديدة وصاحب مشروع سياسي كبير ، وأنه لذلك يحتاج إلى أكثر من دراسة وتحليل.

وقد وفقني الله تعالى لأن أقوم بدراسة لأعمال الإمام الشيرازي الثقافية والسياسية، ومراجعة نظريته في ولاية الفقيه والشورى، وكذلك منهجه في الاستنباط والاجتهاد، ومحاولته الدمج بين التراث والحداثة .. بين المرجعية الدينية والديموقراطية.

وإذا كانت نظريته تتعرض اليوم لامتحان قاس في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث لم يثبت فشلها فشلا ذريعا، أو نجاحها نجاحا تاما بعد، فإنها لا شك تحتاج إلى مزيد من البحث والنقد والتمحيص ، وتحتاج أيضا إلى الغوص في أعماق التاريخ والجذور العقدية والفكرية، وذلك من أجل التأكد فيما إذا كانت نظرية ولاية الفقيه تمثل حقا النظرية السياسية الإسلامية المنشودة.

وفي الوقت الذي أضع بين يدي القراء الكرام نتاج دراستي هذه ، آمل أن يقدم لي الاخوة ما لديهم من ملاحظات وأفكار ، والدعاء لي بالتوفيق والقبول.

هكذا عرفت الإمام الشيرازي

توثقت علاقتي مع السيد محمد الشيرازي منذ صغري فقد نشأت في أحضان حركته، وتعلمت في مدارس حفاظ القرآن الحكيم الابتدائية الدينية التي كان يرعاها في كربلاء في الستينات ..وعندما كنت في الثانية عشرة من عمري استدعاني الشيرازي إلى بيته وطلب مني تشكيل لجنة من زملائي الطلاب للقيام ببعض النشاطات الإعلامية كتعليق اللافتات والملصقات الدينية في شوارع كربلاء في المناسبات الدينية ، وعندما بلغت الرابعة عشرة من العمر طلب مني أن التحق بالحوزة العلمية، وألبسني بيديه العمامة زي رجال الدين.

ولما كان يجب على كل مكلف ، تقليد أحد المراجع عند بلوغه – حسبما هو معروف عند الشيعة – فقد قلدت الإمام الشيرازي في بداية حياتي ، ونشأت على حبه وتقديره والدعوة إلى مرجعيته.

وقد تتلمذت على يديه وعملت معه في خندق واحد وآمنت بنظرية ولاية الفقيه التي كان يدعو إليها منذ البدء ، ودعوت إليها في الستينات والسبعينات والثمانينات. وعندما شكل الشيرازي تنظيم (الحركة المرجعية الرسالية) عام ١٩٦٨ كنت من أوائل الشباب الذين انتموا إلى ذلك التنظيم. وأصبحت عام ١٩٧٢ عضوا في قيادة الحركة المرجعية (التي ستعرف لاحقاً باسم منظمة العمل الإسلامي في العراق) ولم تمض سنة أخرى حتى التحقت بالسيد محمد الشيرازي الذي كان قد غادر العراق إلى الكويت، عام ١٩٧٣

وفي عام ١٩٧٤ اعتقل النظام العراقي خلية من شباب المنظمة في العراق فاعترف المسئول عنها بارتباطه معي وبانتماء التنظيم إلى السيد الشيرازي، فقدم إلى محكمة الثورة التي حكمت عليه بالمؤبد وحكمت علي وعلى الشيرازي غيابيا بالإعدام.

وأصبحت وكيلاً شرعيا من وكلائه الداعين إلى مرجعيته في الثمانينات.

وعندما أقوم الآن بدراسة حركة الإمام الشيرازي وفكره السياسي فإنما أقوم بدراسة الحركة الفكرية والسياسية التي انتميت إليها في مطلع شبابي. وإذا كنت أقوم بنقد بعض جوانبها فإنما أقوم بعملية نقد ذاتي من داخل هذه الحركة ومحاولة من أجل التقدم نحو تطوير الحركة وحل المشاكل المزمنة التي أعاقت نجاحها في العراق.

أحمد الكاتب
٢٠٠٢/١/١

الفصل الأول: الانطلاقة الأولى

أ – الشيعة والمرجعية في العراق

الفكر السياسي الشيعي قبل الشيرازي

كان العراق في القرن الإسلامي الأول مهد التشيع لأهل البيت وقاعدة الثورات ضد الحكم الأموي وقد احتضن تراب العراق قبور عدد من أئمة أهل البيت (عليهم السلام) بدءا من الإمام علي بن أبي طالب ومرورا بالإمام الحسين شهيد كربلاء والإمام موسى بن جعفر وحفيده الإمام محمد الجواد وكذلك الإمام علي بن محمد الهادي وابنه الإمام الحسن العسكري، وكانت بغداد ، لقرون عاصمة الثقافة الشيعية، ولم يكن (العباسيون) الذين سيطروا على الخلافة قرونا طويلة إلا جناحاً من أجنحة الشيعة.

كان ذلك قبل أن تتبلور الأحزاب الإسلامية كطوائف ، وقبل أن تطغى الفرقة (الاثنا عشرية) على التيار الشيعي العام. وعندما ورثت هذه الفرقة تراث فصيل من تيار (الشيعة الامامية) هو (الموسوية القطعية) بعد وفاة الإمام الحسن العسكري ، كانت قد فقدت رمزها السياسي من أهل البيت في ظل "غيبة" الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) ولذلك فقد فشلت في القضاء على العباسيين بالرغم من سيطرة المؤيدين لها من (آل بويه) على مقاليد السلطة في القرنين الرابع والخامس الهجريين. ومع التزام الفرقة (الاثني عشرية) بنظرية الانتظار للإمام الغائب؛ كان عليها أن تنزوي عن الحياة السياسية وتصبح مجرد نظرية تاريخية ، وبالتالي تفقد جماهيرها الواسعة. بيد أن قيام الحكم الصفوي في بلاد فارس واعتناقه للعقيدة الاثني عشرية واستيلائه على العراق عدة مرات ، أعاد الأمل والحيوية إلى الفرقة الاثني عشرية وساعدها على الانتشار في العراق في وقت لاحق ، وخاصة بعد سقوط الدولة الصفوية في إيران عام ١٧٢٢ وهجرة أعداد كبيرة من العلماء والمواطنين الإيرانيين الشيعة إلى العراق وخصوصا إلى كربلاء ، حيث بدءوا بتشييع القبائل العربية خاصة في الفرات الأوسط والجنوب.

في تلك الأثناء كان الفكر السياسي الشيعي يتطور ويتقدم خطوة كبيرة إلى الأمام بقبول علماء الشيعة، منذ أيام الشيخ علي عبد العالي الكركي(٩٤٠هجرية)، بنظرية (النيابة العامة عن الإمام المهدي)، ثم تطور المرجعية الدينية على يدي الشيخ جعفر كاشف الغطاء بعد قوله بوجوب إخراج الخمس وتسليمه إلى (مراجع الدين) . وشهد الفكر السياسي لمراجع الدين حالات من التعاون والتنسيق بين المراجع وسلاطين الشيعة الصفويين والقاجاريين في إيران ، ولكنه لم يرتقِ إلى مستوى استلام السلطة في (عصر الغيبة) حيث ظل فكر الانتظار للإمام المهدي يهيمن بدرجة كبيرة على الفكر السياسي الشيعي العام ويعتبر إقامة أي شكل من الحكومة نوعا من اغتصاب السلطة الشرعية المحصورة بالإمام

المعصوم الغائب. وقد فشلت محاولة أحد المجتهدين (الشيخ أحمد النراقي) في بداية القرن التاسع عشر للتنظير لشرعية حكومة الفقهاء ، حيث ردها كبار العلماء في النجف كالشيخ محمد حسن النجفي (صاحب الجواهر) والشيخ مرتضى الأنصاري، وظل الفكر السياسي الشيعي العام يقوم على تصدي الفقهاء لبعض الأمور الحسبية في ظل الدولة القائمة الشيعية أو السنية.

إلا أن التطورات السياسية في إيران والاحتكاك مع الغرب في القرن التاسع عشر، فتح الطريق أمام الفقهاء الشيعة في العراق وإيران لتحجيم السلطة "المغتصبة" بإقامة مجلس شورى تحت إشراف الفقهاء، وهذا ما ظهر في الحركة الدستورية التي انتصرت عام ١٩٠٦م

وبالرغم من تشكيل القبائل الشيعية في جنوب العراق (كاتحادات الخزاعل والمنتفق وبني لام والزبيد وآل بومحمد) في القرن التاسع عشر ، نوعاً من الحكم الذاتي في ظل الحكم العثماني، إلا أنهم كانوا يفتقرون ، من بين أمور عديدة ، إلى الفكر السياسي الذي يؤهلهم لتشكيل دولة شيعية خاصة.[١]

وكذلك بالرغم من وجود مؤشرات كثيرة على استطاعة الشيعة تأسيس دولة إسلامية خاصة بهم في العراق بعد سقوط الدولة العثمانية ، إلا ان الفكر السياسي الشيعي لدى المراجع لم يكن متبلورا بما فيه الكفاية للدعوة إلى تكوين دولة شيعية أيديولوجية على أساس نظرية ولاية الفقيه. ولم يكن المراجع يطرحون أنفسهم بديلا عن السلطات القائمة، إذ ان أقصى ما كان يدعون إليه هو تشكيل مجالس برلمانية تحد من سلطات الملوك المطلقة.

وعندما استفتى الحاكم البريطاني السير ويلسون الشعب العراقي عما يريده ، وخيره بين الاستقلال أو التبعية، دعا علماء الشيعة الشعب العراقي إلى التصويت على الاستقلال وتكوين دولة وطنية، وعندما حاول ويلسن أن يزوّر الانتخابات ويفرض على الشعب العراقي القبول بالانتداب، أصدر المرجع الديني الشيخ محمد تقي الشيرازي فتوىً كفَّر فيها كل من يرغب في حكم غير إسلامي في العراق، وقد استجاب الشعب العراقي بصورة عامة إلى تلك الفتوى، و اجتمع أعيان كربلاء ووقعوا على مضبطة جاء فيها:" إنهم يحبذون قيام حكم عربي إسلامي يرأسه أحد أبناء السيد الشريف، وإنشاء مجلس تمثيلي وطني يمثل شعب العراق".[٢] وأصدروا بتاريخ ١٥ شوال ١٣٣٧ بيانا يؤكد قرارهم بالاستظلال براية عربية إسلامية وانتخاب أحد أنجال شريف مكة كأمير مقيد بمجلس منتخب من أهالي العراق. [٣]

---

[١]- الوردي ، علي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ص ١١٩ و من ص ١٢٤ إلى ١٥٧

[٢] - النفيسي ، عبد الله : دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ص١٢٢

[٣]- المصدر، ص ٢٠٩

وكذلك اجتمع أهالي الكاظمية وفوضوا إلى ستة من علمائهم أن يضعوا عريضة يطالبون فيها بإقامة حكومة عربية إسلامية دستورية يرأسها أحد أبناء الشريف[٤]. كما أصدروا بيانا جاء فيه:" إننا باعتبارنا من الأمة العراقية العربية نختار حكومة عربية مسلمة يرأسها ملك مسلم هو أحد أنجال سيدنا الشريف تكون مقيدة بمجلس محلي". [٥]

أما في بغداد فقد اصدر المندوبون السنة والشيعة بيانا في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٩ طالبوا فيه بأن تكون البلاد دولة عربية واحدة على رأسها ملك مسلم أحد أبناء الشريف حسين مقيد بمجلس تشريعي تمثيلي. وأنشأ السنة والشيعة بعد ذلك بشهر حزباً أسموه : (حزب الاستقلال) برئاسة السيد محمد الصدر ، وكان يطالب بترشيح أحد أبناء الشريف حسين ملكا على العراق.[٦]

وفي الشامية قدم عشرة من شيوخ القبائل عريضة للحاكم البريطاني يطالبون فيها بعراق متحد من البصرة إلى الموصل برئاسة أمير عربي يفضل أن يكون من أنجال شريف مكة.[٧]

وقرر الشيرازي بعد استشارة علماء كر بلاء وأعيانها أن يرسل إلى الشريف فيصل رسالة ينبئه فيها عن الحالة في العراق ، ووقع الخيار على الشيخ محمد رضا الشبيبي أن يكون الرسول الشخصي الذي سيحمل الرسالة، التي جاء فيها :" إلى حضرة صاحب السمو الأمير فيصل ، بعد الدعاء...إننا لا زلنا نسمع أنباء تفاديكم العظيم في سبيل إحياء الجامعة العربية التي هي عنوان المجد الإسلامي ، وأدامكم الله ملكا تقر به العيون الإسلامية وتفخر به أئمة الدين.

٧ رمضان ١٣٣٨ محمد تقي الحائري الشيرازي"

وأرسل ابنه الشيخ محمد رضا الشيرازي رسالة إلى الأمير علي ولي عهد الحجاز، جاء فيها:"إن القطر العراقي كسائر الأقطار العربية التي بايعت جلالة الملك أبيكم ، وأزيدكم أنه لأكثر تحمساً في سبيل الاستقلال وأشد نعرة قومية وأقرب إلى الوحدة العربية ، وذلك لأنه مسكون بشعب عربي بحت ليس فيه دخيل يخشى شره".

وهكذا لم يطرح العلماء الشيعة فكرة إقامة دولة شيعية خاصة بهم بعد سقوط الدولة العثمانية، بالرغم من أنهم أصبحوا أكثرية في العراق الجديد وبالرغم من الدور القيادي الكبير الذي لعبه مراجع الشيعة في مقاومة الاحتلال البريطاني والثورة عليه سنة ١٩٢٠ ، حيث لم يكن الفكر السياسي لدى

---

[٤]- المصدر ص ١٢٤

[٥]- العطية، غسان: العراق نشأة الدولة ص ٣٥٦

[٦]- النفيسي ، عبد الله : دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ص ٢٥-٢٦

[٧] - المصدر، ص ١٢٠

الفقهاء يميل إلى كفة تسلمهم للسلطة، ولم تكن علاقة المراجع الدينيين الذين كان يغلب عليهم العنصر الفارسي بالقبائل العربية ، على درجة قوية تسمح لهم بتولي الحكم في العراق.[٨]

وفي الحقيقة لم يكن أحد من رؤساء القبائل مؤهلا للملك، فيما عدا شيخ المحمرة خزعل الذي كان يطمح إلى تولي ملك العراق، وعمل من أجل ذلك خلال الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ ولكنه لم يحض بشعبية كبيرة في العراق ولا بموافقة من الإنجليز.

ومن هنا يمكن القول إن الشيعة في ثورة العشرين لم يكونوا يمتلكون مشروعا سياسيا شيعيا خاصا ، وإنما كانوا جزءا من المشروع الوطني العراقي، وإن كان مراجعهم الدينيون المتأثرون بالحركة الدستورية يدعون إلى إقامة حكم عراقي يقوم على دستور ويتمتع بمجلس برلمان. فقد كانوا يدعون إلى انتخاب أحد أنجال الشريف حسين ملكا على العراق على أن يكون مقيداً بدستور ومجلس برلمان.

وعندما لم يتحقق ذلك الهدف دعا علماء الشيعة إلى الثورة على الاحتلال الانجليزي الذي حاول إلغاء إرادة الشعب العراقي وحكمه حكما مباشرا ، والتضحية من أجل الاستقلال.

وحاول الشيخ محمد مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر والشيخ أحمد الداود ، بعد انتهاء ثورة العشرين ، أن يتم انتخاب فيصل ملكا من خلال مجلس تأسيسي منتخب.[٩] ولكن فشل ثورة العشرين عسكريا وسيطرة بريطانيا مرة ثانية بصورة أقوى سمح بتتويج فيصل ملكا على عرش العراق من دون انتخاب.

وفي الوقت الذي كان الشعب العراقي الثائر يأمل أن يحقق الملك فيصل آماله في الحرية والاستقلال ، أيد الملك معاهدة الانتداب الظالمة، وأمر بإجراء انتخابات لإقرارها ، فتصدى له العلماء، وأصدر السيد أبو الحسن الأصفهاني، المرجع الأعلى في ذلك الوقت، فتوى بتحريم الانتخابات جاء فيها:"إن هذا الانتخاب يميت الأمة الإسلامية، فمن انتخب بعد علم بحرمة الانتخاب حرمت عليه زوجته وزيارته ولا يجوز رد السلام عليه ولا يدخل حمام المسلمين".[١٠] وأصدر الشيخ مهدي الخالصي فتوى يصر فيها على

---

٨ – يقول الشيخ مهدي بن محمد الخالصي إن جده الشيخ مهدي الخالصي طرح على السيد علي بن الميرزا محمد حسن الشيرازي في مجلس خاص فكرة أن يكون ملكا على العراق ، ولكنه رفض ذلك بشدة. الدباغ، هاشم:الإمام محمد الخالصي ١٣٧ ، عن حوار للإذاعة الإيرانية مع الشيخ محمد مهدي الخالصي (الحفيد) بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٨٩ ويقول السيد محمد الشيرازي ان الميرزا محمد تقي الشيرازي قائد ثورة العشرين اقترح على شيوخ القبائل العربية الشيعية في الفرات الأوسط فكرة انتخاب أحدهم ملكا على العراق ولكنهم اختلفوا ورفضوا هذه الفكرة. الشيرازي :إلى حكومة ألف مليون مسلم ص٢٢

٩ – التميمي، خالد: محمد جعفر أبو التمن ، ص ١٢٥

١٠ – الشامي، حسين: المرجعية الدينية ، ص ١٠٢

التحرر من كل قيد خارجي أو تدخل أجنبي رافضا الوجود الإنجليزي في العراق أو عقد أية اتفاقية للانتداب.[11]

وأعلن كلٌ من السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ حسين النائيني والشيخ مهدي الخالصي ضرورة مقاطعة الانتخابات ما لم تتحقق المطالب الشعبية التالية:

١ – إلغاء الإدارة العرفية.

٢ –إطلاق حرية المطبوعات والاجتماعات.

٣ – سحب المستشارين من الألوية.

٤ –إعادة المنفيين السياسيين.

٥ – السماح بتأليف الجمعيات.

وسحب العلماء تأييدهم من الملك فيصل حيث قام الشيخ الخالصي بعد سنة من مبايعة الملك بشرط العمل على تعزيز الاستقلال ، بسحب البيعة منه علنا ومعارضته بقوة. وقام العلماء بتحريم الدخول في مدارس الدولة ووظائفها وجيشها، وأصدر الشيخ الخالصي في عام ١٩٢١ فتوى حرم فيها قبول أي منصب حكومي معتبرا ذلك عملا من أعمال التعاون مع الكفار.

يقول السيد محمد الشيرازي:"نادى العلماء أول دخول الإنكليز في العراق بأن الوظيفة الحكومية المفسدة غير شرعية ، وذلك لما رأوا الوظيفة خدمة للأجنبي المستعمر ، ولو كانت الحكومة متسترة باسم (الإسلامية العربية) فانهم رأوا خطوط المستعمر من تحت الستار ، ولذا قالوا: كل وظيفة مفسدة معناها تقوية الاستعمار وعملائه". [12]

وأصر الوطنيون على تشكيل الأحزاب والسماح لها للعمل بحرية قبل عقد المجلس والتوقيع على الاتفاقية ، ولكن الحكومة كانت تفضل – بوحي من السير برسي كوكس – إجراء الانتخابات دون أحزاب ليسهل التلاعب بها، وعندما شكل محمد جعفر أبو التمن الحزب الوطني، ومحمد أمين الجرجفجي حزب النهضة، وأخذا يقاومان الانتداب، قام كوكس باعتقالهما مع مجموعة من السياسيين وسفرهم إلى جزيرة هنجام في الخليج ليقيم الانتخابات بحرية ودون معارضة.[13]

اتضح أن الانتخابات ستزوَّر، وأن الهدف منها هو تمرير المعاهدة الاستعمارية بأية صورة وضد إرادة الشعب ، ولذلك أصدر الشيخ مهدي الخالصي وعلماء النجف وكربلاء بتاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ البيان التالي:" لقد أقيمت الانتخابات بأساليب غير مرغوب فيها بقوة السلاح البريطاني بعد فرض

---

[11] – النفيسي ، عبد الله : دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث ص ١٨١

[12] – الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ٣١٣

[13] – التميمي، خالد: محمد جعفر أبو التمن ، ص ١٦٣

الحظر بالقوة على الحزبين السياسيين اللذين كانا يعبران عن مطالب الأمة (الحزب الوطني وحزب النهضة) وإبعاد الزعماء الوطنيين ... إن المساهمة في الانتخابات أو أية عملية تماثلها مما قد يعرض ازدهار العراق في المستقبل للخطر فحكمه حرام بموجب الشرع الإسلامي والقرار الإجماعي للمسلمين".[١٤] وأكد العلماء الكبار الثلاثة الأصفهاني والخالصي والنائيني موقفهم في بيان آخر:" نعم قد صدر منا تحريم الانتخاب في الوقت الحاضر لما هو غير خفي على كل باد وحاضر ، فمن دخل فيه أو ساعد عليه فهو كمن حارب الله ورسوله وأولياءه".[١٥]

وهنا شعر الملك فيصل بالغيرة والخوف من وجود مراجع الدين الذين يشكلون قيادة شعبية روحية قوية منافسة له ، ولم يستطع أن يمرر اتفاقية الانتداب إلا بعد أن ضرب المراجع ، وخصوصا الشيخ مهدي الخالصي ، وسفرهم إلى خارج العراق.

وبما أن الكثير من مراجع الشيعة كانوا ينتمون إلى أصول فارسية فقد سهل على النظام العراقي الحديث الذي رفع راية القومية العربية أن يعزلهم عن المجتمع العراقي ويمنعهم من التدخل في الشؤون السياسية العراقية، ولم يسمح لأثنين من كبار المراجع وهما الشيخ محمد حسين النائيني والسيد أبو الحسن الأصفهاني بالعودة إلى العراق إلا بعد أن أخذ منهما تعهدا بعدم التدخل في السياسة.

ملامح النظام الجديد

بالرغم من مظاهر الاستقلال التي تلفع بها الحكم الوطني العراقي بقيادة الملك فيصل الأول، إلا أن السلطة الحقيقية بقيت بيد المحتلين الإنجليز الذين صاغوا النظام العراقي كما يشتهون وقاموا بتوجيه السياسات المختلفة للدولة، وخاصة تجاه المرجعية الدينية الشيعية التي قاومت احتلالهم للعراق وقادت ثورة العشرين ورفضت معاهدة الانتداب، حيث عملوا على صياغة نظام جديد علماني طائفي مستبد.

وقامت الإدارة البريطانية بتكليف المحامي (السير بونهام إدوارد كارتر) بوضع دستور علماني للدولة العراقية، مقتبس من الدستور البلجيكي، ويتجه أساسا لحماية وتعزيز المصالح البريطانية، وهو الدستور الذي صدر في ٣/٢١/ ١٩٢٥ وعُدِّل في تموز من نفس العام، وفيما عدا النص في المادة الثالثة عشرة على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي ، لم يرد فيه أي ذكر للإسلام .

و كان هذا الدستور نتيجة من نتائج معاهدة الانتداب العراقية البريطانية ، ولذلك لم يضمن الحريات العامة ضمانة كاملة ولم يحقق الديموقراطية والحرية. وذلك لأنه لم يحفظ توازن القوى والسلطات توازنا معقولا ، حيث أعطى الحكومة قوة أكبر من الشعب ، وأعطى (السلطة التنفيذية) صلاحيات أوسع

[١٤] – المصدر ، ص ١٨٨

[١٥] – الشامي، حسين: المرجعية الدينية ، ص ١٠٢

من (السلطة التشريعية) وأعطى (مجلس الأعيان) المعين، سلطة أكبر من (مجلس النواب) المنتخب، ووضع طريقة للانتخاب لا تسمح للشعب العراقي باختيار ممثليه الحقيقيين إلى المجلس النيابي.

وضمن الدستور لرئيس الدولة الأعلى (الملك) صلاحية التوقيع على قرارات مجلس الوزراء، وإقالة هيئة الوزارة الحائزة على ثقة مجلس الأمة ، بحجة مقتضيات المصلحة العامة [١٦]

وكانت السلطة التنفيذية تملك صلاحية حل مجلس النواب دون ضابط.[١٧] وكانت أيضا تستطيع أن تشرع بمراسيم أثناء عطلة المجلس أو فضه أو حله.[١٨]

وهكذا أصبحت المجالس النيابية في العهد الملكي آلة طيعة بيد الحكومة، وتتألف بصورة تشبه التعيين، وأصبحت الوزارات تتدخل بصورة حاسمة في الانتخابات وتشل المجالس النيابية عن القيام بواجباتها في محاسبة المسئولين.[١٩]

وكان من المتوقع أن تحذف الحكومة الموالية للإنجليز أي دور لمراجع الدين الشيعة، في الحياة السياسية التشريعية أو التنفيذية فضلا عن أن تعترف لهم بدور قيادي في البلاد ، وتحاول بدلا من ذلك أن تفصل السياسة عن الدين وتبعد رجاله عن أجوائها، وقد شنت الحكومة في البداية حملة دعائية ضدهم تتركز على كونهم من أصول إيرانية ولا يحق لهم التدخل في السياسة العراقية ، وليس سراً أن النظام العراقي الجديد الذي كان قد انسلخ توا من الدولة العثمانية ذات الرابطة الإسلامية، سار في طريق قومي عربي، كنتيجة طبيعية للحركة القومية العربية التي حاربت الدولة الثمانية وتحالفت مع الإنجليز على أمل تأسيس دولة عربية واحدة . ومع أن قادة ثورة العشرين من رجال الدين وزعماء العشائر كانوا ينادون أثناء الثورة بالعروبة والجامعة العربية، إلا أن مفهومهم للعروبة كان حضاريا إسلاميا يضم جميع العناصر القومية التي تؤلف الشعب العراقي، ولم يكن مراجع الدين الفرس الذين دافعوا عن أرض العراق في وجه الاحتلال يعتقدون أنهم يدافعون عن أرض أجنبية، ولكن سياسة الحكومة المضادة للثورة سلكت طريقا عنصريا معاديا لرجال الدين، و وصفهم عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء ، بأنهم دخلاء لا علاقة لهم بالقومية العربية. [٢٠] وقد أخذ النظام العراقي يتبع سياسة قومية متعصبة، في محاولة لضرب الوحدة الداخلية وتفتيت الحركة الوطنية المعارضة والتشهير بالأغلبية (الشيعية) وطعن أصولها القومية لتبرير عملية إقصائها عن السلطة ومنعها من ممارسة حقوقها الأساسية.

---

[١٦] – وذلك حسبما نص عليه الدستور في الفقرة السادسة من المادة ٢٥ من القانون الأساسي العراقي المعدل.

[١٧] – كما نص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة ٥٦ من القانون الأساسي العراقي

[١٨] – كما نصت على ذلك الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ ، ص٢٠٢–٢٠٣ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال– عبد الرحمن البزاز

[١٩]– شناوة ، علي عبد: الشيخ محمد رضا الشبيبي ص ٩٩

[٢٠] – الحسني ، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية ج١ ص ١٦٧

وفي هذا السياق أوعز ياسين الهاشمي سنة ١٩٣٣ إلى موظف في وزارة المعارف (هو عبد الرزاق الحصان) بتأليف كتاب ضد الشيعة تحت عنوان : (العروبة في الميزان) يتهمهم فيه بأنهم شعوبيون فرس من بقايا الساسانيين ولا حق لهم في سلطة أو في تمثيل في السلطة. و أصدر معلم سوري في بغداد (هو: أنيس النصولي) كتابا بعنوان (الدولة الأموية في الشام) وأثار الكتابان غضبا واسعا في أوساط الشيعة.[٢١]

وفي السنوات اللاحقة استمرت الحكومات العراقية في تشجيع الدعوة إلى العروبة والنيل من دعوات المجتهدين الشيعة إلى الوحدة الإسلامية وتصوير هذا النشاط على انه خطر على القومية العربية. [٢٢]

ولم تكتف الحكومة بالهجوم الإعلامي على الشيعة ، بل ترجمت سياستها القومية إلى قانون صدر في ٩ تشرين الأول ١٩٢٤ وتم تعديله في عام ١٩٢٧ يصنف المواطنين العراقيين إلى درجات أصلية وتبعية، ويطال عامة الشيعة من ذوي الأصول الإيرانية القاطنين في مدن العتبات المقدسة وسائر أنحاء العراق.

ولأن الحكومات العراقية في ظل العهد الملكي لم تكن في جوهرها ديموقراطية أو منتخبة من الشعب ، فقد كانت تسخر من الرأي العام ولا تبالي باتجاهاته الثقافية، وكانت تحاول فرض رؤيتها عليه وتطبيق ما يحلو لها من سياسات ، مما دفع الملك فيصل بعد إضراب حدث في البلاد، إلى تحذير الحكومة ورجال الدولة من مغبة الاستهتار بآراء الشعب واعتبار ذلك خطيئة لا تغتفر، وذلك في مذكرة سرية رفعها إليهم.[٢٣] ولكن الحكام العراقيين لم يأخذوا بنصائح الملك فيصل الأول ، وواصلوا سياستهم الديكتاتورية والطائفية المضادة للشيعة ولعلمائهم ومراجعهم.

التجنيد الإجباري

وبما أن الدولة العراقية الحديثة كانت تخوض معركة مع المرجعية الدينية وغالبية الشعب العراقي ، فقد اصبح موضوع التجنيد الإجباري الذي طرحته عام ١٩٢٧ مادة ساخنة للجدال ، حيث نظر مراجع الدين إلى قانون التجنيد كمحاولة من قبل الحكومة للاستقواء على حسابهم وتجريدهم من قوتهم الشعبية المسلحة. إذ كانت نواة الجيش العراقي (فوج الإمام موسى الكاظم) قد تشكلت على يدي القوات البريطانية في ٦ كانون الثاني ١٩٢١ تحت قيادة المعتمد السامي البريطاني، وبهدف قمع الهياج المحلي وضرب أية حركة ثورية شعبية.[٢٤]

---

[٢١] – العلوي، حسن: التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي ص ١٤٤

[٢٢] – نقاش ، إسحاق :شيعة العراق ص٢١٢

[٢٣] – البزاز ، عبد الرحمن: العراق من الاحتلال إلى الاستقلال ، ص ٢٣٠– نقلا عن تاريخ الوزارات العراقية للحسني ج٣ ص ٢٨٦

[٢٤] – العلوي ، حسن: الشيعة والدولة القومية ص ١٧٠

ولكن تلك القوة التطوعية التي كانت تتألف من ٢٠٠٠ رجل ، لم تكن كافية للوقوف أمام تفجر أية انتفاضة في المستقبل ، أو حماية الحكومة وقوات الاحتلال ، ولذلك قامت الحكومة العراقية بسن قانون التجنيد الإجباري في محاولة من أجل تكوين جيش قوي قادر على إخماد انتفاضتين في وقت واحد ، وقدمت قانون الخدمة الإلزامية في الجيش إلى البرلمان لمناقشته ، فاعترض شيوخ العشائر على القانون وتضامن معهم علماء الدين الشيعة، و ذلك لأن الجيش كان في نظرهم جيشا تابعا لنظام عميل معاد للثورة ولرجال الدين ، وأداة من أدوات السيطرة الطائفية ، وان القرار العسكري فيه تابع لشخص وليس لنظام ديموقراطي ، ومعدا للقمع الداخلي وليس للدفاع الوطني . واشترط بعض قادة الشيعة للموافقة على قانون التجنيد الإجباري التخلص من معاهدة ١٩٢٢ أو على الأقل تعديل الاتفاقية العسكرية التي جعلت الجيش العراقي مجرد حامية خاضعة لأوامر المندوب السامي.[٢٥]

وكان مراجع الشيعة (الأصفهاني والنائيني والخالصي) قد دعوا من قبل في مؤتمر عقد في كربلاء عام ١٩٢٢ ، إلى تأليف قوة عشائرية تحت قيادة الملك فيصل، ولكن المسؤولين البريطانيين رفضوا الفكرة خوفا من استخدام المراجع لها فيما بعد لمقاومة القوات المحتلة والتحريض على ثورة جديدة داخل العراق.[٢٦]

وأدت معارضة الشيعة لقانون التجنيد الإجباري إلى قيام الملك فيصل بتعطيل المجلس النيابي. ولم تتمكن الحكومة من إصدار قانون الخدمة الوطنية إلا في عام ١٩٣٤. وفي حين أخذت الحكومة تقوم بتجنيد شباب الشيعة بالإجبار كانت تحول دون انتمائهم للكلية العسكرية خوفا من تأثيرهم على القرار العسكري.

وصدقت مخاوف الشيعة من ان الجيش سيستخدم ضدهم ، حيث قام مباشرة بعد تشكيله ، بقمع التمرد العشائري الذي حدث في الفرات الأوسط سنة ١٩٣٥ وكذلك سنة ١٩٣٦ عندما استباح الجيش الرميثة وسوق الشيوخ وهاجمها بالطائرات.[٢٧]

ضرب المرجعية اقتصاديا

في مقابل امتلاك الدولة العراقية الحديثة للمال والثروة والأرض واستغلالها في تثبيت دعائمها، سعت الحكومة لإضعاف السلطة المالية للمرجعية الدينية الشيعية المنافسة لها، وضرب الموقع الاقتصادي للحوزة

---

[٢٥] – التميمي، خالد: جعفر أبو التمن ص٢٠٤ وشناوة ، علي عبد: الشبيبي في شبابه السياسي ص ١٩٥ والعلوي ، حسن : الشيعة والدولة القومية ص ١٧٠ والحلفي، عدنان: تأسيس المجتمع المدني ص٥٥

[٢٦] – نقاش، إسحاق: شيعة العراق ص ١٥٠

[٢٧] – العلوي ، حسن : الشيعة والدولة القومية في العراق ص١٧٦

ومدن العتبات المقدسة التي تحتضن المرجعية وخاصة مدينتي النجف وكربلاء، من أجل إضعاف موقع العلماء وقدرتهم على تعبئة الشعب العراقي وقيادته ، حيث سعى النظام العراقي إلى تسديد ضربة قاصمة إلى المرجعية واجتثاث الكثير من السلطات التي مارستها تقليديا ، وتقويض موقع كربلاء والنجف بوصفهما مدينتي سوق صحراويتين وتقليص دخل رجال الدين وعرقلة دور الحوزة ، و شق النخبة الشيعية وإبعاد الفرس عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقية.[٢٨] وفي سبيل ذلك شددت الحكومة العراقية في عام ١٩٢٩ من سيطرتها على الأوقاف الشيعية، حيث ضربت عصفورين بحجر واحد ، فمن ناحية جردت المرجعية الدينية من مصادر دخلها ومن ناحية أخرى استفادت هي من الأموال والعائدات.

وتعاونت الحكومتان العراقية والإيرانية في تحديد زيارة الإيرانيين إلى النجف وكربلاء ، من أجل قطع خط الإمدادات المالية إلى المراجع فيهما ، وتخفيف المنابع الإيرانية التي تمون الحوزة ، مما ساعد على نمو حوزة قم ومشهد وصعود مرجعية السيد حسين البروجردي. وقد تزامن ذلك مع قيام السلطات الإيرانية البهلوية خلال ١٩٢٥-١٩٤١ في تقليص سلطة المرجعية الشيعية في إيران وقطع الدعم المالي عن المرجعية في العراق.

وفي هذا الوقت قام النظام العراقي بتقديم حوافز اقتصادية وسياسية كثيرة لشيوخ العشائر الشيعة الموالين له كتمليكهم للأراضي و إعفائهم من الضرائب وتعيينهم أعضاء في مجالس الأعيان والنواب (بلغ عدد الشيوخ في البرلمان عام ١٩٥٤ :حوالي ٣٨ في المائة) من أجل إبعادهم عن المرجعية وتحويلهم إلى طبقة أرستقراطية بعيدة عن الهوية الطائفية، وأقام النظام الملكي تحالفا معهم حتى سقوطه في عام ١٩٥٨[٢٩]

[٢٨] – كان الإيرانيون يشكلون ٥% من الشيعة في العراق عام ١٩١٩ أي حوالي ٨٠٠٠٠ شخصا وكانوا يشكلون ثلث سكان النجف الذين كانوا يقدرون ٣٠،٠٠٠ و يشكلون ٧٥ % من سكان كربلاء البالغ عددهم ٥٠٠٠٠ . نقاش ، إسحاق :شيعة العراق ص٣١

[٢٩] – نقاش ، إسحاق: شيعة العراق ص ١٦٤ والعطية ، غسان: العراق نشأة الدولة ص ٤٨٥

ونجح النظام العراقي إلى حد بعيد في إلغاء تمثيل المرجعية الدينية للمواطنين الشيعة على أساس طائفي ، وذلك بما استخدمه من لغة قومية عربية مضادة للمراجع الذين كان معظمهم ينتمي إلى أصول إيرانية ، واستطاع أن يحدث شرخا في صفوف النخبة الشيعية من رؤساء العشائر والسياسيين والمجتهدين . إلا أن ممارسة النظام للسياسة الطائفية دفعت جماهير الشيعة إلى الشعور بالحرمان واللجوء مرة أخرى إلى المرجعية ،من اجل المطالبة بحصص عادلة في مختلف وظائف الدولة ومرافقها السياسية.

ففي أيلول ١٩٢٧ عقدت مجموعة من رؤساء العشائر وبعض السياسيين الشيعة اجتماعات مع المجتهدين العرب في النجف رفضوا فيها فكرة التمييز الطائفي ودعوا إلى إلغاء الحظر على توظيف الشيعة في المناصب الحكومية ، وقاموا بحركة احتجاجية عام ١٩٣٣ من أجل المطالبة بحقوقهم.

الانتفاضات الشيعية

ورداً على السياسة الحكومية التي تقضي بعزل المراجع الفرس عن التدخل في السياسة العراقية حاولت مجموعة من المجتهدين العراقيين كالشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والسيد محمد الصدر وعلي الشرقي وهادي كاشف الغطاء ومحمد علي بحر العلوم والشيخ جواد الجزائري ومحمد جواد الجزائري وعبد الكريم الجزائري ، التصدي لقيادة الشيعة في العراق ولكنهم واجهوا صعوبات لعدم قدرة أي واحد منهم على اكتساب اعتراف الطائفة به كقائد سياسي ، في ظل سيطرة الإيرانيين على المرجعية العليا في النجف ، وذلك بسبب عجز المجتهدين العراقيين عن توفير مصادر كافية لتمويل مرجعياتهم.

وقد فشل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء في إقناع الحكومة العراقية عام ١٩٢٧بفتح كلية خاصة للدراسات الإسلامية في النجف وتمويلها من أموال الوقف الشيعي في العراق.[٣٠]

وعندما اشتد الضغط على الشيعة وخاصة على القبائل العربية في الفرات الأوسط ، طلب الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من الزعماء السياسيين الشيعة في السلطة أن يستقيلوا من المجالس النيابية والكراسي المزيفة ، و انذر الزعماء الشيعة من التمادي والانقسام وتحولهم إلى أدوات يحركها الساسة المنحرفون في بغداد ، ودعاهم للعمل من أجل الإصلاح وطالبهم بالالتزام بالقيادة المرجعية (المتمثلة فيه) وأن يكون قول المجتهد هو القول الفصل في كل خلاف.

وقد استجاب له عدد كبير من رؤساء العشائر وزعماء الشيعة واجتمع مائة منهم ومن علماء الدين والمثقفين، في النجف ، فاتفقوا على برنامج إصلاح عام لمواجهة مشكلة الاستبداد والتمييز المذهبي ،

---

[٣٠] – نقاش، إسحاق: شيعة العراق ص٤٥٤

وأرسل الشيخ مذكرة إلى الملك غازي في آذار سنة ١٩٣٥ [31] غير أن الحكومة العراقية في ذلك الوقت (حكومة ياسين الهاشمي) استطاعت ان تشق النخبة الشيعية وتكسب إلى جانبها عددا من شيوخ العشائر كالشيخ عبد الواحد الحاج سكر ومحسن أبو طبيخ وعلوان الياسري وعددا آخر من سياسيي المدن ووجهائها، مما سمح لها بضرب الانتفاضة التي حدثت عام ١٩٣٦ في الفرات الأوسط.[32]

وقد رفض رئيس الوزراء (الهاشمي) أن يعترف بقيادة الشيخ كاشف الغطاء أو تمثيل المجتهدين للطائفة الشيعية في الأمور السياسية.[33]

وفي النهاية نجح النظام العراقي في عزل المرجعية عن الشعب ومحاصرة الحوزة العلمية في النجف وتخفيض عدد طلبة الحوزات الدينية من حوالي عشرة آلاف طالب في بداية القرن العشرين إلى حوالي ألفي طالب في ١٩٥٧ [34]

محاربة الشعائر الحسينية

وفي إطار محاولة النظام العراقي لضرب القيادة المرجعية الدينية ، وتحجيم الشيعة ، سعى رئيس الوزراء ياسين الهاشمي عام ١٩٣٥ إلى حظر المواكب الحسينية التي كانت قد أصبحت أداة سياسية للمعارضة ووسيلة للتعبير عن الغضب الشيعي.

وكان المرجع الشيعي الأعلى السيد أبو الحسن الأصفهاني قد أفتى بحرمة الممارسات العنيفة والدموية في أيام عاشوراء، كما أصدر السيد محسن الأمين في سنة ١٩٢٨ كتابا تحت عنوان: (التنزيه لأعمال الشبيه) يستنكر فيه تلك الممارسات ، وأيدهما عدد من العلماء في النجف ، ولكن الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء وقف في مواجهة قرار الحكومة العراقية بحظر الشعائر الحسينية ، ودافع عنها قائلا: إنها اعظم رموز المذهب الشيعي وإنها ضرورية لوجوده ، وحذر من أن تقييدها سيؤدي إلى اختفاء التشيع كله. [35]

وكانت الشعائر الحسينية قد لعبت دورا كبيرا في انتشار المذهب الشيعي في العراق في القرن التاسع عشر.

[31] – العلوي ، حسن: الشيعة والدولة القومية ص ٣١٢

[32] – الحيدري، إبراهيم: تراجيديا كربلاء ص ٣٥١

[33] – نقاش ، إسحاق: شيعة العراق ص ٢٢٥

[34] – المصدر، ص٤٦١

[35] –كاشف الغطاء ، محمد حسين : الآيات البينات ص ٥-٦ و٢٠-٢٢

ووقف إلى جانب الشيخ محمد حسين ، الشيخ عبد الرضا كاشف الغطاء الذي اعتبر الشعائر الحسينية من اكثر أعمال الطائفة الشيعية وأسرارها قدسية وأنها وسيلة لإحياء ذكرى الحسين وتعزيز التضامن الديني ، والوقوف في مواجهة التحديات الوهابية، وان الطقوس الحسينية هي الوسيلة الأشد فاعلية لنشر المذهب الشيعي بين العشائر .[٣٦]

وأصدر الشيخ حسين الحلي كتابا ضد الأمين تحت عنوان : (سيماء الصلحاء في إثبات جواز إقامة العزاء لسيد الشهداء) .[٣٧]

وقد أدى حضر المواكب الحسينية من قبل حكومة الهاشمي إلى توتر الأجواء مع الشيعة ، وكان ذلك سببا من أسباب اندلاع انتفاضة في ١٩٣٦ في الفرات الأوسط.

التعليم والغزو الثقافي

قامت الحكومات العراقية المتعاقبة بانتهاج نظام تعليمي علماني بعيد عن الثقافة الإسلامية يقوم على فصل الدين عن الدولة ، وقامت بفتح مدارس حديثة من أجل تكوين جيل جديد ذي ثقافة جديدة. وقد رأى علماء الشيعة في تلك المدارس محاولة لإبعاد الشعب العراقي عن نفوذهم، و تحطيم الحوزات العلمية. واتخذوا موقفا سلبيا منها ودعوا أتباعهم إلى مقاطعتها.[٣٨]

وفي هذا يقول السيد محمد الشيرازي :"إن علماء الإسلام كانوا ينظرون إلى المدارس من يوم فتحت إلى هذا اليوم نظر الريبة والشك ، وكان فيهم من يحرمها تحريما باتا ، بالرغم من أنها في ابتداء فتحها لم يظهر منها ما ينافي الإسلام صراحة ، وكان سبب هذا الارتياب والشك ما أدركه العلماء بثاقب نظرهم من أنها لم تؤسس للثقافة فحسب وإنما أسست لتزود المسلمين إلى جانب الثقافة بالفكرة الاستعمارية التي تقصد تحطيم بلاد الإسلام وتقديمها لقمة سائغة للمستعمرين فكريا، كما أخذها الكافر المستعمر عسكريا بالحديد والنار ، وهذه الفكرة كانت صحيحة مائة في المائة، فقد أتت المدارس ثمارها البشعة، بعد ربع قرن من الزمان ، وتبين صحة تنبؤ العلماء ، فقد كانت المدارس بذرة الاستعمار التي بذرها في أرض الإسلام ليتفيأ المستعمر تحت ظلها في أمن من بطش الإسلام".[٣٩]

التحدي الشيوعي

٣٦- كاشف الغطاء ، عبد الرضا: الأنوار الحسينية

٣٧ – الشامي ، حسين : المرجعية الدينية ص٣٣٧ و الحيدري ، إبراهيم : تراجيديا كربلاء ص ٤٤٥-٤٨٦

٣٨ – الشيرازي: ممارسة التغيير ص٢٤٦ و إلى حكم الإسلام ص ١٧٥ و ص ١٦٧

٣٩ – الشيرازي : إلى حكم الإسلام ص١٧٢ و حوار حول تطبيق الإسلام ص ٥٩

أدت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة الخاطئة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطائفية إلى تنامي مشاعر الغبن والإحباط واليأس في صفوف الجماهير (الشيعية) وكان لموجات الهجرة من القرى والأرياف إلى بغداد ، وبخاصة من جنوب العراق (بسبب استبداد الشيوخ الذين تحولوا في فترة قصيرة إلى ملاك أراض كبار وانخراطهم في خدمة النظام الاجتماعي القائم حينذاك) دور لا يستهان به في إثارة مشاعر القلق والإحباط، والتطلع إلى العيش في حياة مدينية كريمة. فانجذب كثير من الشباب الشيعة إلى الحزب الشيوعي تعبيرا عن تمردهم على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المجحفة من جهة وعلى سلطة شيوخ العشائر والحكومة الداعمة لها من جهة ثانية وثورة غير معلنة على علماء الدين من جهة ثالثة.

وكان التيار الاشتراكي يدافع عن حقوق العمال والفلاحين وباقي الفئات الشعبية ويحظى بفاعلية وجاذبية ويعبر عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السياسية المزرية، ويؤكد على مفاهيم الحرية والعدالة والمساواة ويقدم حلولا لتغيير الأوضاع الفاسدة في البلاد . مما وفر للحزب الشيوعي أرضية خصبة للنمو والانتشار في الخمسينات بشكل كبير ، في غياب القيادة المرجعية الفاعلة.

وامتلك الحزب الشيوعي العراقي شعبية هائلة بعد حوادث ١٩٥٢ وقيام نوري السعيد عام ١٩٥٤ بحل البرلمان ومصادرة الحريات وممارسة العنف ، وسد الباب أمام أي احتمال للتغيير السلمي أو إمكانية مشاركة الجماهير الشعبية (الشيعية) في السلطة.

ولم يمض وقت طويل بعد ذلك حتى قام الزعيم عبد الكريم قاسم بالقضاء على النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، فانطلق المارد الشيوعي من قمقمه وسيطر على الشارع العراقي، وبالخصوص على اللجان التنفيذية لاتحادات الطلبة واتحادات الشباب ورابطة المرأة ونقابات المحامين والمهندسين والمعلمين وأنصار السلام ونقابات العمال واتحادات الفلاحين.[٤٠] وأخذت منظمات الحزب الشيوعي تنمو بشكل مذهل وتوفر له تأييدا شعبيا حقيقيا ، بحيث أصبح قادرا على إخراج مظاهرات من مئات الألوف في بغداد. وأوشك الحزب الشيوعي على استلام السلطة بالطرق العسكرية أو الديموقراطية التي كان يدعو لها، ولكنه انقسم على نفسه بين تيارين : أحدهما يرفض استلام السلطة ، بقيادة بهاء الدين نوري الذي كان يقول "بأن دور الشيوعيين لم يحن بعد" ويسمي تلك المرحلة بمرحلة البرجوازية الوطنية أو الديموقراطية الوطنية ، وتيار آخر يدعو إلى استلامها فوراً ، بقيادة سكرتير الحزب (سلام عادل).[٤١]

٤٠- كان لدى الحزب الشيوعي حوالي ٢٥٠٠٠ عضو ، وشكل في آب ٥٨ قوة مسلحة من (المقاومة الشعبية) ضمت ١١٠٠٠ شخصا ارتفعت في أيار ١٩٥٩ إلى حوالي ٢٥٠٠٠ ، وذلك إلى جانب ٥٠٠ ضابط بين ملازم وزعيم منتظم في الحزب الشيوعي من بين ٥٠٠٠ ضابط عراقي ، إضافة إلى ١٢٠٠ صديق يدفع تبرعات للحزب و٣٠٠٠ جندي عضو في الحزب الشيوعي.

٤١- سلوجلت: العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية ص ١١٠

لم يطرح الحزب الشيوعي الاشتراكية كشعار مرحلي ، وإنما ركز على قضايا مثل إصلاحات في ظروف الحياة والعمل وتوزيع اكثر عدلا للثروة وصحة افضل وخدمات تعليمية واجتماعية للجميع . إلا أنه قام بمحاربة المؤسسات الاجتماعية العريقة كالحوزة الدينية والعشيرة والأسرة وأصحاب الأملاك و وقف وراء قانون الإصلاح الزراعي وقانون الأحوال المدنية الذي يساوي بين المرأة والرجل في الإرث، مما خلق إحساسا عميقا بالذعر في صفوف المجتمع العراقي المسلم والمرجعية الدينية الشيعية.

ب – في مواجهة الغزو الثقافي

في ظل ذلك الصراع المحتدم بين المرجعية الدينية الشيعية والدولة العراقية الحديثة، وفي ظل تلك التحولات الثقافية والاجتماعية ولد السيد محمد الشيرازي في النجف الأشرف عام ١٩٢٨ في عائلة علمية معروفة حيث كان والده الميرزا مهدي الشيرازي [٤٢] أحد مساعدي قائد ثورة العشرين الشيخ محمد تقي الشيرازي ، وكانت أمه السيدة حليمة بنت عبد الصاحب بن الميرزا محمد حسن الشيرازي صاحب (فتوى تحريم التنباك) الشهيرة.

وعندما كان في التاسعة من عمره هاجر والده إلى كر بلاء [٤٣] عام ١٩٣٧بصحبة السيد حسين القمي الذي كان قد هاجر من إيران فرارا من ضغط الشاه رضا بهلوي ، الذي كان قد استولى على السلطة بعد عزل الشاه القاجاري أحمد وعين نفسه ملكا على بلاد فارس. [٤٤]

وعندما كان في الثالثة عشرة من عمره (عام ١٩٤١) ، حدثت حركة رشيد عالي الكيلاني، رئيس الوزراء العراقي الذي حاول الوقوف على الحياد في الحرب العالمية الثانية، ومقاومة الإنجليز الذين كانوا يريدون اتخاذ العراق قاعدة عسكرية لهم في صراعهم مع دول المحور ، وقد ساند مراجع الدين الشيعة

---

[٤٢] – ولد الميرزا مهدي بن حبيب الله بن محمود الحسيني الشيرازي في كربلاء سنة ١٣٠٤هـ من أب تاجر هاجر إلى العراق من شيراز في أواسط القرن التاسع عشر ، ودرس على يدي الشيخ محمد تقي الشيرازي ورافقه بعد الحرب العالمية الأولى إلى كربلاء حيث كان إلى جانبه في الثورة العراقية الكبرى ثورة العشرين. الشجرة الطيبة ص ٩٤

[٤٣] -كانت مدينة كربلاء تسمى سابقا (مشهد الحسين) وبلغ عدد سكانها ٨٣٣٠١، حسب إحصاء عام ١٩٦٧ سلمان هادي آل طعمة : ومضات من تاريخ كربلاء ص ٩

[٤٤] – الشيرازي ، محمد: حياتنا قبل نصف قرن ، ص٥٢

المقهورون تلك الحركة، ووجدوا فيها فرصتهم للانتقام من بريطانيا، فأفتوا بوجوب الجهاد ومقاومة الإنجليز ، وهذا ما أعاد القوة والعزة والاعتبار للمرجعية الدينية المضروبة.[٤٥]

وبعد ذلك مباشرة شهد الشيرازي حركة أخرى ، قادها المرجع الديني الإيراني المعارض والمقيم في كربلاء ، السيد حسين القمي ، وشارك فيها والده الميرزا مهدي الشيرازي ، وذلك من أجل تصحيح الإجراءات العلمانية التي اتخذها الشاه رضا البهلوي في إيران .[٤٦]

وقد ساهمت تلك الحركة أيضا في تعزيز موقع المرجعية الدينية في العراق وإيران ، وخاصة موقع والده الميرزا مهدي ، الذي ورث القمي بعد وفاته في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فأصبح هو تقريبا مرجع كر بلاء ذات المركز الاستراتيجي الديني الكبير في العالم الشيعي ، بسبب زيارة مئات الألوف من الشيعة لها من مختلف أنحاء العالم كل عام في عدة مناسبات (كالعاشر من محرم والعشرين من صفر والخامس عشر من شعبان وليالي القدر والعيدين ويوم عرفة) .

ولذا فلم يكن غريبا أن يتجه الشيرازي لكي يصبح مرجعا دينيا أو يحلم بالمرجعية العليا للشيعة في العالم منذ صغره ، وربما كان والده يعده لذلك ، فهو قد أنشأه نشأة دينية علمية ، صحيح إنه هاجر من النجف ، حيث الحوزة العلمية الرئيسية ، إلى كربلاء ، ولولده من العمر تسع سنين ، إلا إنه أخذ يعتني به ويدرسه الفقه والأصول ويلقنه التراث الشيعي ، كما كانت هنالك فرصة للشيرازي لأن يتتلمذ في اللغة العربية والمنطق على يد الشيخ جعفر الرشتي والشيخ محمد الكلباسي، وفي الفلسفة على يد الشيخ محمد رضا الأصفهاني وفي علوم القرآن علي يدي السيد محمد هادي الميلاني ، وفي الفقه والأصول على يد والده والشيخ يوسف الخراساني. والشيخ زين العابدين.

---

[٤٥] – يقول الشيرازي:" رأيت أنا في الحرب العالمية الثانية كيف ان مئات الألوف من العشائر وغيرهم يأتون إلى النجف وكربلاء لأجل التصدي لإخراج البريطانيين من العراق لما أفتى بذلك المراجع ، وبالفعل قد أخرجوهم من الحبانية". الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص ٤٦

[٤٦]- يقول السيد محمد:"كما رأيت كيف ان السادة الوالد والقمي والميلاني ضغطوا على البهلوي الإبن في إلغاء القوانين المضادة للإسلام في إيران من إرجاع الأوقاف واختيارية الحجاب وإلغاء بطاقات الأرزاق وإخراج المدارس والمعاهد والمسابح وما أشبه من الاختلاط إلى غير ذلك". الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص ٤٦

وحفظ القرآن الكريم ، وألف أول كتاب له في الفقه الاستدلالي سنة ١٩٥٥/١٣٧٤ وله من العمر سبعة وعشرون عاما ، وكان يدور حول : (الاجتهاد والتقليد) .

وقد ارتعب الشيرازي في مطلع شبابه في الخمسينات من الحالة الثقافية التي وصلت إليها الأمة وخاصة جيل الشباب والمثقفين الذين تركوا الدين وانخرطوا في الأحزاب اليسارية المختلفة ، ووصف الجو المخيم في تلك الأيام بقوله :" إنه جو مكفهر بالظلام وقد جرفت التيارات المنحرفة الهائلة كل قوي وشديد ، ولا يوجد إلا بصيص ضعيف من نور الإسلام ".[٤٧]

ولاحظ الشيرازي بأسى حالة الانهيار النفسي و مدى الانهزامية التي أصابت المسلمين أمام الغرب والشرق ، بسبب التقدم الصناعي فتركوا الإسلام جملة وتفصيلا ليلحقوا بركب الحضارة المادية.[٤٨]

مما أدى إلى حدوث أزمة أخلاقية غريبة وصدمة كبرى أصابت كل فرد من أفراد المسلمين، واستبدال المؤسسات الإسلامية بمؤسسات غربية وطغيان التشريع العلماني على التشريع الإسلامي وانتهاك حرمة الدين وحرمات المسلمين. [٤٩]

ورأى أن " الاستعمار الثقافي الشرقي والغربي " بات يهدد جذور الإسلام بما ينطوي عليه من الحاد وفساد وانحراف ، ويشكل سيلا جارفا ليس له مثيل في التاريخ .[٥٠] ورأى الشيرازي أن سبب نجاح الاستعمار الثقافي والانهيار النفسي للمسلمين يعود إلى تفوق الغرب العلمي الذي أدى إلى تشويه معالم الإسلام ووصمه بكل عيب.[٥١]

وأن الاستعمار الفكري اعتمد على جانبين هما :

١ – تمجيد الحضارة الغربية التي قدمت المكتشفات والمخترعات والنظم الإدارية المدنية الحديثة.

– مهاجمة الإسلام ، ووصمه بالجمود والرجعية.[٥٢]

واعتبر الشيرازي ظاهرة ترك الصلاة والإفطار في شهر رمضان ، وحلق اللحى وانتشار السفور في العراق في الخمسينات، وخاصة بعد انقلاب عبد الكريم قاسم ، دليلا على فقدان الثقة بالنفس والانهزام الفكري أمام الغرب.[٥٣] كما اعتبر المدارس الحديثة والجامعة العراقية وخصوصا كلية التربية وكلية الحقوق

---

[٤٧] – الشيرازي: محمد : المرض والعلاج ص ٨٠ و وقفة مع الوجوديين ص ٦٥

[٤٨] – الشيرازي ، محمد : حوار حول تطبيق الإسلام ص و إرشادات إسلامية ص ٩٣

[٤٩] – الشيرازي ، محمد : ممارسة التغيير لإنقاذ المسلمين ص٢٧

[٥٠] – الشيرازي ، محمد: إلى أبنائنا في البلاد الأجنبية ص ١٠

[٥١] – الشيرازي: إرشادات إسلامية ص ٨٣

[٥٢] – المصدر، ص ٥٩ و٦٧

[٥٣]- الشيرازي: إلى حكم الإسلام ص ١٣٠ و ٣٩-١٠٢ حياتنا قبل نصف قرن ص ٣٩ و١٠٢

قناة الغزو الثقافي الغربي.[٥٤] وأن منطق كلية التربية منهج مستورد من وراء البحار ومنطق الغزاة المستعمرين.[٥٥]

وقد هب الشيرازي للدفاع عن الإسلام والوقوف في وجه الحضارة الغربية ، ودعا إلى التمييز بين التكنولوجيا وأنظمة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، و انتقد بشدة بعض المثقفين الذين دعوا إلى أخذ الحضارة الغربية ككل ، أو تركها ككل والعودة إلى الخيل والبغال والحمير والشموع ومياه القرب ، ووصف كلامهم بأنه مغالطة صريحة.[٥٦] وركز في خطابه الثقافي على محاربة الشيوعية والقومية والديموقراطية والوجودية والعلمانية والحزبية وكل مظاهر الحياة الغربية والحداثة حتى في العادات والتقاليد .

وفي هذا السياق ذهب السيد محمد الشيرازي عام ١٩٥٧ إلى لقاء رئيس الوزراء عبد الوهاب المرجان الذي شكا له انتشار الشيوعية وعجز الحكومة عن الوقوف أمامها فاقترح عليه الشيرازي العمل بالإسلام. [٥٧]

وكانت قد نشأت في تلك الفترة عدة حركات إسلامية سنية وشيعية للتصدي للمد الثقافي الغربي والشرقي. حيث قام الشيخ محمود الصواف في تأسيس فرع للإخوان المسلمين بعد عودته من مصر عام ١٩٤٨. وأنشأ حزب التحرير الإسلامي فرعا له في العراق كان يضم سنة وشيعة كان منهم الشيخ عارف البصري ومحمد هادي السبيتي اللذين سينفصلان عنه ويشكلان نواة حزب الدعوة الإسلامية ، كما قام الشيخ عز الدين الجزائري في النجف بتأسيس حركة المسلمين العقائديين أو ما عرف لاحقا باسم "الفاطميين".

ج – البرنامج العملي

دفع ذلك الجو المعادي للدين والشيعة والمرجعية، في ظل العهد الملكي ، بالسيد محمد الشيرازي الذي كان يحتل موقع القطب في الحركة الإسلامية في كربلاء ويشكل المحور القيادي فيها ، إلى اتخاذ مواقف جذرية من الدولة العراقية والمعارضة اليسارية (الشيوعية والقومية) والحركة الثقافية العلمانية. و اتخذ منهجا ثقافيا قاطعا مع كل ما هو موجود على الساحة من نظام حكم أو أحزاب معارضة أو اتجاهات

[٥٤]– الشيرازي: إلى حكم الإسلام ص ٣٠٥

[٥٥] – المصدر، ص ٣٠٩

[٥٦] – الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ١٥٨

[٥٧] – الشيرازي: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٠٥–١١٥

حديثة ، وانطلق يعمل ويدعو ، بكل جد ومثابرة واندفاع ، إلى إعادة الإسلام إلى الحياة وتهيئة الشيعة إلى الحكم وتمكين المرجعية من السلطة.

الخطة المرحلية الثقافية

وشعورا من الشيرازي بضعف التيار الإسلامي في تلك الأيام وافتقاده إلى قاعدة شعبية عريضة، وخاصة بين الشباب والمثقفين ، فقد وضع خطة ثقافية مرحلية لنشر الإيمان بالإسلام ، مشابهة لخطة حزب الدعوة الإسلامية وحزب التحرير الإسلامي اللذين بدءا ينشطان في تلك الأيام ، ورأى أن من واجبه أولا تأصيل الثقافة الإسلامية بدقة في أذهان الشباب وتكوين جيل مؤمن بالإسلام والتشيع والقيادة المرجعية ، ثم العمل بعد ذلك من اجل إقامة حكومة إسلامية. الإسلام وأجل التفكير باستلام السلطة إلى المستقبل ريثما تتهيأ الظروف المناسبة.[٥٨]

ابتدأ السيد الشيرازي عمله في ظل والده عندما كان في بداية العشرينات من عمره ، ضمن لجنة من رجال الدين في كر بلاء هم: (الشيخ هادي معرفة وأخوه السيد حسن الشيرازي والسيد محمد صادق القزويني والسيد عبد الرضا الشهرستاني) أسموها: " لجنة الثقافة الدينية" وذلك بتاريخ: ١٣-١٠-١٣٧٢هجرية لتلقي الأسئلة الدينية والإجابة عليها ، أما مباشرة أو باستحصال الجواب من كبار فطاحل العلماء ، ونشر الجواب في إحدى الصحف المحلية، وكان مقر اللجنة في (المدرسة الهندية) واختارت اللجنة في البداية جريدة (القدوة) الأسبوعية الصادرة في كر بلاء فأعلنت عن فكرتها لأول مرة في العدد ٣٦ الصادر بتاريخ ١٥-١٠-١٣٧٢ ، فانهمرت عليها الأسئلة، ونشرت جواب أول رسالة في العدد ٤٠ الصادر بتاريخ ١٧-١١-١٣٧٢ ثم في أعداد أخرى ، ثم امتنعت الجريدة من نشر الأجوبة لها. فانتقلت في سنة ١٣٧٣/١٩٥٤ إلى مجلة شهرية جديدة أصدرها السيد صدر الدين الشهرستاني هي: (رسالة الشرق).[٥٩]

ثم قام الشيرازي بتأسيس (المكتبة الجعفرية) في (المدرسة الهندية) في كربلاء، و بدأ يصدر مع مجموعة من أصدقائه مجلة (أجوبة المسائل الدينية) التي أصبحت منطلقا للاحتكاك بطبقات المثقفين ، مما أدى إلى تأسيس (مدرسة الإمام الصادق) و (الجمعية الخيرية الإسلامية) ثم مجلة (الأخلاق والآداب) عام ١٩٥٧وبهذه المؤسسات انطلقت مسيرة الشيرازي الحركية الثقافية. ولم تمض مدة على ذلك حتى قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي فجرت الصراع بين فئات المجتمع العراقي.[٦٠]

---

[٥٨] – الشيرازي ، محمد : المرض والعلاج ص٧٢-٧٦ و ٨٠

[٥٩] – مجلة رسالة الشرق ، الكربلائية، العدد الثاني ٢٥ جمادى الآخر ١٣٧٣

[٦٠] – الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ٥ و الشجرة الطيبة ص ١٥٤

وقد حفزت الثورة والأحداث التي أعقبتها، السيد محمد الشيرازي، ودفعته إلى تكثيف تحركه الثقافي ، فبدأ يلقي عدة محاضرات أسبوعية على الطلبة والمثقفين والكسبة ورجال الدين، وينشر المزيد من المجلات والكتب .[٦١]

وقام بتأسيس مدارس إسلامية أخرى ، كمدارس حفاظ القرآن الحكيم للبنين والبنات. بالإضافة إلى تشكيل (هيئات) لتعليم القرآن الكريم في مساجد كربلاء .[٦٢] كما شكل هيئة للتبليغ الديني السيار ، من عدد من الخطباء ، تتجول في القرى والأرياف المحيطة بكربلاء. وقام بتأسيس (مكتب التوجيه الديني) الذي كان يقوم بإلقاء محاضرات صباحا ومساءا عبر مكبرات للصوت مبثوثة في شوارع كربلاء الرئيسية و (مكتب الدعاية الإسلامية) ، الذي كان يهتم بتعليق اللافتات والملصقات في مختلف شوارع المدينة وجدرانها في كل مناسبة دينية. وأخذ يشجع على تنظيم مجالس ومواكب العزاء الحسيني . ويعمل بجد على استقطاب الشباب لدراسة العلوم الإسلامية ، وخاصة من العراقيين وأبناء كربلاء .

البرنامج اليومي

وكان برنامجه اليومي يتألف من الكتابة اليومية في الصباح بعد صلاة الفجر وإلقاء درس في الفقه ثم الجلوس في ديوانيته للإجابة على الأسئلة الدينية وحل مشاكل الناس الاجتماعية والقضاء بينهم وأخذ الاستخارة لهم. وإدارة مشاريعه الثقافية ، وأداء الصلاة جماعة في الأوقات الثلاث ، وإلقاء المحاضرات المختلفة في المساء.

وكانت الدائرة الاجتماعية الرئيسية التي ينشط فيها السيد الشيرازي هي دائرة الجالية الإيرانية الكبيرة المقيمة في كربلاء ، سواء في الحوزة العلمية أو في المجتمع .[٦٣] وفي حين كانت تتعرض هذه الجالية إلى العزلة السياسية كان السيد محمد الشيرازي ، الذي يحمل الجنسية الإيرانية والذي ولد هو وأبوه في العراق، ينغمس في العمل الثقافي والسياسي، انطلاقا من شعوره الإسلامي ومسؤولياته الدينية.[٦٤]

٦١– كسلسلة (منابع الثقافة الإسلامية) التي كانت تنشر كتابا كل شهر ، ومجلة (صوت المبلغين) الشهرية ، ومجلة (ذكريات المعصومين) وسلسلة (أعلام الشيعة)

٦٢ – كان يوجد في كربلاء حوالي مائتي مسجد ، وبعضها كان مهجورا ومهدما فأعاد الشيرازي ترميمه وبناءه.

٦٣ – كان الإيرانيون يشكلون نسبة ١٢ % في ذلك الحين من مجموع ٦٠ ألف نسمة عدد سكان كربلاء في الخمسينات إضافة إلى نسبة مماثلة من المتجنسين.

٦٤– ينقل الشيرازي عن والده : أنه بعث ذات مرة برسالة احتجاج إلى متصرف كربلاء فؤاد عارف، فغضب المتصرف وقال له : انك رجل إيراني ولا حق لك بالتدخل في شؤون العراقيين ، فأرسل له الميرزا الشيرازي رسالة ثانية شديدة اللهجة قال فيها: بأنك لا حق لك في التدخل في شؤون المسلمين ، أليس نحن الذين فجرنا ثورة العشرين وطردنا

الشيرازي يرث والده في المرجعية الدينية

وكان والد السيد محمد ، الميرزا مهدي الشيرازي، يعتبر في مستوى السيد محسن الحكيم والسيد عبد الهادي الشيرازي ، ولكنه كان زاهدا جدا ولم يكن يرغب في المرجعية العليا ولم يكن يعمل من أجلها.[٦٥] وعندما توفي في شهر شعبان سنة ١٣٨٠هـ ١٩٦٠م أغلقت مدينة كربلاء والنجف حدادا عليه، وتدفق عشرات الألوف من مختلف المدن العراقية إلى كربلاء لتشييع الميرزا مهدي الذي كان يحتل موقعا كبيرا في النفوس ، وقبل مراسم الدفن تلي نص وصية الفقيد على الجماهير : "بكون خلفه الأرشد سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد محمد الشيرازي وصيه في كافة شؤونه" فتقدم ابنه وصلى على جثمانه وأمّ جمهرة غفيرة من المشيعين بما فيهم مراجع النجف الكبار كالحكيم والخوئي.[٦٦] وكان لهذا التشييع الجماهيري الضخم في ذلك الوقت أثر كبير في مسيرة وحياة السيد محمد الشيرازي ، فهو سيضعه في طريق جديد صعب وخطير هو طريق (المرجعية الدينية) وقيادة الحركة الإسلامية ، وليس له من العمر سوى ٣٣ عاما، ولكنه سوف يقرر ويسير في ذلك الطريق.

بناء الشعبية

كان على الشيرازي وهو يعد لبناء مرجعيته في مقابل المراجع الآخرين الكبار ، وفي مقابل الدولة العراقية والأحزاب العاملة في الساحة ان يسعى لبناء شعبية واسعة بين الناس ، وذلك يحتاج إلى ذكاء كبير ، وكان الشيرازي وريث المرجعية مدركا لهذا الأمر الحيوي منذ البداية فهو يعرف كيف يكسب الناس وخاصة العامة منهم، و كان يتميز بشكل فريد في الأخلاق العالية من التواضع والبشاشة والتسامح والهدوء واحترام الناس ، حيث كان يهتم بكل زائر له ويسأل عن اسمه وعمله ودراسته ووضعه الاجتماعي ويقوم احتراما لكل قادم حتى لو كان شابا صغيرا ، وكان ينجح بسهولة في اجتذاب محبة الآخرين وودهم وصداقتهم وبناء علاقة قوية معهم .

الإنجليز من العراق وحفظنا استقلال العراق وكرامته؟ وانك ان لم ترغب في العمل بموازين الدين الحنيف فاخرج من مدينتنا. الشيرازي: تلك الأيام ١٢٣-١٢٥

[٦٥] - كان يرفض تعيين الوكلاء في البلاد ويقول: (لا أضع حبلا في عنقي أعطي طرفه بيد الوكيل يصنع هو ما يشاء و أحاسب أنا عند الله). الشجرة الطيبة ١٠٤

[٦٦] - الشجرة الطيبة ص ١١٥-١٤٠

إلى جانب ذلك كان يعرف كيف يستخدم القضايا الشعبية ويتجنب الأمور التي قد تبعد الناس عنه ، فكان يمارس القضاء بين الناس ويحل مشاكلهم الاجتماعية.[٦٧] ويمارس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويدافع عن الشعائر الحسينية التي كانت تتعرض للمنع من قبل الحكومات العراقية والنقد من قبل الشباب المثقف .[٦٨]

وكان يؤمن بضرورة اكتساب الشعبية الواسعة كطريق للقدرة على تنظيم المظاهرات والإضرابات من اجل التمكن من فرض الإرادة على الدولة وتحقيق المصالح الاجتماعية.[٦٩] ولكي يحقق الشعبية الواسعة كان يدرك أن عليه الانسجام مع ذهنيات وعقائد الأمة.[٧٠] و مراعاة الجماهير في آرائها وأفكارها وحاجاتها وطراز عملها واجتماعاتها وغير ذلك ، إيمانا منه بأن تلبية مطالب الجماهير أسهل من تحمل ضغط الأعداء. ومع إدراكه بأن (رضا الناس غاية لا تدرك) فانه كان يسعى لإرضاء الجماهير وخدمتها وجذب ودها قدر المستطاع . [٧١]

ومن أجل المحافظة على الشعبية كان يقوم الشيرازي ، ويوصي أتباعه ، بالتزام الحيادية في المسائل المختلف عليها بين الناس ، وتجنبها بكل ذكاء ولباقة ، وذلك خوفا من انشقاق الناس عليه. وفي الوقت

---

[٦٧] – كان المتدينون الشيعة في تلك الأيام يعتبرون القضاء من أعمال الإمام المعصوم (المهدي المنتظر) المخولة إلى (نائبه العام) الفقيه العادل: (الحاكم الشرعي)، ولذلك فقد كانوا يستحرمون مراجعة القضاة الذين تعينهم الدولة (الظالمة) إلا اضطرارا ، وكان رجل الدين وخاصة (المجتهد) يحتل بينهم موقعا قياديا شاملا ويقوم بدور القضاء .

[٦٨] – يقول الشيرازي:" على العالم ان يجند نفسه للقيام بالشؤون الإسلامية كالقضاء بين الناس وإصلاح شؤونهم ،والمواظبة على صلاة الجماعة والحضور في الحفلات الدينية وغيرها ، وان للمظاهر والشعائر الأثر الكبير في جلب الناس إلى حظيرة الإسلام ، لكن ينبغي ان يقرن ذلك بالدعاية الواسعة النطاق ، وليس هذا من الدعوة إلى النفس ، بل من الدعوة إلى الإسلام ، فيدعو الناس إلى الترافع عند العلماء والى حضور الجماعة و... وهكذا فان النبي والأئمة الطاهرين كانوا يدعون إلى أنفسهم – لا أنانية والعياذ بالله – بل دعوة إلى الإسلام وهداية للناس ، وهم أسوة لخلفائهم العلماء ... ان قيام العالم بمكافحة المنكرات تضفي عليه هيبة كبيرة في النفوس وتوجب التفاف الناس حوله ... على العالم ان يتبنى حل مشاكل الناس وينصب من نفسه قائما بمهامهم ، فان العالم إنما جعل للدين والدنيا ، والناس يلتفون حول الحلال للمشاكل بما لا يلتفون حول سواه". الشيرازي ، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص ٨٣–٨٨

[٦٩] – الشيرازي ، محمد: السياسة ص ١١١ج٢

[٧٠]– المصدر، ص ١٠٨ج٢

[٧١]– الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص٨٧–٨٨

الذي كان يسعى إلى تخفيف حدة الخلافات الموجودة في المجتمع ، بكل لطف ولين ، فانه كان يحرص على حفظ لسانه وحركاته من إبداء المخالفة أو الموافقة لأي من الطرفين المتنازعين. [٧٢]

و بما أن الشعائر الحسينية كانت تحظى بعواطف شعبية عارمة، فقد وقف السيد محمد الشيرازي إلى جانبها بقوة ، وأدان مقاومة الحكومات العراقية لها ، أو التضييق عليها.[٧٣] وقال:"إن هدف المستعمر في بلادنا... هو القضاء على الشعائر الحسينية لأن الإمام الحسين هو رمز الثورة والتحرر وقضيته كانت على مدى الأجيال سببا وحافزا لدفع المسلمين إلى الثورة والتحرر".[٧٤] وأيد مختلف أنواع الشعائر بما فيها اللطم وضرب السلاسل والتطبير ووطء الجمر اللاهب يوم عاشوراء.[٧٥]

حتى إنه قاد بنفسه مواكب للتطبير (ضرب الرؤوس بالسيوف) باسم الحوزة الدينية في كر بلاء في أواخر الستينات، لحسم الجدل الدائر حولها. ودفع أخاه السيد حسن الشيرازي في سنة ١٩٦٥/١٣٨٥ إلى تأليف كتاب باسم (الشعائر الحسينية) شن فيه هجوما عنيفا على الذين ينتقدون الشعائر ووصفهم بالعملاء للمستعمرين والعداوة للتشيع ، وهو ما أدى إلى انقسام الناس في كر بلاء، وانحياز جماعة من أصدقاء الشيرازي السابقين وخاصة أعضاء (الجمعية الخيرية الإسلامية) إلى الصف المطالب بإصلاح الشعائر والوقوف أمام التطرف في ممارستها ، ثم أدى إلى قيام بعض أنصار الشيرازي بالهجوم على مركز الجمعية الخيرية وتحطيمه سنة ١٩٦٦ مما ترك شرخا في صفوف الحركة الإسلامية في كربلاء والعراق.

كان الشيرازي ينظر إلى (الشعائر الحسينية) كوسيلة مهمة لنشر الإسلام والتشيع وتعزيز قوة المرجعية أمام الدولة العراقية ، ويرى في محاولات ضربها أو تحجيمها من قبل السلطات الظالمة محاولة للسيطرة على الأجواء . وكان انحيازه إلى جانب المؤيدين إلى إقامة الشعائر الحسينية بمختلف أنواعها، يحقق له ضمنا شعبية واسعة في صفوف عامة الناس بالرغم من انه كان يبعد عنه النخبة المثقفة التي كانت تستنكر التطرف في ممارستها كدخول النار أو التطبير والضرب بالسلاسل.

ويمكن اعتبار موقفه المتردد من صلاة الجمعة مثالا آخر على محاولته الحفاظ على الشعبية، فبالرغم من إيمانه بنظرية ولاية الفقيه ، إلى حد القول بجواز إعلان الفقيه للجهاد الابتدائي ، إلا أنه تردد ولم يبادر

---

[٧٢] الشيرازي ، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص٧٩ و انطلاقا من هذا الفهم تجنب السيد الشيرازي – مثلا – الحديث – سلبا أو إيجابا – عن الدكتور علي شريعتي الذي كان يثير انقساما حادا في المجتمعات الشيعية حول أفكاره التجديدية ،كما تجنب اتخاذ موقف سلبي أو إيجابي من طروحات الكاتب الفكرية.

[٧٣] الشيرازي ، محمد: إلى أبنائنا في البلاد الإسلامية ص ٩٩ و الاستفادة من عاشوراء ص٩ و المبلغون والتربية العلمية ص ١٨

[٧٤]– الشيرازي ، محمد: تلك الأيام ص ٢٠٠–٢٢٤

[٧٥]– الشيرازي ، محمد: حياتنا قبل نصف قرن ص ١٢٦–١٢٧ و أجوبة المسائل المالية ص ١٠٠–٩٠ وبيان عاشوراء ٧محرم ١٤٠٠

إلى القول بوجوب صلاة الجمعة بصورة عينية ، لأنها كانت محل خلاف بين الفقهاء الشيعة في (عصر الغيبة).[٧٦] ولأن " المألوف عند الشيعة عدم إقامتها". [٧٧]

ويبدو أن تجربة أستاذه الشيخ محمد رضا الأصفهاني ، والشيخ محمد مهدي الخالصي في الكاظمية ، في إقامة صلاة الجمعة ، ورد الفعل السلبي العنيف من قبل أوساط محافظة في الحوزة والمجتمع دفعت الشيرازي إلى الإحجام عن تبني القول بالوجوب التعييني، خوفا من انحسار شعبيته، بالرغم من إمكانية استغلال صلاة الجمعة في تعبئة الناس وتحشيدهم أسبوعيا في مواجهة الحكومة. [٧٨]

الدفاع عن حقوق الشيعة

ولعل من أهم القضايا التي كانت تعطي للشيرازي ولأي عامل في الساحة في تلك الظروف، شعبية واسعة جدا ، هو الاهتمام بالدفاع عن حقوق الشيعة المهضومة في مواجهة الدولة الطائفية، بالإضافة للدفاع عن التشيع كفكر وثقافة وتاريخ ، خاصة وأن الفكر الشيعي الإمامي الاثني عشري يشكل قاعدة أساسية لشرعية المرجعية الدينية التي ينطلق الشيرازي منها بوصفه أحد (مراجع التقليد).

وفي هذا السياق كان الشيرازي دائما يطالب المسئولين العراقيين بحقوق الشيعة في مختلف المجالات السياسية والإدارية والإعلامية والعسكرية والتربوية. ويقول :إن الشيعة هم أكثرية السكان في العراق و لذا يجب على الدولة ان تمنحهم حقوقهم كاملة وان تكون لهم حصة في السلطة تتناسب ونسبتهم في البلاد. وإن من مصلحة الدولة أن تعمل على هذا المبدأ ، وإلا فستهب الأكثرية في يوم من الأيام من تحت الرماد لتعلنها ثورة عارمة ضد الدولة. [٧٩]

وقام الشيرازي بتأليف عدد من الكتب في الدفاع عن الشيعة والتشيع مثل: (هكذا الشيعة. وهؤلاء الشيعة. ومن هم الشيعة؟ واعرف الشيعة) ، وتوزيعها كل عام في مناسبة الحج ، بالإضافة إلى اهتمامه البالغ بإحياء (ذكريات المعصومين) وإقامة المجالس الحسينية طوال أيام السنة وخاصة في محرم وصفر، وحث المؤمنين على زيارة قبور الأئمة من أهل البيت في مختلف المدن العراقية وخاصة في مدينة سامراء (السنية) .

---

[٧٦]- كان والده يقول بحرمتها.

[٧٧]- الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل المالكية ص ٩٤

[٧٨]- كما فعل السيد محمد محمد صادق الصدر في أواخر التسعينات في العراق ، حيث أقام صلاة الجمعة واكتسب من خلالها شعبية كبيرة أرهبت الحكومة فقامت باغتياله عام ١٩٩٩

[٧٩]- الشيرازي ، محمد: تلك الأيام ص٦٧-٧٥

و تصدى الشيرازي لمحاولة الشيخ محمد مهدي الخالصي لحذف الشهادة الثالثة : (أشهد ان عليا ولي الله) باعتبارها بدعة دخيلة في الأذان.[٨٠] وكان الخالصي قد حاول في الأيام الأولى من انقلاب شباط ١٩٦٣ أن يرفع الشهادة الثالثة من الأذان في مسجد الإمامين الكاظمين بالقوة ، ولكنه لم ينجح ، فاكتفى بعدم ذكرها في صلاته.[٨١]

الحركة المرجعية

ولما لم يكن الشيرازي يؤمن بالتنظيم الحزبي في البداية فقد خسر قسماً من شعبيته ومؤيديه، في حين نجح (حزب الدعوة الإسلامية) في التغلغل في صفوف أصدقائه وتنظيم قسم منهم ، و السيطرة على (الجمعية الخيرية الإسلامية) التي أسسها الشيرازي في الخمسينات، فأدرك (الشيرازي) بعد فترة ، ضرورة التنظيم والعمل التربوي فتطورت لديه ولدى المقربين منه كأخيه السيد حسن وصهره السيد محمد كاظم القزويني ، فكرة إنشاء تنظيم تابع للمرجعية ، فأوكل إلى ابن أخته السيد محمد تقي المدرسي ، في عام ١٩٦٨ ، مهمة تجميع شباب الهيئات القرآنية المنتشرة في مساجد كربلاء وتنظيمهم واختيار الصالح منهم للعمل السري ، تحت اسم (الحركة المرجعية) بشرط أن تدعو للنظرية المرجعية وتلتزم بها كقيادة شرعية وحيدة .

وبدأ الشيرازي يدعو إلى تكوين تنظيمات إسلامية تستقطب الشباب والفتيات وتستثمر طاقتهم وتوجهها إلى الخير ، في مقابل التنظيمات الشرقية والغربية القائمة في البلاد الإسلامية.[٨٢]

وكتب يقول:"إننا بدون التنظيم لن نستطيع مواجهة التحديات المعاصرة ولن نتمكن من الوقوف أمام الشرق والغرب وعملائهما ، والعالم المعاصر يعتمد على التنظيم".[٨٣]

وأدرك أن تشكيل الأحزاب المنظمة وسيلة من وسائل الصراع مع الحكومات الجائرة، وخاصة حكومة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي استولى على السلطة في ١٧ تموز ١٩٦٨.[٨٤]

---

[٨٠]- أدخل الصفويون (الشهادة الثالثة) إلى الأذان في القرن العاشر الهجري ، وظلت المدن العراقية ومدينة كر بلاء بالخصوص ترفض إضافة هذه العبارة حتى عام ١٨٧٠ م عندما قام الشاه ناصر الدين القاجاري بزيارة إلى العراق واستمع إلى المؤذن في منارة مسجد الإمام الحسين وهو يؤذن بدون (الشهادة الثالثة) فأمر بإحضار المؤذن وأمره أمرا جازما بأن يعيد الأذان مرة أخرى على ان يدخل (الشهادة الثالثة) فيه ، فأطاع المؤذن واستمر ذلك حتى اليوم في العتبات المقدسة . الحيدري ، إبراهيم: تراجيديا كربلاء ص ٦٦ والوردي ، علي : لمحات من تاريخ العراق ص ٢٥٩ ج٢

[٨١]- اتهم الشيرازي البريطانيين بأنهم يقفون وراء اختلاق القضية من أجل ربط العراق بعجلة الاستعمار(...). راجع كتاب : ممارسة التغيير ص ٢٣٨

[٨٢]- الشيرازي ، محمد: إلى وكلائنا في البلاد ص ٩٥

[٨٣]- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص ٥٢

د – الحوزة العلمية في كربلاء

كان قرار الشيرازي بالتصدي للمرجعية وإعلان الاجتهاد، الذي اتخذه بعد وفاة والده مباشرة، قد تم بصورة شخصية ومن دون استشارة العلماء الكبار في كربلاء أو ترشيح منهم، ولكن السيد الشيرازي تجاوزهم جميعا ، وبنى مرجعيته على علاقاته الواسعة مع أهالي كربلاء وخاصة الشباب منهم بفضل نشاطاته وحركاته التي كانت تفوق العلماء الآخرين، وبفضل مكانته التي ورثها من والده الميرزا مهدي الشيرازي ووصيته إليه بإدارة شؤونه العامة.

وفي ذلك الوقت كانت المرجعية الدينية الشيعية تتوزع بين قم والنجف ، حيث كان السيد حسين البروجردي الساكن في قم يعتبر المرجع الأعلى لإيران ، أما في العراق فكانت المرجعية تتوزع منذ وفاة السيد أبو الحسن الأصفهاني في أواخر الأربعينات بين السيد عبد الهادي الشيرازي والسيد محسن الحكيم والسيد الخوئي (في النجف) والميرزا مهدي ، وقد توفي البروجردي بعد الشيرازي بقليل في نفس العام ، فوجه شاه إيران محمد رضا بهلوي ، الذي يفترض حسب الدستور الإيراني أن يحظى بمباركة أحد (مراجع التقليد الكبار) برقية تعزية إلى السيد محسن الحكيم في النجف لإبعاد المرجعية عن إيران ، واعتبرت تلك البرقية بمثابة اعتراف بمرجعية الحكيم العليا ، ومع ذلك فقد احتفظ السيد عبد الهادي الشيرازي، الذي كان بصيراً، بموقع أعلى من الحكيم ، وقام بإعطاء السيد محمد الشيرازي وكالة لإدارة الحوزة العلمية في كربلاء ، بما يؤهله لجمع الأخماس والزكوات والتصرف فيها وتوزيعها على طلبة العلوم الدينية والفقراء والمحتاجين والنشاطات الثقافية الإسلامية الأخرى.[٨٥]

---

[٨٤]– الشيرازي ، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص ٩١

[٨٥]– نص الوكالة:"... السيد محمد الشيرازي مجاز من قبلنا في التصدي للأمور الحسبية والجهات الشرعية التي لا يجوز التصدي والتعرض لها إلا للحاكم الشرعي أو المأذون من قبله ، وكذلك مجاز ومأذون عنا في أخذ الوجوه الشرعية والحقوق الإلهية كالأخماس والزكوات والنذورات المطلقة والمظالم وغيرها ، وصرفها في مواردها المقررة الشرعية.

وأيضا مجاز من قبلنا ووكيل عنا في أخذ سهم الإمام (روحي وأرواح العالمين له الفداء) وصرفه في موارده الشرعية وشؤون الحوزة العلمية في كربلاء المقدسة...

٥ رمضان ١٣٨٠ السيد عبد الهادي الشيرازي"

وعندما توفي السيد عبد الهادي الشيرازي بعد سنتين في ١٣٨٢هـ /١٩٦٢م وانتهى مفعول وكالته؛ قام السيد محسن الحكيم بإعطاء السيد محمد وكالة جديدة بنفس الموضوع.[٨٦]

ولكن السيد محمد الشيرازي كان في ذلك الوقت قد رتب أوضاعه المالية وحصل على بعض المقلدين والمؤيدين من التجار الشيعة في بغداد وكربلاء بما يساعده على تلبية احتياجاته المالية، ولم يكن بحاجة ماسة للوكالة من قبل الحكيم ، خاصة وأنه بدأ ينأى بنفسه عنه ويميل إلى الاستقلال في المرجعية ، حيث كان قد أعلن نفسه مرجعاً (وليس وكيلاً للحكيم) ونشر آراءه الفقهية الخاصة في تعليقة له على (الوجيزة) رسالة والده الفقهية، بما سمح له وللناس بـ:"تقليده" وأخذ بعض أهالي كربلاء الذين كانوا يلتفون حول والده بالانتقال إليه ومراجعته في أمور الدين.

و لكن مرجعية الشيرازي تركزت في كربلاء، عندما كان في العراق في الستينات ، ولم تمتد إلى سائر الأنحاء إلا قليلا بعد وفاة السيد محسن الحكيم.[٨٧]

الحوزة الدينية في كربلاء

كانت الحوزة الدينية في كربلاء [٨٨] كالحوزة الدينية في النجف في تلك الأيام ، تعيش – بصورة عامة – في جو من العزلة السياسية والاجتماعية، ولأن معظم أعضائها كانوا من غير العراقيين وغير العرب ، أي من الفرس والهنود والأفغان ، فقد كانت ضعيفة الصلة بالمجتمع العراقي ومنعزلة في أروقة المدارس أو مهتمة ببلادها ، ويغلب عليها الالتزام بنظرية (الانتظار للإمام المهدي الغائب المنتظر) إضافة إلى الالتزام بالتحريم السياسي الذي فرضته الدولة العراقية على رجال الدين وخاصة الإيرانيين، ولذا فقد كان السيد محمد الشيرازي ، الشاب الطامح النشط ، يجد صعوبة كبيرة في تحويل حوزة كربلاء الدينية المنعزلة إلى

---

[٨٦]- الوكالة باللغة الفارسية وفيها:"... السيد محمد الشيرازي ، وكيل من قبلي لكافة الأمور الحسبية في زمان غيبة ولي العصر أرواحنا له الفداء ، المنوطة بإذن الحاكم الشرعي والفقيه الجامع للشرائط.

وهو وكيلنا في أخذ الحقوق الشرعية من الزكوات والمظالم ومجهول المالك وأمثالها وصرفها في الموارد المقررة ، وكذلك هو مجاز في قبض سهم الإمام المبارك وصرفه في موارده اللازمة ، وحفظ الحوزة العلمية المقدسة في كربلاء... واوصي إخوانه باحترامه...

محسن الطباطبائي الحكيم

١٣٨٢هـ"

[٨٧]- وقد أجاب في تلك الفترة عن مسائل فقهية سألها أحد مقلديه (عبد المنعم المالكي) من قلعة صالح في جنوب العراق ، وطبعها في كتاب باسم (أجوبة المسائل المالكية) سنة ١٩٩٧/١٤١٨

[٨٨]- كانت تضم في تلك الأيام حوالي ١٥٠ طالبا وأستاذا يتوزعون في اثنتي عشرة مدرسة ، وتشكل حوزة كربلاء نسبة ١٠% من حوزة النجف تقريبا

ملتزمة سياسية عاملة من أجل التغيير في العراق ، ومن هنا فقد توجه بخطابه إلى رجال الحوزة يحثهم على العمل السياسي ويطالبهم بترك العزلة، ويذكرهم بأن هذا مطلب استعماري قديم يجب ان يرفضوه بقوة لأن الإسلام نظام شامل للحياة السياسية.[٨٩]

وبما أن المشكلة الانعزالية في الحوزة كانت أعمق من التحريم السياسي الحكومي وتضرب بجذورها في عمق التراث الإمامي الذي كان يؤمن بنظرية الانتظار للإمام المهدي الغائب وحرمة إقامة الدولة في (عصر الغيبة) فقد كان على السيد الشيرازي أن يتخلص من نظرية الانتظار بطرح نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي ، وقد نجح الشيرازي في كسب ثلة من العلماء والخطباء الذين هبوا للعمل معه في تلك الأيام من أجل وقف المد الشيوعي والإلحادي والقومي الذي كان يغزو العراق.

و كان يوجد في ذلك الوقت في كربلاء عدد من العلماء الآخرين كالشيخ يوسف الخراساني والشيخ محمد رضا الأصفهاني والسيد محمد طاهر البحراني وغيرهم من أكابر العلماء الذين كانوا يقيمون صلاة الجماعة في المساجد الكبرى في كربلاء ، ولهم بعض الأتباع ويقومون ببعض النشاطات الثقافية ولكنهم لم يكونوا يتفقون مع الشيرازي في طموحاته السياسية. كما كان يستقر في كربلاء زعيم الفرقة الشيخية الشيخ علي الأحسائي الإحقاقي الإسكوئي. وكان عدد من أولئك على خلاف ظاهر معه. إلا أن الشيرازي نجح في تكوين مجلس من كبار علماء كربلاء وعقد اجتماع أسبوعي معهم لمناقشة مختلف الأمور ، وكان ذلك المجلس يتكون من: الشيخ محمد رضا الأصفهاني و الشيخ يوسف الخراساني والشيخ محمد علي سيبويه والشيخ محمد الكلباسي والشيخ جعفر الرشتي والسيد محمد صادق القزويني والسيد محمد علي الطباطبائي .

وكذلك نجح أيضا في عقد مجلس آخر أسبوعي يضم الخطباء الحسينيين (الأقل درجة علمية من العلماء) ويتكون من: الشيخ عبد الزهراء الكعبي والسيد مرتضى القزويني والسيد محمد كاظم القزويني والشيخ هادي الخفاجي (الكربلائي) والشيخ حمزة الزبيدي إضافة إلى الشيخ محمد الكلباسي.

ولكن تلك المجالس لم تسفر عن تنسيق كبير أو تعاون قوي بين العلماء ، ولم تستطع أن تخفي ظاهرة التنافس والصراع التي كانت موجودة بين العلماء في كربلاء كما في النجف ، وهذا ما كان يلاحظه الناس الذين كانوا يطالبون باتحاد العلماء كشرط مسبق للالتفاف حولهم ، وليكونوا قوة قادرة على خوض الصراع السياسي مع الحكومة. وكان للسيد الشيرازي حينئذ رأي آخر يتمثل في استحالة توحيد صفوف العلماء لاختلافهم في الآراء والأفكار الاجتماعية و المسائل الفقهية المشتقة من كتاب واحد وسنة واحدة ، وعدم قدرتهم على الإصلاح والوصول إلى أهدافهم في حالة تفرق الناس عنهم.[٩٠]

---

[٨٩]- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ١٣٣

[٩٠]- الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص ٦٢-٦٤

الميزانية المالية

حسب مصادر مقربة من السيد الشيرازي تحدثت إليها مباشرة، فان ميزانية السيد كانت حوالي ثلاثة آلاف دينار شهريا في الستينات ، وكانت تتوزع كالتالي: ألف دينار رواتب للطلبة الذين أزداد عددهم في عهد الشيرازي إلى حوالي الثلاثمائة، وكانت تعطى دينارا واحدا للطالب الأعزب وديناران للطالب المتزوج وتوزع البقية على الأساتذة ، وألف دينار للمشاريع الثقافية المختلفة التي كان يديرها، وألف دينار للأمور المتفرقة كمساعدة الفقراء والمحتاجين وما شابه.

أما مصدر تلك الأموال فكان: الأخماس والزكوات والأثلاث (الموصى بها من قبل الموتى) والصدقات والهبات والتبرعات و"رد المظالم" وهي عادة شيعية مستحدثة لتصفية الأموال الحلال المختلطة بالحرام ، والكفارات والنذور والأوقاف.[٩١]

ولم تكن ميزانية الشيرازي كافية للطلبة الذين كانوا يعيشون على الكفاف ، ولذا فقد كان يشكو من مصادرة الأوقاف الشيعية ، ومحاصرة الحوزة اقتصاديا.[٩٢] ولم يجد بداً من الاقتراح على العلماء امتهان الخطابة (الحسينية) أو العمل في الزراعة والتجارة وحيازة المباحات.[٩٣] ومن أجل حل مشكلة طلبة العلوم الدينية اقترح الشيرازي توفير مساكن مجانية لهم أسوة بطلبة الجامعات ، عن طريق الوقف، أو جعل مؤسسة مرجعية مستقلة.[٩٤]

هـ – الشيرازي و الحكيم

في الوقت الذي بدأ السيد محمد الشيرازي ينشط في كربلاء في الخمسينات كان هناك مرجع أكبر منه ينشط في النجف هو السيد محسن الطباطبائي الحكيم (ولد ١٣٠٩هـ ١٨٩٢م وتوفي ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م) الذي سوف يصبح المرجع الأعلى للشيعة في العالم في الستينات من القرن العشرين .

٩١- الشيرازي ، محمد: أنفقوا لكي تتقدموا ص٨٢

٩٢- الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص ٤٠-٤٤ و إلى وكلائنا في البلاد ص ١١٤

٩٣- الشيرازي ، محمد: أنفقوا لكي تتقدموا ص ١٢١

٩٤- الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص ٤٤ و أنفقوا لكي تتقدموا ص٨٢

ومع أن الحكيم لم يكن يحمل برنامجا سياسيا واضحا ولم يكن يؤمن بالنظام الديموقراطي ولا بنظرية ولاية الفقيه ، إلا انه كان يعتقد بإمكانية قيام الفقيه الشيعي بدور الزعامة الدينية ، و لعب دور ما في الحياة السياسية.[٩٥]

وكانت حاشية الحكيم منقسمة بشأن العمل السياسي إلى فريقين : فريق يؤمن بضرورة العمل والتنظيم والدخول بقوة في الحياة السياسية، كابنيه السيد مهدي والسيد محمد باقر الحكيم والسيد محمد باقر الصدر، وفريق آخر يؤمن بنظرية الانتظار وتجنب السياسة ، والاقتصار على الشؤون الدينية، كالشيخ حسين الحلي والسيد يوسف الحكيم والشيخ محي الدين الممغاني والشيخ محمد الرشتي (مدير مكتبة الحكيم العامة) . [٩٦]

وقد أثر ذلك الموقف الضعيف من التدخل في الشؤون السياسية العراقية ، على دور الشيرازي في كربلاء والعراق، من حيث تحجيم مرجعيته الدينية ، ومن حيث قدرته على التصدي ضد الحكومة العراقية ، حيث لم يكن الشيرازي يتمتع بخلفية مرجعية قوية تسانده في حركته السياسية.

وكان السيد محسن الحكيم قد أيد في البداية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ثم سحب تأييده لها بعد إقرار قانون الأحوال المدنية وقانون الإصلاح الزراعي ، وأفتى بكفر الشيوعية، وقام بتأييد انقلاب ١٤ رمضان، ثم سحب تأييده للنظام الجديد بعد ارتكاب البعثيين لعمليات قتل وتعذيب عام ١٩٦٣ وأكد للمسئولين في بغداد :"أن الشعب العراقي شعب مسلم متدين لا يرضى بغير الإسلام شريعة ونظاما".[٩٧]

---

[٩٥] – يقول الحاج محمد صالح الأديب، أحد مؤسسي حزب الدعوة:"كنا في بعض الأحيان نذهب الى السيد محسن الحكيم على شكل وفود مكونة من ٢٠ – ٣٠ شخصا ونسأله عن رأيه فيما لو تمكنا من إقامة الدولة الإسلامية..هل نقيمها؟ وكان يقول:إن عليكم أن تعملوا على نشر التدين وندعو الله سبحانه وتعالى أن يظهر الحجة (عج).

ولما كنا من مقلدي السيد محسن الحكيم وهو يقول بعدم إقامة دولة إسلامية لذا ذهبنا اليه وتكلمنا معه لإقناعه بموقفنا، ولكنه بقي مصرا على رأيه، ولم نقدر أن نقنعه في هذا المجال حيث كان يقول:إن تكليفنا ليس إقامة دولة إسلامية وإنما هو نشر التدين، وننتظر الإمام الحجة (عج) حتى يظهر ليملأ الأرض قسطا وعدلا.

وأمام هذه الرؤية كان على (حزب الدعوة الإسلامية) أن يمشي مع المرجع الحكيم في مشروعه المرجعي واهتماماته بنشر التدين وخدمة الإسلام وإشاعة أجوائه لتكون الأرضية الخصبة لنمو الوعي الحركي والحزبي.

الصادق الوعد، صفحات من حياة الداعية المؤسس الحاج محمد صالح الأديب، ص٥٦ و ٨٣ الإعلام المركزي في حزب الدعوة، ١٩٩٩ وراجع أيضا: السراج، عدنان إبراهيم، الامام محسن الحكيم، ص ٢٥٢

[٩٦]– حسب مذكرات السيد مهدي الحكيم

[٩٧] – الحلفي، عدنان : تأسيس المجتمع المدني ص ٨٢ ، عن مجلة الإيمان ، النجف آذار ١٩٦٤

وقد انصب اهتمام الحكيم في عهد عارف على تشكيل لجنة مشتركة (سنية شيعية) تكون مسؤولة عن التشريع ووضع قانون جديد للأحوال الشخصية ينسجم مع الشريعة الإسلامية ، وأبلغ الحكومة العراقية :أنه يترك الحرية للسلطات السياسية أن تقرر ما تشاء من قوانين.[٩٨]

وفي سبيل ذلك شكل السيد محسن الحكيم عام ١٩٦٤ (جماعة علماء بغداد والكاظمية) وطلب منها تقديم مذكرة إلى الرئيس عبد السلام عارف ، من أجل:

١ – إلغاء قانون الأحوال الشخصية ، وإعادة المحاكم الشرعية

٢ – مراعاة شعور الأمة في وضع الدستور ، وتشريع مادة تنص على عدم جواز وضع قانون يخالف الأحكام الإسلامية.

٣ – إشاعة العدل والمساواة بين أبناء الأمة وعدم التمييز بينهم في مختلف المجالات.

٤ – مكافحة التفسخ الخلقي.

٥ – تعديل مناهج التعليم ووسائل التربية والتوجيه.[٩٩]

وأضاف إليها الحكيم مطلبا مهماً وهو إلغاء التأميم والقوانين الاشتراكية التي صدرت في عهد عارف ، ولكن الرئيس رفض الاستجابة لمطالب جماعة العلماء، فاتخذ الحكيم موقفا سلبيا ضد عارف ورفض استقباله لدى زيارته النجف في عام ١٩٦٦، مما تسبب في تصاعد حدة التوتر بين الحكومة والمرجعية الشيعية واعتقال وكيل المرجع الأعلى في بغداد السيد هادي الحكيم وإبعاد وكيله الآخر السيد إسماعيل الصدر من الكاظمية.[١٠٠]

كما رفض الحكيم تأييد عارف في حربه ضد الأكراد، لعدم شرعية الحكومة في نظره، وطالب بحل القضية بشكل سلمي وعدم اللجوء إلى العنف.[١٠١]

وفيما عدا ذلك لم يطالب الحكيم بشكل واضح بإجراء انتخابات أو بناء المؤسسات الدستورية للدولة [١٠٢] بالرغم من ان السيد مهدي الحكيم يتحدث في مذكراته عن رغبة والده بإقامة حكم مدني وطلبه من البزاز بعد مقتل عارف تشكيل مجلس قيادة ، والعمل من أجل حكم برلماني.

---

[٩٨]– سعيد ، علي كريم : مذكرات طالب شبيب ص٣١٠

[٩٩]– المؤمن ، علي : سنوات الجمر ص ٤١٨

[١٠٠]– المصدر، ص ٦٢ والعراق بين الماضي والحاضر والمستقبل ص ٥٢٢

[١٠١]– العراق بين الماضي والحاضر والمستقبل ص ٥٥٥

[١٠٢]– مثلما فعل الشيخ محمد رضا الشبيبي الذي قدم عام ١٩٦٥مذكرة إلى رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ، وطالبه فيها بإجراء انتخابات حرة . الحلفي ، عدنان: تأسيس المجتمع المدني ص ٨٣

وربما يفسر الحوار الذي جرى بين الحكيم والخميني في النجف بتاريخ ١٩-١٠-١٩٦٥ بعض أسرار الموقف المتردد للحكيم من خوض الصراع بقوة مع النظام العراقي، حيث كان يشكك في طاعة الناس له إذا أعلن الثورة أو سالت الدماء .[١٠٣]

ومع أن أنصار الحكيم من جماعة العلماء في بغداد ، تمتعوا بشعبية واسعة تمثلت في قيامهم بعدد من الإضرابات العامة والمهرجانات الجماهيرية ، إلا أنه لم يحدث من قبلهم أي تحرك جدي لاستلام السلطة أو فرض مطالب واضحة على الحكومة القائمة. ورغم علم جهاز الحكيم المسبق بانقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ إلا إنه لم يقم بفعل أي شيء لمقاومته نتيجة لشعوره بعدم إمكانية المقاومة.[١٠٤]

وكان لأزمة شط العرب التي نشبت بين العراق وإيران نتيجة إلغاء طهران لمعاهدة ١٩٣٧ الحدودية، في ٢٧ نيسان ١٩٦٩ دور كبير على الحوزة العلمية في النجف وعلاقة الشيرازي بالسلطة العراقية ، حيث طلبت الحكومة العراقية من الحكيم الدعم لها و التوسط لدى حكومة الشاه من أجل تسوية الخلاف بين الدولتين ، ولكن الحكيم الذي كان يرى نفسه مرجعا أعلى للشيعة في العالم، فضل البقاء على الحياد فوق الصراعات الإقليمية والقومية، ورفض التوسط أو التورط في القضايا السياسية المتغيرة، إلا من أجل إيقاف إراقة دماء المسلمين.[١٠٥] فقامت الحكومة العراقية بحملات لتهجير الإيرانيين من مدن العتبات المقدسة في العراق كعملية ضغط على الحوزة والمرجعية ، وهذا ما دفع بالسيد محسن الحكيم ليقيم مهرجان احتجاج كبير في صحن الإمام علي في النجف ، في ذكرى وفاة الرسول الأعظم في ٢٨ صفر المصادف ١٤ أيار ١٩٦٩ وينتقد بشدة النظام البعثي وحملات التهجير والتضييق على الحوزة أو محاولة الزج بها في الصراعات الإقليمية.[١٠٦]

وقد انعكست تلك الأزمة على السيد محمد الشيرازي في كربلاء الذي كان يحاول إقامة علاقات إيجابية مع النظام الجديد ، فاعتقلت السلطات البعثية أخاه السيد حسن الشيرازي وحاولت إجباره على الظهور في التلفزيون والاعتراف بأن الحكيم و٣٠٠ شخصية دينية بارزة هم جواسيس وعملاء لجهات أجنبية ، إلا أن السيد حسن صمد أمام التعذيب الشديد ورفض الاعتراف أو الظهور في التلفزيون.[١٠٧]

وهنا صعّد الحكيم من مجابهته للنظام وذلك بالسفر إلى بغداد في محاولة للاحتجاج كما كان يفعل في هكذا ظروف ، حيث دأبت الوفود الشعبية بالتقاطر على محل إقامته وإعلان تأييدها له، وحاولت السلطة التفاوض معه ولكنها فشلت في تليين موقفه، وفي ٩ حزيران ١٩٦٩ ظهر على شاشة التلفزيون

---

[١٠٣]- روحاني ، حميد: نهضة الإمام الخميني ص ١٥١ و المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص٨٠

[١٠٤]- يقول السيد مهدي الحكيم في مذكراته : (أننا لم نستطع ان نعمل شيئا لأننا لم نكن نملك إمكانية).

[١٠٥]- سعيد ، علي كريم: مذكرات طالب شبيب ص ٣١٣

[١٠٦]- المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص ٩٤

[١٠٧]- المصدر، ص ٩٥

ضابط متقاعد هو (مدحت الحاج سري) ليكشف عن مؤامرة للإطاحة بالنظام ويتهم السيد مهدي الحكيم بالعمل لحساب إيران والبرزاني. [١٠٨]

وفي أعقاب ذلك الاتهام اقتحمت قوات السلطة مقر إقامة السيد محسن الحكيم في بغداد ثم أخذته عنوة وأرسلته إلى بيته في الكوفة [١٠٩] فانتقل إلى رحمة الله في الثاني من أيار سنة ١٩٧٠

ثم أطلقت السلطات العراقية السيد حسن الشيرازي من السجن ، ولكن علاقاتها مع أخيه السيد محمد ظلت متوترة ، إلى ان غادر العراق عام ١٩٧١

و – الشيرازي والصدر

مع انطلاقة الشيرازي في كربلاء في أواسط الخمسينات ، انطلقت مجموعة من شباب الحوزة الدينية في النجف والشباب المسلم المثقف في العراق ، [١١٠] لتشكيل حزب إسلامي سري (هو حزب الدعوة الإسلامية) يختلف عن الأحزاب الشيعية السياسية السابقة وعن مرجعية السيد الحكيم الذي نشأ في ظلها ، في التخطيط لاستلام السلطة وليس العمل من أجل حقوق الطائفة فقط أو بعض الأمور الإصلاحية. [١١١]

١٠٨– المصدر، ص ٩٦

١٠٩– المصدر، ص ١٠٠

١١٠– أبرزهم : الأخوان السيد مهدي والسيد باقر الحكيم والسيد طالب الرفاعي والسيد محمد باقر الصدر والشيخ (غير المعمم) عبد الصاحب دخيل والسيد مرتضى العسكري ومحمد صالح الأديب.

١١١– جاء في أهداف الحزب ما يلي:

- تغيير واقع المجتمع البشري إلى واقع إسلامي
- إحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية
- تغيير الفرد المسلم وإعداد الطليعة المؤمنة الواعية المجاهدة
- بعث الفكر الإسلامي الأصيل من جديد وتنقيته من الأفكار والمفاهيم الغربية
- تهيئة الأمة فكريا وروحيا وسلوكيا حتى تتغير معالم المجتمع الإسلامي بالتدريج ، ويتحقق المجتمع الإسلامي بجميع مقوماته
- تحرير البلاد الإسلامية من السيطرة الاستعمارية الكافرة

ولم يكن الشيرازي في البداية بعيداً عن تلك المجموعة إذ كانت تربطه مع أكثر من واحد من قادتها علاقات صداقة وعمل ، ولكنه اختلف مع حزب الدعوة حول نقطة مهمة في نظره وهي الإيمان بالمرجعية الدينية وولاية الفقيه، بينما تشكل الحزب على أساس نظرية الشورى والانتخابات ، وكان السيد محمد باقر الصدر قد لعب دورا كبيرا في تأصيل هذه النظرية في داخل الحزب ، حين وضع الأسس الفكرية والخطوط العامة لحزب الدعوة ، وقد جاء في الأساس السادس : إن (شكل الحكم في الإسلام) في (عصر الغيبة) يقوم على قاعدة الشورى ، لقوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) حيث لا يوجد نص من قبل الله ورسوله ، وإن الشورى في عصر الغيبة شكل جائز من الحكم ، فيصح للامة إقامة حكومة تمارس صلاحياتها في تطبيق الأحكام الشرعية ، ووضع وتنفيذ التعاليم المستمدة منها ، وتختار تلك الحكومة الشكل والحدود التي تكون أكثر اتفاقا مع مصلحة الإسلام ومصلحة الأمة ، وعلى هذا الأساس فان أي شكل شوري من الحكم يعتبر شكلا صحيحا ما دام ضمن الحدود الشرعية. [١١٢]

ولكن أطروحة الحزب الإسلامي القائم على نظرية الشورى لقيت معارضة من قطاعات جامدة في الحوزة العلمية في النجف كانت تؤمن بنظرية (الانتظار للإمام المهدي الغائب) وتحرم قيام أية دولة إسلامية في (عصر الغبية). [١١٣] وكان بعضها يشكل امتدادا للخط العام الذي سيطر على الحوزة منذ انسحابها من المعترك السياسي بعد تسفير المراجع (الأصفهاني والنائيني والخالصي) إلى إيران ، في بداية تأسيس العراق الحديث ، والتزام الأصفهاني بعدم التدخل في الشؤون السياسية العراقية. وهذا ما دفع البعض إلى اتهام الصدر بالتسنين والميل إلى الإخوان المسلمين باعتبار الشورى نظرية سنية أساساً في مقابل نظرية النص الشيعية الامامية. [١١٤]

ولم تكن الحوزة النجفية ، بصورة عامة ، تؤمن بنظرية (ولاية الفقيه) ولذا فأنها استنكرت بشدة محاضرات الإمام الخميني حول (الحكومة الإسلامية) في بداية عام ١٩٧٠ ، التي انتقد خلالها نظرية الانتظار ودعا إلى قيام الفقهاء بتأسيس الحكومة الإسلامية وقيادتها والجهاد ومقارعة الحكومات الفاسدة والظالمة. [١١٥] بيد أن إيمان الصدر بنظرية الشورى لم يكن إيمانا راسخا ، لأن الشورى كانت تختلف مع

- دعم وبناء الدولة الإسلامية لتكون نواة لقيام الدولة الإسلامية الكبرى
- دعوة العالم إلى الإسلام . عن: الشامي، حسين: المرجعية الدينية ص ١٣٩

[١١٢]- الشامي ، حسين: المرجعية الدينية ص ١٣٥ و المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص ٣٢

[١١٣]- انظر: النعماني ، محمد رضا : الشهيد الصدر سنوات المحنة وأيام الحصار ص ١٤٦ ، الطبعة الأولى قم

[١١٤]- مقابلة مع عضو مكتب سياسي لحزب الدعوة موفق الربيعي في لندن بتاريخ ١٩-٥-٩٩ و الشامي ، حسين: المرجعية الشيعية ص ٣٧٩ و ٣٨١ و مجلة الجهاد رقم ١٤ تاريخ جمادى الثانية ١٤٠١ طهران

[١١٥]- المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص ١٠٢

الفكر الشيعي الإمامي العام الذي يؤمن بالعصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية ، وقد حدث بينه وبين السيد محمد باقر الحكيم حوار حول مشكلة الشرعية الدستورية للدولة الإسلامية المنشودة ، فكتب الصدر رسالة حول الموضوع وقام السيد باقر بعرضها على أستاذ كبير في الحوزة هو الشيخ حسين الحلي (مدير مكتب إفتاء السيد محسن الحكيم) ، فأبدى إشكالياته على الاستدلال بآية الشورى. ثم عرض الصدر فكرة الشورى على أستاذه الخوئي فرفض دلالة الآية على الحكم الإسلامي، وعرضها على خاله الشيخ مرتضى آل ياسين ، وكذلك على الشيخ حسين الحلي الذي رفض بقوة فكرة إقامة الدولة في عصر الغيبة ، وهذا ما أدى إلى حدوث أزمة فكرية لدى السيد محمد باقر الصدر. وقد تحدث الصدر عن تلك الأزمة في رسالة له إلى السيد محمد باقر الحكيم في تموز ١٩٦٠ ، وقال :"إنها حدثت له أثناء مراجعته لأسس الأحكام الشرعية وآية (وأمرهم شورى بينهم) التي هي أهم تلك الأسس ، وبدونها لا يمكن العمل في سبيل تلك الأسس مطلقا ، وإذا تم الإشكال فان الموقف الشرعي لنا سوف يتغير بصورة أساسية ، وإن لحظات تمر علي في هذه الأثناء وأنا اشعر بمدى ضرورة ظهور الفرج وقيام المهدي المنتظر (صلوات الله عليه) ولا زلت أتوسل إلى الله تعالى أن يعرفني على حقيقة الموضوع ويوفقني إلى حل الإشكال ... وعلى كل حال فان حالتي النفسية لأجل هذا مضطربة وقلقة غاية القلق". [١١٦]

وبما ان الصدر كان يرى أن الهدف من تشكيل حزب الدعوة هو أن يكون طريقا إلى قيام الحكومة الإسلامية ، ومع عدم مشروعية الهدف فلا معنى لقيام ذلك الحزب مهما كانت المبررات ، فقد قرر قطع الشك باليقين والانسحاب من الحزب بعدما تعذر عليه في تلك الفترة حل الإشكال الفقهي الذي اعتراه حول دلالة آية الشورى المناقضة للفكر السياسي الإمامي.[١١٧] ويؤكد السيد محمد باقر الحكيم هذه الحقيقة بقوله:" ان السبب في خروجي وخروج الصدر من الحزب كان هو الإشكال الشرعي". [١١٨]

---

[١١٦]- الخرسان ، صلاح : حزب الدعوة ص ١١٤

وقد ذكر السيد محمد باقر الحكيم في مقال نشرته مجلة (قضايا إسلامية): إن الشك في دلالة آية الشورى انتهى بالشهيد الصدر الى الشك في صحة العمل الحزبي الذي لا معنى له في نظره آنذاك، إلا إذا كان يتضمن الدعوة الى قيام الحكم الإسلامي، فإذا لم تكن النظرية حول قيام الحكم الإسلامي واضحة فكيف يمكن إيجاد تنظيم يسعى الى هذا الهدف دون أن يكون نفس الهدف واضح المعالم؟.إن خروج السيد الشهيد الصدر من حزب الدعوة الإسلامية كان لشبهة شرعية تزامنت مع قصة الوشاية التي قام بها (حسين الصافي) عند السيد الحكيم. إن السيد الصدر لم يعد يؤمن بضرورة الدولة الإسلامية لذلك لم يجد ضرورة لعمل حزب الدعوة الإسلامية الذي أسس لغرض إقامة الحكومة الإسلامية.

الصادق الوعد، صفحات من حياة الداعية المؤسس الحاج محمد صالح الأديب، ص ٦٨

[١١٧]- المصدر، ص ١٤٤

[١١٨]- المصدر، ص ١١٦

وقد استغل الصدر طلب السيد محسن الحكيم منه ومن ابنيه مهدي وباقر للخروج من الحزب، بعد تحذير الشيخ حسين الصافي للحكيم ، ليقدم استقالته بصورة رسمية وينهي علاقته مع الحزب الوليد . [119]

وبالرغم من خروج الصدر من حزب الدعوة إلا أن الحزب لم يتأثر بذلك وواصل مسيرته على أساس نظرية الشورى، وإن بصورة مترددة ، وكان لا بد أن يصطدم مع حركة السيد محمد الشيرازي الناشطة التي سوف تعرف بالحركة المرجعية (نظرا لتشديدها على مسألة ولاية الفقهاء المراجع) أو بمنظمة العمل الإسلامي في ما بعد .

وقد اتسعت الهوة بين الشيرازي وحزب الدعوة بعد استلام السيد محمد هادي السبيتي لقيادة الحزب عام ١٩٦٤ خلفا للسيد مرتضى العسكري الذي فضل العمل في إطار (جماعة العلماء في بغداد والكاظمية) في ظل مرجعية السيد محسن الحكيم ، وذلك لاتجاهات السبيتي الوحدوية الإسلامية اللاطائفية ،[120] بسبب انحداره من حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير ، وموقفه الرافض لتدخل الفقهاء في قيادة العمل السياسي والحزبي .[121]

وكان السبيتي – خلافا لأصحاب نظرية الانتظار وأنصار ولاية الفقيه – يعتقد بقيادة الحزب للامة مع الاستفادة من المرجعية كواجهة للعمل الإسلامي ومن الطاقات والإمكانيات التي تملكها وأن القيادة لمن يتقدم ويتصدى ، وهو الفكر الذي كان السيد محمد باقر الصدر قد صاغه قبل انسحابه من الحزب اعتمادا على نظرية (الشورى) ، في حين كان الشيرازي يؤمن بأن القيادة العليا للمرجعية الدينية ، وهذا ما أدى إلى بروز نوع من الصراع بين الطرفين . [122]

وبعد حوالي عشر سنوات من الصراع بين الشيرازي وحزب الدعوة حول شرعية العمل الحزبي الإسلامي أو القيادة المرجعية ، وبعد خروج الشيرازي من العراق ، توصل السيد محمد باقر الصدر إلى نظرية (ولاية الفقيه) كبديل لنظرية الشورى –كما يقول السيد محمد باقر الحكيم – وطلب من قيادة الدعوة عام ١٩٧١ سحب (الأسس) من التداول ، لكنها رفضت الاستجابة له ، لأنها لم تكن مقتنعة

---

[119]- المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص ٥١-٥٢ و الشامي ، حسين: المرجعية الدينية ص ١٨٢ والخرسان ، صلاح : حزب الدعوة ص١١٤

[120]- كان السبتي يرى ان الدعوة لا تستطيع ان تستوعب المسلمين جميعا إذا بقيت ضمن دائرة مذهبية محددة فاتهم من قبل (السيد سامي البدري) بأنه يهمل فكر أهل البيت ويعمل على تعميق ذلك في الحزب ، مما أدى إلى نشوب أزمة داخل حزب الدعوة في منطقة الكرادة في بغداد خلال الفترة بين عامي ٦٥ و٦٦ ثم فصل البدري من الحزب عام ٦٧ وتأسيس نواة حركة (جند الإمام) . راجع: الخرسان ، صلاح: حزب الدعوة ص ١٣٨-١٣٩

[121]- المصدر، ص ١٤٨

[122]- المصدر، ص ٤١١ ، عن ثقافة الدعوة ج١ ص ٤٢١ ط٢

بمبدأ (ولاية الفقيه) الذي تبناه الصدر.[123] وقرر الصدر في ١٩٧٣ أن يتم الفصل كليا بين الحوزة بشكل عام وأجهزة المرجعية الخاصة والعناصر الإدارية والاستشارية لها وبين العمل الحزبي المنظم.[124] وقرر في ١٠ شعبان ١٣٩٤ آب عام ١٩٧٤ حسم الموقف بإصدار حكم فقهي يلزم مقلديه وغيرهم من طلبة العلوم الدينية بالابتعاد عن الحزب ،فرد على استفتاء تقدم به السيد حسين بن السيد هادي الصدر حول الموضوع قائلا :" لا يجوز انتماء طلاب العلوم الدينية إلى الأحزاب الإسلامية لأن وظيفة طالب العلم هي التبليغ للإرشاد على الطريقة المألوفة بين العلماء". [125] وقد حاول بعض "الدعاة" تفسير ذلك الحكم الغريب والشديد بالظروف الأمنية التي كان يمر بها الصدر وخوفه على سلامة الحوزة من ضغوط السلطة.[126] في حين أن ذلك العامل – فيما يبدو – لم يكن إلا سببا ثانويا في قيام الصدر بإصدار ذلك الحكم الذي بني على ضوء نظريته في (المرجعية الصالحة) والتي تشترط استقلال طلبة العلوم الدينية عن الدائرة الحزبية " لأن عالم الدين يجب أن يكسب ثقة الأمة ، والأمة لا تعطي ثقتها له إذا

---

[123]- المصدر، ص ٤٠٩ ويقول السيد كاظم الحائري:إن رأي الأستاذ الشهيد (رحمه الله) حول أساس الحكومة الإسلامية في زمان غيبة المعصوم مرَّ بمراحل عديدة، فحينما أسس (حزب الدعوة الإسلامية) كان يرى أن أساس الحكومة الإسلامية في زمن الغيبة هي الشورى، وهذا ما أثبته فيما كتبه في نشرة من نشرات حزب الدعوة الداخلية باسم (الأسس) مستدلا بقوله تعالى "وأمرهم شورى بينهم". وبعد ذلك ترك هذا الرأي، وقال أخيراً بمبدأ ولاية الفقيه تمسكاً بالتوقيع المعروف عن الامام صاحب الزمان (عج). وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عدَّل (رحمه الله) رأيه في أساس الحكومة في زمن الغيبة، فقال بما يكون مزيجا من الشورى وولاية الفقيه.

الصادق الوعد، ص ٧٠ ، عن الحائري: مباحث الأصول، الجزء الأول، ص ١٠٢

[124]- المصدر، ص ١٩٧-١٩٨

[125]- المصدر، ص ٢٠١

[126] – يقول الحاج محمد صالح الأديب: في عنفوان الهجمة الظالمة على (حزب الدعوة الإسلامية) وأثناء وجود المئات من الدعاة من علماء ومثقفين رساليين في زنزانات الطاغية، جاء رجال الأمن الى الشهيد الشيخ عارف البصري وآخرين من المعتقلين معه بحكم من سماحة المرجع الشهيد الصدر تنص على حرمة العمل الحزبي على العلماء المرتبطين بجهاز المرجعية. وكان لإصدار هذا الحكم وقع شديد على المعتقلين لأنها استخدمت ضدهم بشكل متعسف وغير دقيق لمضمون الحكم.

الظروف الأمنية التي سبقت الحكم قد شهدت هجمة واسعة ومحاولات لتصفية وجود الشهيد الصدر والحوزة العلمية والدعوة الإسلامية، ويبدو من خلال المعطيات التي سنتناولها أن الشهيد الصدر أراد أن يفوِّت الفرصة بأقل الخسائر والتضحيات، وأصدر الشهيد ذلك الحكم لجملة أهداف ومنها إيقاف حالة الكشف التي ظهرت في صفوف المعتقلين من طلاب العلوم الدينية وخشية أن تصل الى أعلى المستويات.

الصادق الوعد، ص ٧٥ – ٧٦ الإعلام المركزي في حزب الدعوة، ١٩٩٩

أحست أن عنده نوعا من الارتباط بتنظيم أو حزب أو شيء سري غير مكشوف لها ، ولهذا أردت من الحكم أن ينفتح الطلبة على الأمة". [١٢٧]كما يقول الصدر بنفسه.

انتهج الصدر بعد ذلك استراتيجية "مرجعية" عامة بعيدة عن الحزب ، حتى أنه منع بعض الوجوه الحزبية المعروفة من التردد على منزله.[١٢٨] ومع ذلك لم ينفك الحزب عمليا عن مرجعية الصدر ، وظل حوالي ثمانين من مائة وكيل من وكلاء الصدر في العراق على علاقة بحزب الدعوة.[١٢٩]

المرجعية الموضوعية

وفي تلك الفترة حاول الصدر أن يطور المرجعية من حالة فردية تعتمد على شخص واحد وإذا مات انهارت مرجعيته ، إلى مؤسسة جديدة ثابتة ، أطلق عليها اسم :"المرجعية الموضوعية" واقترح أن تتكون من إدارة مركزية ولجان تقوم بتنظيم شؤون الحوزات العلمية وفي ضمنها البحث العلمي، والعلاقة بين العلماء ، والشؤون الخارجية والاتصال بالعالم الإسلامي والقوى الدولية ، والمحاسبة المالية وتمويل المرجعية ، بالإضافة إلى لجنة لمساعدة الحركات الإسلامية .[١٣٠] وهي أقرب ما تكون إلى (الحركة المرجعية المنظمة) التي كان قد توصل إليها الشيرازي من قبل.

ومع تفجر الثورة الإسلامية الإيرانية بقيادة الإمام الخميني الذي كان يقيم في الحوزة في النجف ، اقترب السيد محمد باقر الصدر اكثر من نظرية (ولاية الفقيه) المرتكزة على أساس نظرية (النيابة العامة عن الإمام المهدي الغائب) باعتبارها قيادة شرعية وحيدة للامة في (عصر الغيبة) تشكل امتدادا لخط النبوة والإمامة ، وأعطى للامة دورا في ممارسة الشورى تحت وصاية الولي الفقيه ، فكتب (خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء) وجاء فيه ما يلي: " إن المرجعية هي عهد رباني إلى الخط لا إلى الشخص ، أي ان المرجع محدد تحديدا نوعيا لا شخصا ، وليس الشخص هو طرف التعاقد مع الله بل المركز ، كمواصفات عامة ، ومن هذه المواصفات: العدالة بدرجة تقرب من العصمة ، فقد جاء في الحديث عن الإمام العسكري (ع): (فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه حافظا لدينه مخالفا على هواه مطيعا لأمر مولاه فللعوام ان يقلدوه)". [١٣١]

---

[١٢٧]- الخرسان ، صلاح: حزب الدعوة ص ٢٠٦

[١٢٨]- المصدر، ص ٢٠٢

[١٢٩]- المؤمن ، علي: سنوات الجمر ص ١٥٩

[١٣٠]- الصدر ، محمد باقر: المرجعية الصالحة ص ٩٢-٩٣ ، طهران١٩٨١

[١٣١]- الصدر ، محمد باقر: خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء ص٣٤

وقال :إن المرجع الشهيد معين من قبل الله تعالى بالصفات والخصائص ، ومن قبل الأمة بالشخص ، وانه يمثل خط الخلافة الذي كان يمارسه الشهيد المعصوم .[١٣٢] وحاول الصدر الجمع بين الشورى والمرجعية فقال:" تمارس الأمة دورها في الخلافة في الإطار التشريعي للقاعدتين القرآنيتين (وأمرهم شورى بينهم) و (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) فان النص الأول يعطي للأمة صلاحية ممارسة أمورها عن طريق الشورى ما لم يرد نص خاص على خلاف ذلك ، والنص الثاني يتحدث عن الولاية ... وينتج عن ذلك الأخذ بمبدأ الشورى وبرأي الأكثرية عند الاختلاف.[١٣٣]

وبناء على رؤيته هذه صاغ الصدر مشروع دستور الجمهورية الإسلامية الذي أكد فيه على: (أن المرجعية امتداد للإمامة كما كانت هي – بدورها– امتدادا للنبوة ، وأنها تقوم على مبدأ النيابة العامة للمجتهد المطلق العادل الكفء عن الإمام ، وفقا لقول إمام العصر عليه السلام :(وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فانهم حجتي عليكم وأنا حجة الله) فان هذا النص يدل على أنهم المرجع في كل الحوادث الواقعة ، ولهم حق الولاية بمعنى القيمومة على تطبيق الشريعة وحق الإشراف الكامل من هذه الزاوية . وأن المرجع هو النائب العام عن الإمام من الناحية الشرعية ، وعلى هذا الأساس فهو الممثل الأعلى للدولة والقائد الأعلى للجيش ، كما إنه يرشح الذين يتقدمون للفوز بمنصب رئاسة السلطة التنفيذية ويعين الموقف الدستوري للشريعة الإسلامية).[١٣٤] وأعطى الصدر في مشروعه لـ (دستور الجمهورية الإسلامية) دوراً للامة على أساس قاعدة الشورى ومبدأ فكرة أهل الحل والعقد ، ولكنه ربط ذلك بالإشراف الدستوري من (نائب الإمام) وقال إن على الأمة أن تنتخب رئيس السلطة التنفيذية بعد أن يتم ترشيحه من المرجعية.[١٣٥]

ومع اقتراب الصدر من نظرية ولاية الفقيه في السبعينات اقترب السيد محمد الشيرازي قليلا من نظرية الشورى وقال بها في ظل قيادة الفقهاء المراجع ، بعد أن كان يرفضها رفضاً باتاً.

ز – الشيرازي في الكويت

---

[١٣٢]– الصدر ، محمد باقر: خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء ص ٦٥

[١٣٣]– المصدر، ص ٦٧–٧٠

[١٣٤]– الصدر ، محمد باقر: لمحة فقهية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية ص ٣–١٢

[١٣٥] – المصدر، ص ٦

بعد اشتداد الضغوط الحكومية عليه في العراق في أعقاب وفاة الحكيم ، هاجر السيد محمد الشيرازي إلى الكويت ، حيث أسس مسجدا وديوانية ومكتبة ومدرسة باسم (الرسول الأعظم)، وبدأ يستقبل طلبته الهاربين من العراق ، ويعيد علاقاته مع أصدقائه ومقلديه الذين هجّروا إلى إيران ، واستلم في السنوات الأولى من وجوده في الكويت حوالي ألف رسالة منهم ، فكتب لهم كتابا تحت عنوان : (النازحون) يقوي فيه معنوياتهم ويشد من أزرهم ويرشدهم إلى تنظيم أنفسهم.

كان الشيرازي في العراق، حيث الأكثرية الشيعية، يطمح إلى أن يصبح يوما ما المرجع الأعلى ويؤسس دولة (ولاية الفقيه) أو المرجعية الدينية ، ولكنه اقتلع منه وجاء إلى الكويت ، تلك الدولة الصغيرة التي لا يشكل فيها الشيعة سوى نسبة الربع أو الثلث من السكان ، وهو ما لا يؤهله للقيام سوى بالنشاطات الثقافية ، وهذا ما تفرغ له حيث أصدر (رسالة المساجد والحسينيات) ودعا فيها إلى الإكثار من بناء المساجد والحسينيات ، وذلك لإقامة صلاة الجماعة والوعظ والرثاء والاحتفالات الدينية ، وتأسيس المكتبات وإصدار النشرات ، والدعاء والزيارة ، والدرس والتأليف وإقامة الفواتح والإطعام وجمع المال وعقد المؤتمرات .

وألف سنة ١٣٩٢ كتاب (نحو يقظة إسلامية) حيث قدم فيه مقترحات إدارية وحضارية ، و دعا فيه أصدقاءه ومقلديه إلى تأسيس :

١- منظمة للدفاع عن المضطهدين (والمهجرين) في العالم
٢- التهيؤ الكامل للسلطة و التسلح بأفضل الأسلحة والتدريب عليها
٣- جمع المال وتكوين المصارف الإسلامية
٤- الإعلام والدعاية والنشر
٥- التشجيع على طلب العلوم الدينية
٦- تكوين منظمات خاصة للشباب والنساء

إضافة إلى ذلك اهتم الشيرازي في الكويت بنشر المذهب الإمامي الاثني عشري ، وذلك عن طريق طبع ونشر أكثر من مائة ألف نسخة من كتاب (المراجعات) للسيد عبد الحسين شرف الدين.

وقد وقع الشيرازي في الكويت بين عدة صراعات هي هجوم السيد الخوئي عليه ومحاولة قطع طريق المرجعية الدينية العليا أمامه ، وإصدار بيان ينفي فيه حصول الشيرازي على درجة الاجتهاد، وصراع أخيه السيد حسن الذي كان قد استقر في لبنان مع أبناء أخته المدرسيين محمد تقي وهادي، اللذين اتهمهما بسرقة تنظيم (الحركة المرجعية) وعدم استشارتهما معه ، والصراع بين الخط الأول والخط الثاني في داخل

الحركة المرجعية في العراق ، وهنا كان السيد الشيرازي يدعو إلى اللين والعفو والتسامح والسلم لوقف تلك الصراعات.

واستطاع الشيرازي، خلال السنوات التسع التي أمضاها في الكويت، أن يكسب شريحة لا بأس بها من الكويتيين لتقليده ، وذلك بفضل حيويته الفائقة و علاقاته العامة وأخلاقه المتسامحة ومحاضراته ونشاطاته وكتبه ، وكما استطاع ان يمد دائرة تقليده إلى البحرين والمنطقة الشرقية من السعودية ويكسب نصف عدد المقلدين تقريبا هناك (وهم الآن حوالي مائة ألف مقلد) ، وأن يؤمن بذلك مصادر مالية مهمة سيكون لها الأثر الكبير في مستقبل مرجعيته.

كما استطاع أن يخترق الجماعة (الشيخية) التي انفصلت عن التيار العام للشيعة الأصولية ، وأن يقترب من زعيمها الشيخ حسن الإحقاقي الإسكوئي المقيم في الكويت ، وأن يستصدر منه فتوى بجواز التقليد للعلماء (غير الشيخيين) وأن يفتح الطريق بذلك لكسب عدد من شباب (الشيخية) لتقليده ، كما قام عبر أخيه السيد حسن الشيرازي بالانفتاح على الطائفة (العلوية) في سوريا ولبنان وتركيا ، حيث قام السيد حسن بالاجتماع مع علمائها وأصدر معهم بيانا يؤكدون فيه انتماءهم للشيعة الامامية الاثني عشرية، وقام السيد محمد الشيرازي بعد ذلك بحذف اسم (العلويين) من خانة الغلاة في الطبعة التالية من (رسالته العملية :أحكام الإسلام) .

وفي ظل مرجعية السيد الشيرازي في الكويت استطاع السيد محمد تقي المدرسي أن يعمل بدأب لاكتساب الشباب وتنظيمهم بصورة سرية في (الحركة المرجعية) .

ولم يقم الشيرازي خلال إقامته في الكويت بأي نشاط سياسي معارض سواء للكويت أو العراق أو إيران ، ومع ذلك فقد أصدر النظام العراقي سنة ١٩٧٤ حكما غيابيا بإعدام السيد محمد الشيرازي، بعد اعتقال عدد من أعضاء الحركة المرجعية في العراق.

وفي الكويت آمن السيد الشيرازي بأهمية القوة وضرورتها للانتصار ، حيث قال في سنة ١٩٧٢/١٣٩٢ :"كل مبدأ كان بيده القوة كان هو المبدأ الزاحف إلى الأمام، وفي أي يوم صارت القوة بيد المسلمين رجعوا إلى البلاد ، ذلك لا لأن الحق ينبع من فوهة البندقية ، بل لأن الحق لا يفرض نفسه على الباطل إلا إذا كانت معه حماية البندقية ، وكل كلام ما عدا هذين الكلامين تسكع". [١٣٦]

---

[١٣٦]- الشيرازي ، محمد: نحو يقظة إسلامية ص ٨٩

الفصل الثاني:

الفكر السياسي للشيرازي

أ – دولة المرجعية الدينية

رفض السيد محمد الشيرازي في بداية انطلاقته في الخمسينات والستينات مختلف أنظمة الحكم الملكية والعسكرية والديموقراطية ، باعتبارها أنظمة من صنع الغرب أو القوانين الوضعية ، وآمن بالمرجعية الدينية كنظام سياسي – ديني، يحتل (المرجع الفقيه) فيه منصب (نائب الإمام المهدي العام) ويتمتع بالولاية على الناس في عهد (الغيبة الكبرى) بالنص والتعيين من قبل الإمام المهدي.

وكان نظام المرجعية الدينية قد تطور وتبلور عبر العصور ، من دور الإفتاء في المسائل الحادثة في القرون الأولى ، إلى القيام بمهمة القضاء وتنفيذ بعض الأحكام الشرعية كإقامة الحدود أو جمع الأخماس والزكوات في العصور المتأخرة ، إلى التصدي للقيادة العسكرية والسياسية في القرن الأخير ،
وقام الشيخ أحمد النراقي في بداية القرن الثامن عشر بكتابة بحث في (عوائد الأيام) حول شرعية قيام الفقهاء بممارسة الولاية العامة بأنفسهم ، ولكن معظم الفقهاء الشيعة السابقين رفضوا نظريته ، إلا ان السيد محمد الشيرازي توصل من خلال بحثه لمسألة (الاجتهاد والتقليد) إلى الإيمان بها والاعتقاد بأن رئاسة الدولة الإسلامية بيد الفقهاء العدول المطلعين على مجاري الأمور الدنيوية ، وأن الفقهاء معينون من قبل النبي الأكرم والأئمة المعصومين كخلفاء ونواب في أمور الدين والدنيا.[١٣٧] وأن نظام المرجعية الدينية هو نظام مجعول لقيادة الشيعة وملأ الفراغ الذي تركه "الإمام المهدي" بغيبته الكبرى الطويلة الممتدة منذ أكثر من ألف عام. وأخذ يدعو إلى تمكين هذا النظام في العراق والبلاد الإسلامية وإحلاله محل الأنظمة القائمة "اللاشرعية". [١٣٨]

وكان الشيرازي يعتقد بأن الحكم لله، وأن الحاكم في الإسلام هو الله تعالى وأن حكم غير الله سواء كان الحاكم الفرد أو الشعب أو جماعة من الشعب ضلال وباطل، ويرفض الديموقراطية والديكتاتورية ، لأنهما يعنيان حكم الإنسان ، والإسلام لا يعترف بحكم الإنسان .[١٣٩] ويرى بدلاً من ذلك أن الحاكم

---

[١٣٧]– الشيرازي ، محمد: إلى وكلائنا في البلاد ص ٩ و المرجع والأمة ص١–١٢

[١٣٨]– الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص١٨١

[١٣٩]– الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٢

الشرعي هو من اجتمعت فيه شروط العدالة والفقه في أمور الدين والدنيا والكفاءة،[١٤٠] وأن الفقهاء هم الحكام الشرعيون في (عصر غيبة الإمام المهدي) وهم وحدهم لهم صلاحية الحكم بعد النبي والأئمة الذين عينهم الله. "فإذا عينت الأمة من فيه تلك المواصفات والمؤهلات فقد اقتنع الإمام (ع) ويكون ذلك رئيسا من قبل الإمام". [١٤١]

وكان يشترط في الرئيس الأعلى"أن يستمد صلاحيته عن الله تعالى بواسطة الإمام الذي يستمد صلاحيته بدوره عن النبي الذي يستمد صلاحيته مباشرة من الله ، وذلك لأن الإسلام يرى ان الكون كله لله تعالى فلا يجوز أي تصرف في أي شأن من الشؤون إلا بإجازة الله... إذن فالسلطة التي هي من أهم الأمور لا بد وأن تكون بإذن الله تعالى ، وطريق الإذن الإمام المأذون من الرسول المأذون من الله تعالى.

أما أن يستولي أحد بدون مؤهلات (فقهية) على الناس ، سواء كان بإذنهم – كما في الحكومات الديموقراطية – أم بغير إذنهم – كما في الحكومات الأرستقراطية والبيروقراطية – فان ذلك مما لم يؤذن به، فيكون خلاف الشريعة". [١٤٢] ويقول :إن الولاية هي لله أولا ، وللرسول ثانيا ، وللإمام ثالثا... ثم للفقيه العادل . [١٤٣]

المهدي المنتظر

وقد بني الشيرازي نظريته في (ولاية الفقيه) بالطبع على الإيمان بوجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) وولادته وغيبته منذ أواسط القرن الثالث الهجري، كما هو معروف، رغم الخلاف التاريخي الذي حدث بين الشيعة الامامية في ذلك الوقت حول الموضوع ، واعتبر هذه المسألة حقيقة

١٤٠– الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص١٤

١٤١– الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٥–١٦

١٤٢– الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ٨١–٨٣ ، عام ١٩٦٢

١٤٣– الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ، الفقه ص١١–١٧و١٩–٢٥ ج٩٩

ويؤكد السيد حسن الشيرازي نفس المعاني في كتابه (كلمة الإسلام) الصادر في بيروت سنة ١٩٦٣ فيقول :" لله وحده حق التصرف في العباد ... ولكنه خول هذه الصلاحية القيادية للنبي الأكرم ثم توارثت هذه القيادة في الأئمة الطاهرين وبعد ما توارى المعصومون عن التفاعل المباشر مع الناس استنابوا عنهم في قيادة الأمة العلماء الجامعين لشرائط المرجعية .. فالنبي والأئمة والعلماء المراجع انحدرت إليهم الصلاحية القيادية بإرادة خاصة ومباشرة من الله تعالى فحقت لهم القيادة البشرية". (ص ٤٨ و١٣٩) ويقول:" الأمة في منطق الإسلام ليست مصدر السلطات ، بل الله سبحانه هو مصدر السلطات، والمرجع وسيط بين الله والأمة لإيصال إرادته إليها ، والنصوص الشرعية تعين حركة الفقهاء المراجع لقيادة الأمة فترة غيبة الإمام المهدي المنتظر".(ص ١٤٧–١٥٩)

ثابتة يجب ان يؤمن بها الشيعة بالرغم من تفنيد البعض لها أو استهزاء البعض بالشيعة بسبب الإيمان بها.[١٤٤] ولكن الشيرازي لم يقم في أي من كتبه ببحث الموضوع بحثا تاريخيا علميا دقيقا. واكتفى بالتسليم بصحة التراث المنقول.

وقام الشيرازي بتعزيز نظرية وجود (الإمام المهدي) بعدد من القصص الشعبية المتداولة حول اللقاء به، وخاصة بينه وبين عدد من المراجع ، ونقل عن المرجع السابق الميرزا محمد حسن الشيرازي أنه ذهب إلى سرداب الغيبة واستجاز (الإمام الحجة) في إصدار فتوى تحريم التنباك الشهيرة في نهاية القرن التاسع عشر ، و التي كانت تقول:"إن استعمال الدخانيات بأي شكل هو محاربة للإمام المهدي".[١٤٥]
كما تحدث عن والده الميرزا مهدي الشيرازي فقال إنه كان يلتقي الإمام الحجة في سرداب الغيبة.[١٤٦] ونقل قصة الشيخ محمد الكوفي ، التي اشتهرت في النجف أيام المرجع الديني السيد أبو الحسن الأصفهاني ، و الذي ادعى أنه التقى بالإمام المهدي وطلب منه أن يأمر الأصفهاني بالجلوس في الدهليز وقضاء حوائج الناس.[١٤٧] وتحدث الشيرازي كذلك عن إغاثة الإمام المهدي لبعض الناس وإنقاذهم من المعتقلات والضياع في الصحاري والأزمات.[١٤٨] وكان يدعو رجال الدين إلى تذكر "الإمام المهدي الإمام الحي الحاضر" والتوجه إليه والاستمداد منه ، وتجنيد الشباب ليدخلوا في سلك أهل العلم ويكونوا من جنود الإمام المهدي. خاصة وانهم يعملون باسمه و تحت لوائه ويتصرفون في سهمه من الخمس (سهم الإمام).[١٤٩]

ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية

وبناء على نظرية (ولاية الفقيه) يحدد الشيرازي العلاقة بين الناس والمرجع فيقول:"إن وظيفة الأمة تجاه المراجع جملة من الأمور :

[١٤٤]- الشيرازي ، محمد: العقائد الإسلامية ص١٤٨ و واقع الشيعة ١١

[١٤٥]- الشيرازي ، محمد: العلماء أسوة وقدوة ص٤٢

[١٤٦]- الشيرازي ، محمد: العلماء أسوة وقدوة ص ٢٧

[١٤٧]- الشيرازي ، محمد: رجال الدين بين الناس دائما ص ٢

[١٤٨]- الشيرازي ، محمد: العلماء أسوة وقدوة ص ٧٣ ومراتب العدل الإلهي ص ٢٠ - من محاضرة ألقيت بتاريخ ١٤ شعبان ١٤٠٩ في قم

[١٤٩]- الشيرازي ، محمد: مراتب العدل الإلهي ص ٢٠- من محاضرة ألقيت بتاريخ ١٤ شعبان ١٤٠٩ في قم و: إلى وكلائنا في البلاد ص ٢٠

١ – تقليدهم في الأحكام الشرعية وامتثال أوامرهم وإيصال الحقوق إليهم ، ومعاضدتهم في الأمور، والالتفاف حولهم ، ومراجعتهم في القضاء ، وطلب الوكلاء منهم ، وإعلامهم بما يقع في المجتمع ، والدفاع عنهم وتهيئة الجو لهم ، فالمرجع بمنزلة القائد والأمة بمنزلة الجيش ، فإذا أمر بشيء أو نهى عن شيء على الأمة الاتباع وإطاعة أوامره.

وعلى الأمة إيصال الحقوق إليه لئلا تقف في طريقه مشكلة المال ويتجمد نشاطه وتخمد جذوة الإسلام.

ويجب على الناس مراجعة المراجع بشأن مشاكلهم حتى يحكموا بما أنزل الله ، لأن الرجوع إلى من يحكم بغير ما أنزل الله حرام ، معاقب فاعله ، قال سبحانه: (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون).

ونسبة الوكيل إلى المرجع نسبة المتصرف إلى الرئيس الأعلى ، فإذا خلت منطقة عن الوكيل لزم على أهل تلك المنطقة طلب الوكيل من المرجع ومساعدته بالإيواء والمشاهرة والمعاضدة والالتفاف ليتمكن من نشر الإسلام وإقامة الدين وإدارة البلاد ". [١٥٠]

ومن هنا فقد دعا الشيرازي في بداية انطلاقته إلى تشكيل الحكومة الإسلامية، كأمر شرعي واجب وجوبا عينيا ضروريا ، وذلك " لأن قوانين الإسلام شاملة لقوانين الحكم ، ولو لم يرد الإسلام الحكم لم يكن وجه لجعل هذه القوانين ".[١٥١] وقال عام ١٩٥٩:" علينا نحن المسلمين أن نعمل لإعادة الحكم الإسلامي بكل قوانا ... ولا علاج لقطع جذور الفساد إلا بكون الحكومة إسلامية ، بالمعنى الصحيح لا بالاسم فقط ، فما دام الحكام غربيين أو شرقيين لا صلاح لفاسد ولا فائدة لصلاح جزئي فانه (بالراعي تصلح الرعية) وقد قال رسول الله (ص): (طائفتان من أمتي إذا صلحتا صلحت أمتي وإذا فسدتا فسدت أمتي: العلماء والأمراء) فان هذين بيدهما القوة والعلم ، وهما موضع الحل والشد والأسوة والاتباع ، فما دامت حكومة بلدة إسلامية فاسدة لا يرجى صلاح أوضاعها.

إن القيادة المنحرفة هي التي بعثت في الأمة الرذائل ، والقيادة الصالحة هي التي تتمكن من إرجاع الأمور إلى نصابها". [١٥٢] وحض علماء الدين على العمل من أجل إبعاد الحكام الظلمة عن الساحة الإسلامية ليقبض العلماء الراشدون زمام الأمور.[١٥٣]

وكانت دعوة الشيرازي هذه تطورا كبيرا في عقلية المرجعية الدينية التي كانت حتى ذلك الوقت تقتصر بصورة عامة على القضايا الفقهية ، ولا تتدخل في السياسة ، انطلاقا من نظرية الانتظار للإمام المهدي

---

[١٥٠]– الشيرازي ، محمد: المرجع والأمة ص ٥٥ – ٦٢

[١٥١]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٢٦٦ج٢

[١٥٢]- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ٩٥-١١١

[١٥٣]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص٤٥

الغائب ، وحرمة إقامة الدولة الإسلامية في (عصر الغيبة). وقد جاءت دعوة الشيرازي سابقة لدعوة الإمام الخميني الذي سوف يأتي إلى النجف الأشرف ويلقي محاضرات مهمة في نهاية الستينات، في الدعوة إلى إقامة الحكومة الإسلامية تحت قيادة ولاية الفقيه.

الموقف من الجيش العراقي

وبناء على رفضه لأساس الدولة العراقية الحديثة ، اتخذ الشيرازي موقفا سلبيا من الجيش العراقي والتجنيد الإجباري لأنه كان سيعطي الحكومة قوة في مقابل المرجعية الدينية . ودعا إلى رفض النظام العسكري الحديث باعتباره أسلوبا مستوردا من الغرب ، ولأنه يخالف قاعدة (الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم) ، وطالب بتشكيل جيش شعبي وتسليح الشعب العراقي برمته. [١٥٤]

واعتبر الشيرازي قرار الزعيم عبد الكريم قاسم بجمع أسلحة العشائر العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ضربة قاصمة موجهة ضد الشيعة والمرجعية.[١٥٥] وخطوةً ساهمت في قيام الديكتاتورية و اختلال ميزان القوى بين المرجعية والحكومة ، بعد أن أصبح النظام العسكري القوة الوحيدة في العراق.[١٥٦] وقال: إن الشيعة فقدوا عزهم واحترامهم وكلمتهم عندما نجح الحكام الثوريون في تجريد العشائر الشيعية من السلاح.[١٥٧]

ب – الموقف من الديموقراطية

اتخذ الشيرازي موقفين متباينين من الديموقراطية ، وكان موقفه الأول في بداية انطلاقته في الخمسينات ، سلبيا جدا ، وقد بناه على ضوء تجربة النظام الملكي الذي كان يتلاعب بالشعارات الديموقراطية ويزيفها دائما لصالح الاستعمار والنخبة الحاكمة ، ويمنع القوى الشعبية والشيعية من الوصول إلى مصادر القرار ، أو إدارة البلاد بصورة مستقلة ، وعلى ضوء تجربة الشيوعيين الذين

١٥٤- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ١١٧-١١٩ و١٢٢ و الدولة الإسلامية ، الفقه ص ١٥٦ ج١٠٢ وحوار حول تطبيق الإسلام ص ١٦٤-١٦٦ و : الاقتصاد ص ٣٦ ج١

١٥٥ - الشيرازي ، محمد: من بيان له في ٧ نيسان ١٩٨٠ و من بيان له في ١٣ رجب ١٤٠٠

١٥٦- الشيرازي ، محمد: بقايا حضارة الإسلام كما رأيت ص ٥٢

١٥٧- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص ١٤٣

سيطروا على اتحادات العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين والشبيبة والنساء والجيش في نهاية الخمسينات والذين كان من المحتم فوزهم في أية عملية انتخابات تجري في تلك الأيام في العراق. و أيضا على ضوء تجربة الديموقراطية المرة في إيران في عهد الشاه .[158]

إضافة إلى رفضه لمبدأ الديموقراطية باعتباره مفهوما غربيا وافدا ومتعارضا مع الثقافة الإسلامية التقليدية والفكر السياسي الإمامي الرافض لمبدأ الشورى في الخلافة والداعي إلى نظام النص والتعيين من قبل الله للأئمة والحكام ، والمتمثل في ظل غيبة الإمام المهدي في نوابه العامين الفقهاء المراجع.

وكان الشيرازي في البداية يعتبر الديموقراطية والمجالس البرلمانية نوعا من الاستعمار الفكري ومصدراً للشرور والويلات على البشرية. [159] وينفي وجود أية علاقة لهما بالشورى ، ويقول:"إن معنى الشورى: أن يستشير الإنسان أصدقاءه في كل أمر جزئي أو كلي، كما كان الرسول يستشير أصحابه في الأمور وكما كان يستشير كل خليفة أو ملك أو فقيه أو إنسان عادي رفقاءه في الأمور . أما الانتخاب والمجلس والقانون الذي يضعه الناس فذلك أمر (ديموقراطي) ولد في اليونان وطبقه الغرب ثم جاء إلى بلاد الإسلام عنفا وقوة". [160]

وينتقد وجود المجالس التشريعية قائلا:" لا فائدة في المجالس النيابية والبرلمانات ومجالس الشيوخ، وإنما هي مراكز للغرب أسست لتحطيم الإسلام وبلاد الإسلام وقانون الإسلام وعلماء الإسلام والمسلمين في وقت واحد ، وينبغي أن تغلق أبوابها وتجعل مخازن للحبوب أو مدارس للتثقيف الإسلامي".[161]

ويقول:"هل كان يصح فتح هذه المجالس (البرلمانية) أمام ممثلي الرسول الأعظم والإمام الصادق (الفقهاء)؟ وهل كانت في ظروف الإسلام الذهبية هذه المجالس؟ ومن الذي أباحها؟ وما الاحتياج إليها بعد أن كانت عصور الإسلام الذهبية خالية عنها؟ ولم تكن العصور ذهبية إلا لعملها بالإسلام وعدم وجود هكذا مجالس فيها.[162]

---

[158] - الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص ٢٧، عام ١٣٨٣

[159]- الشيرازي ، محمد: في ظل الإسلام ص ١٥

[160] - الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص ٣٣-٣٩

[161] – المصدر، ص ٢٦

[162] – المصدر، ص ٢٧ ، طبع عام ١٣٨٣

بناء على هذا الموقف السلبي المبدئي والموضوعي من الديموقراطية ، قام السيد محمد الشيرازي بقراءة خاصة للحركة الدستورية في إيران وموقف الفقهاء المراجع من أول انتخابات برلمانية جرت في العراق عام ١٩٢٣ واستخدم قراءته الخاصة لكي يعزز موقفه الرافض والمعادي للديموقراطية.
ومع إن موقفه هذا كان يضعف موقفه السياسي تكتيكيا تجاه الحكومة المركزية في بغداد ، إلا إنه كان يصب استراتيجيا في خدمة بناء خطه المرجعي في مدينة كربلاء ، في وقت لم يكن قادرا بصورة عملية على تحدي الحكومة على مستوى العراق أو المطالبة بإقامة نظام ديموقراطي ، وكان بحاجة ماسة إلى تأصيل أيديولوجيته (المرجعية) بين قواعده الشعبية.

من المعروف ان التجربة الديموقراطية الإيرانية السابقة (حركة المشروطة) التي قادها الشيخ محمد كاظم الخراساني الآخوند ورجال الدين الشيعة ، عملت على إقامة حكم ملكي دستوري مشروط ببرلمان ، ونجحت في عام ١٩٠٦ في إجبار الشاه مظفر الدين على إعلان الدستور ، والاحتفاظ بمكانة عليا تضمن للفقهاء الإشراف على قوانين المجلس. ولكن انقسام الحركة الدستورية إلى فريقين يطالب أحدهما بحكم ديموقراطي مطلق وآخر يطالب بحكم يلتزم بالشريعة الإسلامية ، أدى إلى إعدام الشيخ فضل الله النوري (أكبر دعاة المشروطة المشروعة) في طهران على يد فريق المشروطة المطلقة، و ترك مرارة في حلوق رجال الدين الذين أخذوا يشككون في الحركة الديموقراطية ويتهمونها بالعمالة لبريطانيا ، ويعادونها بصورة كلية.

كما إن من المعروف أيضا أن رجال الدين الشيعة في العراق طالبوا خلال ثورة العشرين بإقامة نظام ملكي دستوري يلتزم بمجلس تشريعي منتخب من الشعب ، ولكن سيطرة القوات البريطانية بعد الثورة ومحاولتها تمرير معاهدة الانتداب التي وقعتها مع الحكومة المتعاونة معها من خلال مجلس تأسيسي ، وإصرارها على تزوير الانتخابات ، دفعت المراجع الشيعة يوم ذاك (السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني والشيخ مهدي الخالصي) إلى تحريم الانتخابات تحريما قاطعا ، في محاولة منهم لقطع الطريق على الحكومة وعدم تمرير معاهدة الانتداب وليس رفضا منهم لمبدأ الانتخابات أو إقامة مجالس برلمانية.

بيد أن السيد محمد الشيرازي نظر ، في بداية انطلاقته في الخمسينات ، إلى كلا التجربتين الإيرانية والعراقية نظرة خاصة تنسجم مع موقفه المبدئي الرافض لأساس الانتخابات والشورى والديموقراطية والدستور ، وما كان يعتبره لعبة غربية حادثة ودخيلة ومعادية للمرجعية الدينية التي تمثل في نظره النظام السياسي الإسلامي الأصيل. و اتهم الحركة الدستورية في إيران بالعمالة للإنجليز. [١٦٣] ونفى أن يكون

---

١٦٣ – الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ٦٩

للآخوند الخراساني أي دور في قيادة الحركة الدستورية أكثر من إفتائه بلزوم ان يستشير الملك جماعة من العقلاء والعلماء ، وقال إنه كان يريد الإعلان عن بطلان المجلس وحرمته ، لكنهم قتلوه بالسم ، وإن (المجلس النيابي) في إيران لم يقم إلا على أشلاء العلماء ودماء الأزكياء .

و قال إن العلماء في العراق وقفوا ضد الملك فيصل لما أراد فتح (المجلس النيابي) بإشارة من الإنجليز، حتى انهم أفتوا : "المنتخَب والمنتخِب كلاهما في النار" وفي سبيل ذلك شُرِّدوا وأُبعدوا عن أوطانهم إلى إيران والحجاز والهند وخنقت أصواتهم. [١٦٤]

ومن الواضح أن موقف الشيرازي هذا يقوم على قراءة معاكسة لما هو معروف تاريخيا عن دور الخراساني في قيادة الحركة الدستورية (المشروطة) ولما هو معروف من رفض العلماء في العراق للانتخابات المزورة وليس لمطلق الانتخابات . ويبدو أن قراءة الشيرازي هذه كانت تعتمد على الرأي العام السلبي الذي كان منتشراً بين عموم العلماء وأوساط رجال الدين في العراق وإيران في تلك الفترة ، وليس على دراسة علمية دقيقة.

إن موقف الشيرازي السلبي من الديموقراطية والانتخاب كان ينبع بالدرجة الأولى من الفكر السياسي الإمامي الذي يقوم على النص و التعيين ويرفض الشورى ، ذلك الفكر الذي عبر عنه السيد كاظم اليزدي رافع لواء الاستبداد في مواجهة (المشروطة) أفضل تعبير.

ولتعزيز موقفه هذا نفى الشيرازي حصول أية تجربة ديموقراطية في التاريخ الإسلامي أو شبيهة لها، حتى تجربة انتخاب الإمام علي بن أبي طالب يقول عنها إنها تمت لأن الإمام كان يعرف نفسه الأحق بالخلافة وليس لأن الثوار انتخبوه ، وهو يفسر آية الشورى بمعنى بعيد عن السياسة وانتخاب الحاكم، فيقول (بتاريخ :٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٨٣/١٩٦٣) :

- " المراد بالأمور ، في قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) هي جميع شؤونهم التي لم يجعل لها الله حدا خاصا ، وقد تمسك بعض من ملأ أفكارهم أنظمة الغرب بهذه الآية لتصحيح الديموقراطية الغربية من أحزاب وبرلمان ومجلس شيوخ وانتخابات وما أشبه ، وهذا بالإضافة إلى أنه غلط في نفسه ، وإن وقع فيه كثير من بلاد الغرب ... فانه مخالف للإسلام ولم يطبقه المسلمون في يوم من الأيام ، وذلك دليل عدم فهمهم من الآية ذلك ، ولم يفسرها الرسول أو الأئمة (ع) بذلك ، فأبو بكر أصبح خليفة بالقوة ... وعمر بالوصاية من أبي بكر فقط ، وعثمان بجعل من عمر في ستة فقط ، وان سماه شورى ، وهل نصب الملوك لشخص في مشاورة سداسية تعتبر انتخابات على ما يريد هؤلاء؟ وعلي (ع) بانتخاب الثوار وجماعة من أهل المدينة ، وإن كثرت الأصوات له بالنسبة إلى سابقيه نوعا ما ، ومجيء علي إلى الحكم لأنه عرف نفسه أحق ، لا لأنه انتخب.. والحسن بالوصاية

---

[١٦٤] – الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص ٣٣-٣٩

أو انتخاب جماعة من أهل الكوفة ، ومعاوية بالسيف ، ويزيد بالوصاية، وهكذا دامت السيف والوصاية إلى آخر خليفة عثماني ، وعمر بن عبد العزيز جاء بالوصاية ثم بانتخاب أهل المسجد فقط خوفا من السلطان ، كما هو معلوم في مثل هذه الأحوال قديما وحديثا ، فأين من هذا الديموقراطية؟ وإن طورها أحزاب اليوم ألف تطوير لإلصاقها بالإسلام ، ويظنون أنه فتح للإسلام ، فبينما هو هدم لأقوى دعائمه.

... نحن نعتقد ان الله كما عين الرسول عين الأئمة الاثني عشر ثم عين الأئمة الفقهاء الجامعين للشرائط ، وكل ملك شيعي كان فقيها جامعا للشرائط ، أو كان مأذونا من فقيه جامع للشرائط فهو بحق أصالة أو وكالة ، وكل من فقد هاذين الوصفين فهو باطل.

ونرى في تاريخ ملوك الشيعة الأقسام الثلاثة بدون أن يكون فيهم اسم انتخاب ولا في يوم واحد إلى آخر ملوك القاجار في إيران .

ثم إن الانتخابات بجميع صورها باطلة ليست من الإسلام ، أما انتخابات هذا اليوم فهي أشنع وأبشع ، ولذا أفتى علماء الإسلام حول مجلس إيران بأنه ضلال وانحراف ، وأرادوا تحريره فقتل الشيخ فضل الله النوري والسيد عبد الله البهبهاني والشيخ الآخوند المولى محمد كاظم الخراساني ، فقد كان قصدهم من (المشروطة) التي أقدموا عليها أن يكون للملك جماعة من العلماء العدول أقلهم خمسة وبعض الناصحين ، حينما يريد إنفاذ حكم من أحكام الإسلام وتطبيقه على الأمة ، وأرادوا بذلك إحياء سنة الرسول وسيرة الخلفاء والملوك الأقدمين حيث كانت مجالسهم لا تخلو من علماء لإرشادهم سبيل الدين ، وناضجين لإرشادهم سبيل الدنيا – بالنسبة إلى غير النبي والوصي – أما هما فاستشارتهم كانت لجلب الخواطر ، وإلا فهم أغنى عن ذلك.

وأفتى علماء العراق حول مجلس الأمة حين أراد فيصل فتحه بأمر الإنجليز لهدم الإسلام بأن : "**المنتخَب والمنتخِب كلاهما في النار**" وقد لقوا جزاء فتياهم تشريدا وتسميما وإهانة وهتكا.

فمن أراد اليوم إعادة المجلس أو الانتخاب أو الديموقراطية أو الأحزاب أو ما أشبه ذلك بزعم أنه خدمة للإسلام وخلاص للمسلمين فليعلم – إن كان مخلصا – أنه يبني من جديد لهدم الإسلام في لباس الإسلام ، وسيرى في الدنيا انقلاب الأمر عليه وفي الآخرة الخسارة والنكال، فان هذا أساس غربي بحت لا يمت إلى الإسلام بصلة ، وإن كان شاكا فليدرس الإسلام من جديد لا على ضوء الأنظمة الغربية وما ارتكز في ذهنه من سموم الأجواء التي نشرها الغرب وعملاؤه ، بل على ضوء الكتاب والسنة وفتوى من الفقهاء الذين هم أعرف الناس بالإسلام وبنظمه".[١٦٥]

[١٦٥] – الشيرازي ، محمد: تقريب القرآن إلى الأذهان ، تفسير آية ٣٩ من سورة الشورى

وانطلاقا من موقفه الأول الرافض للديموقراطية، رفض الشيرازي الاعتراف بالأحزاب الإسلامية التي تقوم في قيادتها على الانتخاب والشورى، وهو ما كان يطرحه حزب الدعوة الإسلامية وأحزاب أخرى في نهاية الخمسينات والستينات في الساحة الشيعية ، و رأى الشيرازي في الأحزاب الإسلامية منافسا خطيرا للمرجعية الدينية ، ومحاولة للاستيلاء على القيادة الإسلامية "الشرعية". ورفض في البداية اعتماد التنظيم الحزبي حتى كوسيلة للوصول إلى السلطة ، خوفا من الوصول إلى حكم الشعب وإقامة البرلمان، وعودة الحياة الغربية تحت ستار الإسلام . [١٦٦]

وهكذا كان الشيرازي في بداية انطلاقته في الخمسينات والستينات ، بعيدا جدا عن المطالبة بالديموقراطية أو إجراء انتخابات في العراق . ولم يكن وحده من بين الإسلاميين في ذلك الوقت ممن يرفض الديموقراطية والشورى ، فقد كتب السيد محمد باقر الصدر أيضا ، بعد خروجه من حزب الدعوة ، كتابا ضد الشورى هو (بحث حول الولاية) وأكد فيه على موضوع النص والتعيين بالنسبة للائمة من أهل البيت، ونفى أن يكون المسلمون قد فهموا من آية الشورى الشورى في الحكم والخلافة.[١٦٧]

---

١٦٦ – الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص ٦٦ وضمن موقف السيد محمد الشيرازي من الأحزاب الإسلامية ، نشر أخوه السيد حسن في سنة ١٩٦٣ كتابه (كلمة الإسلام) الذي هاجم فيه نظرية العمل الحزبي الإسلامي بعنف ، ورفضها " لأنها تقوم على الديموقراطية المخالفة للإسلام ". راجع: صفحة ١٩٧و ١٠٢ و ١١٤ كلمة الإسلام– حسن الشيرازي

١٦٧ – يقول الصدر:" لو كان النبي (صلّى الله عليه وآله) قد اتخذ من مستقبل الدعوة بعده موقفاً إيجابياً يستهدف وضع نظام الشورى موضع التطبيق، بعد وفاته مباشرةً، وإسناد زعامة الدعوة إلى القيادة التي تنبثق عن هذا النظام، لكان من أبْدَهِ الأشياء التي يتطلبها هذا الموقف الإيجابي، أن يقوم الرسول القائد بعملية توعيةٍ للأمة والدعاة على نظام الشورى، وحدوده وتفاصيله، وإعطائه طابعاً دينياً مقدساً، وإعداد المجتمع الإسلامي إعداداً فكرياً وروحياً لتقبل هذا النظام، وهو مجتمع نشأ من مجموعة من العشائر، لم تكن قد عاشت – قبل الإسلام – وضعاً سياسياً على أساس الشورى، وإنما كانت تعيش، في الغالب، وضع زعامات قبلية وعشائرية تتحكم فيها القوة والثروة وعامل الوراثة إلى حد كبير .

ونستطيع بسهولة أن ندرك أن النبي (صلّى الله عليه وآله) لم يمارس عملية التوعية على نظام الشورى، وتفاصيله التشريعية، ومفاهيمه الفكرية، لأنّ هذه العملية لو كانت قد أُنجزت، لكان من الطبيعي أن تنعكس وتتجسد في الأحاديث المأثورة عن النبي (صلّى الله عليه وآله)، وفي ذهنية الأُمة، أو على الأقل في ذهنية الجيل الطليعي منها، الذي يضمُّ المهاجرين والأنصار، بوصفه هو المكلف بتطبيق نظام الشورى، مع أننا لا نجدُ في الأحاديث عن النبي (صلّى الله عليه وآله) أيَّ صورةٍ تشريعية محددة لنظام الشورى. وأما ذهنية الأُمة أو ذهنية الجيل الطليعي منها فلا نجد فيها أيَّ ملامح أو انعكاسات محددة لتوعيةٍ من ذلك القبيل. " و انظر أيضا: السيد محمد الكاظمي القزويني ، الإسلام وواقع المسلم المعاصر، ص ٧٩ ، سلسلة منابع الثقافة الإسلامية ، كربلاء

ومما عزز موقف الشيرازي المضاد للديموقراطية والانتخابات في تلك الفترة هي انتفاضة رجال الدين في إيران ضد الاستفتاء الذي نظمه الشاه محمد رضا بهلوي في شهر رمضان من عام ١٣٨٢ -١٩٦٢ لتعديل قانون الانتخابات والسماح للمرأة ولغير المسلمين بالاشتراك فيها وإقرار قانون الإصلاح الزراعي وتأميم الغابات وكتائب التعليم ، حيث اعتبر العلماء في إيران الاستفتاء محاولة للقضاء على الإسلام والتلاعب بالقوانين الإلهية المقدسة والمساواة بين المرأة والرجل. حيث أصدر المرجع الديني السيد حسن القمي بيانا جاء فيه :"إن المراجعة إلى الرأي العام وإفتاء أفراد الشعب في الأمور التي بين حكمها في الشرع الإسلامي الحنيف لا معنى له أبدا ، إذ لا يحق لامرئ ان يفتي ضد الإسلام في هذه المواضيع ، كما ان الأحكام الإسلامية لا تصلح للتغيير لأجل مراجعة الرأي العام ، إضافة إلى أن فتح باب المراجعة إلى الرأي العام للنيل من المقاصد يورث أخطارا كبيرة جدا ، إذ من الممكن في المستقبل تعريض جميع الأحكام الإسلامية والأمور الدولية والمقامات إلى الخطر من أجل مراجعة الرأي العام ". [١٦٨] وأعلن المرجع الديني الشريعتمداري: "إن الاستفتاء سوف يشكل خطرا عظيما على الإسلام والقرآن والمذهب ، إذ من الممكن بعد فتح باب الاستفتاء وتشريعه وإجرائه أن تعمد الحكومة في المستقبل إلى إجراء الاستفتاء بالنسبة إلى المواد التي تتعلق بالدين والمذهب الرسميين للمملكة ... إن الاستفتاء في أمثال هذه الأمور لم يكن معهودا من قبل هذا ولا يوجد في القانون الأساسي... ولذا ليس لعملية الاستفتاء صبغة شرعية في نظر مراجع الشيعة والعلماء بل إنها مخالفة ومنافية للدين والقانون). [١٦٩] وقال السيد أبو القاسم الخوئي: " الاشتراك في الاستفتاء الذي يسبب نقض أحكام الإسلام تحريمه لا يحتاج إلى بيان". [١٧٠]

بينما قال الإمام الخميني في خطاب له: " ليس الانتخاب الصوري الذي اجري في إيران هو قضية اشتراك المرأة في الحكم وما إلى ذلك ، فان ذلك من صغريات الأمور ، انهم يريدون الكيد للإسلام لقلب الأوضاع رأسا على عقب وضرب الإسلام وتحريف القرآن". [١٧١]

وأصدر الشيرازي الذي دعم الانتفاضة بقوة، بيانا باسم جماهير كربلاء، أدان فيه الإجراءات الدموية التي أتخذها المسؤولون لتشويه إرادة الشعب الإيراني وخنق صوت العلماء الذي يمثل رأي الإسلام. [١٧٢]

وقد تركت تلك الحركة التي ساهم فيها الشيرازي بقوة أثرا بالغا على فكره السياسي، وأبعدته عن أجواء الاستفتاء والديموقراطية أو المطالبة بها في العراق الذي كان يخضع لحكم عسكري مباشر منذ ١٤

---

[١٦٨] – كفاح العلماء الأعلام– منابع الثقافة الإسلامية ، ص ٢٤

[١٦٩] – المصدر ، ص ١٩

[١٧٠] – المصدر، ص ٢٣٢

[١٧١] – المصدر، ص ٧٣

[١٧٢] – المصدر ، ص ٤٢

تموز ١٩٥٨، مع أن معارضة العلماء في إيران كانت بالدرجة الأولى ضد اشتراك المرأة أو تزوير الانتخابات.

الموقف من الدستور

وانسجاما مع الموقف السلبي الذي اتخذه الشيرازي من الديموقراطية والانتخابات ، اتخذ موقفا مماثلا من الدستور العراقي ، وبدلا من أن ينتقد الجوانب السلبية فيه أو يحاول سد الثغرات الموجودة فيه، كما كان يفعل البعض ، وجه السيد محمد الشيرازي سهام نقده إلى أساس الدستور واعتبره عملا من أعمال الاستعمار ووسيلة من وسائله للسيطرة على البلاد ، ورأى فيه تناقضا مع الإسلام ونظام المرجعية الدينية وحرية الفقهاء في استنباط قوانين جديدة .[١٧٣]

ورفض الشيرازي دستور ١٩٠٦ الإيراني ، الذي اشترط وجود خمسة من المجتهدين في البرلمان الإيراني لتصحيح أعماله ، انطلاقا من عدم الحاجة للقوانين التي يضعها النواب إذا كانت مخالفة للإسلام ، وعدم الحاجة إلى النواب مع وجود الفقهاء ، وبمخالفة ذلك لسيرة المسلمين طوال القرون الماضية. [١٧٤]

وقال: لا قانون أساسي في الإسلام – بالمعنى المصطلح – وإنما الموجود : الكتاب والسنة والإجماع والعقل. وإنما نشأ الدستور في بلاد الإسلام لإيقاف عجلة التقدم وصنع بديل للأدلة الأربعة وإدخال المجتمع الإسلامي في تقييدات القوانين الجامدة وتكبيل الناس وخدمة مصالح الحكام المستبدين.[١٧٥]

ووجد في وضع قانون أساسي ثابت مخالفة مع قانون الاجتهاد والتقليد ، الذي يحتم تقليد الفقهاء الأحياء ويحرم تقليد الموتى ، حتى إذا كان الدستور من وضع الفقهاء ، لأن صلاحية تقلديهم تنتهي بوفاتهم. [١٧٦]

ومع ذلك فقد قام الشيرازي بنفسه في نهاية الستينات بكتابة مسودة مشروع دستور إسلامي يعطي السلطة المطلقة للفقيه ، إلا انه عاد فتراجع عن فكرة الدستور عام ١٩٨٠ [١٧٧] ثم تردد في موقفه منه بعد ذلك .[١٧٨]

---

[١٧٣] – الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٩٦ج٢ و: القانون ص ١٧٨

[١٧٤] – الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص ٢٩–٣٠ ، عام ١٣٨٣

[١٧٥] – الشيرازي ، محمد: إذا قام حكم الإسلام في العراق ص ٣٨–٤٠

[١٧٦] – المصدر، ص ٤١

[١٧٧] – الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٢٤٦و٢٥١ ج٢

[١٧٨] – الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٢٤٦ج٢

ويلاحظ أن الشيرازي رفض في مشروع الدستور الإسلامي نظرية الحكم الوراثي الملكي.[١٧٩] وقال إنه أسوء أقسام الحكم (الانقلابي والانتخابي). [١٨٠] ولكنه لم يتحدث عن النظام الجمهوري كبديل عن الحكم الملكي الوراثي ، وإنما طرح نظام (ولاية الفقيه).

تزامن موقف الشيرازي السلبي من أساس الدستور ، مع إلغاء حكومة ١٤ تموز للدستور العراقي الملكي ، وتبنيها لدستور مؤقت يجمع كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيد شخص واحد، أو مجلس واحد . وقد تعرض ذلك الدستور المؤقت إلى عدة تغييرات مع كل عملية انقلاب عسكري مر بها العراق . ولم يتم منذ ذلك الحين إقرار دستور دائم في العراق بالرغم من محاولات عديدة جرت للقيام بذلك.

وفي عام ١٩٧٦ طرح وزير العدل حسين جميل : ضرورة وجود دستور دائم للعراق وإنشاء محكمة دستورية عليا تراقب تطبيق القوانين وشرعيتها الدستورية ، فعقب صدام حسين الذي كان –يوم ذاك – نائبا لرئيس الجمهورية:" ليس لدينا شئ اسمه دستور دائم ، والدستور الدائم بدعة غربية لا مكان لها في الأنظمة الثورية ، وإن القوانين هي انعكاس للأفكار والمصالح الاقتصادية السائدة في المجتمع ولهذا فإنها تتغير وليست ثابتة، ولا نسمح بوجود فكرة (الدستور الدائم) بيننا ما دامت القوانين هي من صنعنا".[١٨١] وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية طرحت القيادة العراقية بصورة غير جدية فكرة (الدستور الدائم) والتعددية السياسية ، ولم تتخذ أية خطوة بهذا الشأن.

وفي الوقت الذي كانت تلك الدساتير الشمولية الدائمة والمؤقتة تصادر حريات الشعب وحقوقه، فان البديل الإسلامي الذي طرحه السيد الشيرازي حسب نظرية (ولاية الفقيه) كان يميل أيضا إلى نفس الاتجاه ، سواء من خلال الدعوة إلى إلغاء أي دستور والاعتماد على فتاوى المرجع الديني ، أو من خلال الدستور الذي كتبه الشيرازي في نهاية الستينات ، ومال فيه إلى تركيز السلطات بيد الفقيه وعدم الفصل بينها .[١٨٢]

---

[١٧٩] – الشيرازي ، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص ٧٥

[١٨٠] – الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ٣١٧

[١٨١] – الفضل ، منذر : جريدة الحياة ، العدد ١٣٢٣٤ تاريخ ٢ حزيران ١٩٩٩

[١٨٢] – عاد الشيرازي فتراجع عن موضوع الجمع والتركيز باختيار الفصل بين السلطات ، ومع ذلك اعتقد انه لم يتبنَ هذا الاتجاه بقوة ، وذلك لإيمانه بنظرية (ولاية الفقيه) أو شورى الفقهاء التي تركز كافة أو معظم السلطات بيد مراجع الدين . صحيح انه يميل إلى التعددية والانتخابات وحرية الأحزاب وما إلى ذلك ، ولكن هذه الأمور غير واضحة ولا مستقرة في رأيه حتى الآن ، فهو يقول بها ولكنه يربطها بإجازة الفقهاء المراجع ويحددها بالحدود التي يفرضها هؤلاء .

ج – الموقف من القومية

انطلاقا من آفاق المرجعية الإسلامية الرحبة وقوانين الإسلام القديمة ، رفض السيد محمد الشيرازي سياسة الدولة العراقية الحديثة ، القومية والإقليمية ، التي اتبعتها منذ تأسيسها في العشرينات من القرن العشرين ، كما رفض الشيرازي الدول الإقليمية التي انبثقت في المنطقة في أعقاب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى واحتلال القوات البريطانية والفرنسية لمعظم أراضيها في الشرق الأوسط. وذلك من منطلق الوحدة الإسلامية (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) وأن البلاد الإسلامية كلها وطن لجميع المسلمين.[١٨٣] وأن هذه الحدود الجغرافية الحالية حدود مصطنعة رسمها الاستعمار الخارجي .[١٨٤] إضافة إلى أن الحكومات العراقية المختلفة كانت تستخدم (القومية العربية) كشعار في صراعها مع المرجعية الشيعية التي كان يغلب عليها العنصر الفارسي ، بهدف عزلها عن جماهيرها العربية ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية العراقية . وتستخدم الشعار القومي كأداة لتكريس زعامتها للشعب العراقي وبناء الدولة الحديثة على أسس قومية بعيدة عن روح الاخوة الإسلامية.

ومن هنا فقد تصدى الشيرازي بشدة للحركات القومية التي كانت تحاول تقسيم المسلمين والتمييز بينهم وتعمل على تفتيت المجتمعات الإسلامية الواحدة ، كالمجتمع العراقي. [١٨٥] وحذر من أن الدعوة للقومية العربية ليست إلا محاولة مخادعة تستهدف الحيلولة دون قيام الأمة الإسلامية الواحدة ، وأنها لن تؤدي إلى توحيد البلاد العربية ، حيث سترفض من قبل كافة المسلمين المؤمنين بالوحدة الإسلامية ، وستقاوم من قبل جملة من الأقليات القاطنة في هذه البلاد مثل الأقلية الكردية ، كما ستقاوم من قبل الدول الإقليمية . وأنها ستلازم الديكتاتورية بما تنطوي عليه من الغرور والاعتزاز بالنفس.[١٨٦] ورأى الشيرازي في القومية انغلاقا وانحطاطا و تناقضا مع الروح الإنسانية بكل معنى الكلمة ، حيث تفضل القومية (القوم) على الكفاءة ، بينما الإنسانية لا تقدم إلا الكفاءة ، وتنبأ بتخلف البلاد التي تتبنى النظام القومي .[١٨٧] كما رأى فيها تناقضا مع روح الاخوة والمساواة الإسلامية ، وقال:" إن القومية

---

[١٨٣]– الشيرازي ، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص١٠١

[١٨٤] – الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص ٦–٧

[١٨٥] – المصدر، ص ٩

[١٨٦] – الشيرازي ، محمد: السياسة ص٢٩٢

[١٨٧]– المصدر، ص ٧٨–٨٠ج٢

توجب التناكر والمحاربة لا التعارف ، والرسول الأكرم يقول: الناس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى". [188] وعاب على القومية تفضيل بني قومها من الملحدين على المسلمين من القوميات الأخرى .[189] واتهم الشيرازي الغرب بالمجيء بالقومية إلى البلاد لتحطيم الوحدة الإسلامية ، كما انهم جاءوا بالإقليمية ليحطموا البلاد ويسقطوها عن القوة والعزة ويسلبوها ثرواتها . [190]

ولاحظ الفوارق بين الحركات القومية الغربية التي جمعت بين فئات المجتمع ، والحركات القومية العربية أو التركية أو الفارسية أو غيرها التي حطمت الإطار الإنساني المتمثل في الإسلام وانحدرت إلى القومية الضيقة. [191]

واعتبر الحرب الكردية في شمال العراق ، وابتعاد بعض البلاد الإسلامية عن قضية فلسطين ، ثمرتين مرتين للسياسة القومية التي اتبعتها الحكومات العراقية والعربية. [192]

لقد كان البعض من دعاة القومية في العراق يحاول ان يستغلها بصورة عنصرية مضادة للروح الدينية والتاريخية والوطنية والحضارية للعراق ، في الوقت الذي كان الغرب يحاول التخلص منها ويعمل على بناء أوربا الموحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وينفتح على جميع الشعوب والأمم والحضارات ، إلا إن الاتجاه الديكتاتوري الذي ساد في العراق كان يحاول أن يمزق وحدة الشعب ويعتصم بالقبلية والحزبية والقومية والطائفية ويستخدم الشعارات البراقة ليضرب الطوائف والقوميات والأحزاب والقبائل الأخرى ، وخاصة الشيعة والمرجعية الدينية، ويطردها من السلطة. وبما ان الشيرازي كان يحمل الجنسية الإيرانية بالرغم من انه وأباه ولدا في العراق وانه ينحدر من أصول عربية هاشمية من سلالة الرسول الأعظم ، فقد كان الشيرازي يرفض السياسة القومية بأقصى ما يمكن ليخترق الحواجز القومية المفروضة أمام تدخله في السياسة العراقية والشأن العراقي.

وفي مقابل ذلك كان الشيرازي يدعو للوحدة الإسلامية.[193] وتعميق الشعور الوحدوي في أعماق المسلمين . [194] وإزالة جميع الحواجز النفسية والقانونية والجغرافية بين المسلمين ، [195] لأن "الوطن في

---

[188] – الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ٨٣-٩٤

[189] – الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ١٤

[190] – الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص١٢٨

[191] – الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٧٨-٨٠ج٢

[192] – الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ٨٣-٩٤

[193] – الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ١٤٣

[194] – الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص٩

[195] – المصدر، ص ٣٢٤

المفهوم الإسلامي هو موطن المسلمين أجمع ، والوطن في المفهوم الغربي محدود جغرافيا بحدود خاصة".[١٩٦] ولأن ذلك مقتضى قانون (الاخوة الإسلامية) المستمد من الآية الكريمة: (إنما المؤمنون أخوة) .[١٩٧] وعلى هذا الأساس كان يدعو إلى إقامة الحكومة الإسلامية العالمية الواحدة التي أسسها رسول الله (ص).[١٩٨]

وقد التقى الشيرازي بعدد من المسئولين العراقيين في العهدين الملكي والجمهوري (كرئيس الوزراء عبد الوهاب المرجان ، و رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي) وطالبهم بفتح أبواب العراق لكل من يريد بدون جواز أو جنسية أو هوية أو رسوم أو قيود ، ورفع الحدود والتأشيرات ومساواة الأجانب بالعراقيين في الحقوق والواجبات واعتبار كل مسلم في البلد مواطنا له ما لهم وعليه ما عليهم سواء كان عربيا أو أعجميا أو من أقاصي الدنيا ، وإعطائه حق ملكية الأرض والاتجار والوصول إلى أرقى الوظائف في الدولة.[١٩٩] واقترح في مشروع الدستور الإسلامي الذي كتبه عام ١٩٦٩ أن تكون حدود البلاد مفتوحة أمام جميع المسلمين ، وكذلك المناصب القيادية فيها ، فلا تقتصر على أبناء البلاد. وأرسل من الكويت إلى وزراء الخارجية الإسلامية المجتمعين في أحد المؤتمرات رسالة دعاهم فيها إلى التزام الوحدة الإسلامية. وإزالة الحدود الدولية بين المسلمين وعدم الاعتراف بها.[٢٠٠]

وكرد فعل على السياسة القومية العربية التي انتهجتها الحكومات العراقية ، اتخذ الشيرازي موقفا محايدا من التمرد الكردي العسكري في شمال العراق ، وأفتى بعدم جواز مقاتلة الثوار المسلمين المطالبين بحقوقهم إذا ثاروا على دولة غير إسلامية ، أو الأكراد المطالبين بحقوقهم المشروعة في المساواة، ووجوب إعطائهم الحقوق المشروعة.[٢٠١] وقال لوفد جاءه من قبل عبد السلام عارف (رئيس الجمهورية العراقية ١٩٦٤) وطلب منه إصدار فتوى بوجوب الحرب ضد الأكراد وإعلان النفير العام للعراقيين لمحاربتهم ، قال:" إن الأكراد مسلمون كما ان العرب مسلمون ، فإذا انتم بنيتم حكومتكم على القومية العربية فهم تعلموا منكم ويريدون ان يبنوا حكومة لأنفسهم على القومية الكردية ، وهل باؤكم تجر وباؤهم لا تجر؟ إن المناصب الكبرى في الدولة محرمة على الأكراد فهل بعد ذلك نتمكن ان نقول لهم : لا تحاربوا حتى يستعمركم العرب العراقيون؟ إنكم إذا طبقتم المساواة الإسلامية بين الأكراد والعرب حتى يتمكن الكردي

---

[١٩٦]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ١٧٢ ج١

[١٩٧]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص ١٩٧

[١٩٨]- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص ٦-٧

[١٩٩]- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٠٥-١١٥ وتلك الأيام ص ١٤٨-١٥٨

[٢٠٠]- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ١٧

[٢٠١]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص ١٩١ و: تلك الأيام ص ٢٤٢

المسلم كأخيه العربي المسلم من الوصول إلى العلم والمال والقدرة والمنصب والسلاح وغير ذلك من الشؤون الشخصية والاجتماعية ففي ذلك اليوم يلقي الكردي سلاحه تلقائيا لأنه يعرف أنه أخ ويعامل معاملة الأخ ، أما ان تستبدوا بكل المزايا وتقولوا للأكراد: لا تحاربوا واستسلموا لكي تكونوا في الدرجة الثانية فهذا شيء غير منطقي كما إنه غير إسلامي" . [٢٠٢]

رفض قانون الجنسية والجوازات

وتبعا لموقف الشيرازي من القومية والإقليمية فانه رفض (الجنسية) التي اعتبرها من مخترعات الغرب الحديثة السلبية لتقييد حرية الإنسان ، والتي لم يكن لها أثر عند المسلمين من أول الإسلام إلى قبل مائة سنة ، بالإضافة إلى أنها وسيلة لتكريس الحكومة العراقية الطائفية (السنية) هيمنتها على الشيعة في العراق من خلال تقسيم الشعب إلى درجات وفئات ، ولذلك طالب بإلغاء قانون (الجنسية) الكافر الذي يكرس الحدود الجغرافية المصطنعة ويفرق المسلمين.[٢٠٣] واعتبر الشيرازي (جواز السفر) بمثابة العبودية ، وأشاد بمقاومة العلماء في إيران والعراق له ، وخاصة إفتاء بعضهم (كالشيخ صادق التبريزي ونور الدين الشيرازي) بحرمة الذهاب إلى الحج بجواز سفر ، لأنه كان يعني قبول المسلم بوضع قيود على يديه ورجليه ، وقد أنقذ الله المسلمين من الأغلال.[٢٠٤]

و تنفيذا لنظريته هذه كان الشيرازي يفتي بحق جميع المسلمين في حرية السفر عبر الحدود ، وحرية الإقامة في أي بلد بلا جواز أو جنسية أو هوية أو أي قيد.[٢٠٥] " لأنه لا حدود بين بلاد الإسلام ، فلا حاجة إلى إجازة الدولة في الذهاب من بلد إلى بلد". [٢٠٦]

د – السياسة الإصلاحية

[٢٠٢]– الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص ٩٨ و: تلك الأيام ص ٢٤٢

[٢٠٣]– الشيرازي ، محمد: الصياغة الجديدة ص ٥١٠ و: تلك الأيام ١٢٤

[٢٠٤]– الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص١٦٠ –١٦٢ و السبيل إلى إنهاض المسلمين ص ٢٦٦ وإرشادات إسلامية ص ١١٩

[٢٠٥]– الشيرازي ، محمد: ما هو الإسلام ص ٧٤ ، من هكذا الإسلام ١٩٧٩م

[٢٠٦]– ثم عاد الشيرازي فقال بضرورة التقيد بالقوانين في حالة وجود دولة إسلامية شرعية تفرض قوانين خاصة للحدود ، من باب وجوب إطاعة أوامر رئيس الدولة الإسلامية الصحيحة. راجع: الحكم في الإسلام ص ١٩١

كما قلنا في فصل سابق بدأ الشيرازي حياته العملية الثقافية في الخمسينات والستينات على أرضية شعبية ضعيفة ، حيث كانت التيارات اليسارية المختلفة تكتسح الشارع العراقي ، ولذا وبالرغم من إيمانه بنظرية راديكالية تكفر بالنظام العراقي الحديث وتسعى إلى إقامة نظام إسلامي شيعي مرجعي محله هي نظرية (ولاية الفقيه) ، فانه لم يكن يستطيع اتخاذ أي موقف سياسي علني وواضح تجاه أي حدث سياسي كبير كالانقلابات العسكرية التي كانت تحدث في العراق ،كما لم يكن بالطبع قادرا على التأثير على الحكومة المركزية في بغداد ، أو الاشتراك في انقلاب عسكري أو الدخول في جبهة سياسية معارضة ، ولكن ذلك لم يمنعه من إبداء رأيه أو التعبير عن امتعاضه وسخطه حول بعض الأمور ، كما لم يمنعه من التفكير بمحاولة استمالة بعض الرؤساء والوزراء والتأثير عليهم من اجل تطبيق الإسلام أو جوانب معينة لصالح الشعب.

و عندما سأله جماعة من المثقفين : هل يعني من تطبيق الإسلام إعادة الخلافة؟ قال : "لا.. الإسلام يرى لزوم أن يكون الرئيس ومن بيده إدارة أمور المسلمين عدولا جامعين للشرائط ، ولا صيغة خاصة لذلك وإني اعتقد أن الخلافة انقطعت بغيبة الإمام المهدي فلا خليفة ظاهرة ولا خلافة في أسلوب الحكم . ويصح تنفيذ حكم الإسلام على يد الوزارة على الصورة الحديثة ، على شرط توفر الوزارة للقوانين الإسلامية من علم وعدالة وفهم للحياة وخوف من الله وتقديم المصالح الإسلامية على المصالح الشخصية". [٢٠٧]

إن وزن السيد الشيرازي على الأرض في الستينات لم يكن يسمح له بتبني استراتيجية سياسية فاعلة، ولذا فقد انتهج سياسة إصلاحية نخبوية ، وظل يأمل في إحداث بعض التأثير على الأنظمة المختلفة. وقد أشار الشيرازي إلى سياسته هذه في كتابه المهم:(إلى وكلائنا في البلاد) حيث قال: "السلطات غالبا – حيث تبطرها القوة والسلطان والجاه والمال – تنحرف عن الإسلام انحرافا كبيرا أو قليلا ، والعنف غالبا لا يزيد الأمر إلا إعضالا ، خصوصا في ظروف انحطاط المسلمين وكون الدفة بيد الأجانب. فمن الضروري على العالم أن يستدرج بالسلطة إلى حظيرة الإسلام والحيلولة دون استغلال الفساق لها في مآربهم المنحرفة ، وذلك بالتعرف والتعارف والمجاملة والمودة ، حسب الموازين الشرعية ، في مقابل عدم سماح السلطة للفسقة وأهل المنكرات ، وتمشيتها للأمور الإسلامية في البلاد، ذلك حتى يقوم حكم الإسلام من جديد بإذن الله تعالى.

ولا يخفى أن ما ذكرناه إنما نقصد به غير الظروف الاستثنائية التي يرجح فيها مقاطعة السلطات لأنها تقوم بمنكرات كبيرة أو أرادت أن تقوم ، مما يكون القطع أنفع من الصلة.

---

[٢٠٧]– الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ٩٩

كما إن من اللازم أن يلاحظ العالم الذي يراود السلطة لأجل تمشية أمور الإسلام كم يعطي؟ وكم يأخذ؟ .. فان مجاملة العالم للسلطة إعطاء لها وأي إعطاء ، وقيام السلطة بخدمة الإسلام ومكافحة المنكرات أخذ منها ، فاللازم المقارنة بينها لئلا يكون العالم قد أعطى أكثر مما أخذ ليخسر بذلك سمعته وآخرته في وقت واحد". [٢٠٨] وتطبيقا لهذه السياسة التقى السيد الشيرازي في العهد الملكي بعدد من الوزراء والمسئولين بدءا من السيد محمد الصدر وانتهاء برئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان الذي شكا إليه انتشار الشيوعية ، فدعاه إلى تطبيق الإسلام .[٢٠٩] والتقى بعد ثورة ١٤ تموز، الزعيم عبد الكريم قاسم في مقره بوزارة الدفاع ليطلب منه تطبيق الإسلام في البلاد ، وقد أجابه قاسم :"إنه لم يأت إلى الحكم إلا لتطبيق الإسلام". [٢١٠] وهذا ما دفع الشيرازي إلى تحديد النقاط والكيفية التي يمكن عبرها تطبيق الإسلام على يدي قاسم ، فاقترح إلغاء البنوك الربوية والمدارس المختلطة ومحلات الخمور والقمار، واستبدال قوانين المحاكم بكتاب (شرائع الإسلام) وتشكيل لجنة من الأخصائيين والخبراء وعلماء الدين والموظفين الكبار من مختلف الوزارات لرسم الصيغة الإسلامية الملائمة حتى لا يوجب التغيير فوضى وخللا في الدولة أو في رفاه الأمة.[٢١١] و أشاد الشيرازي بإلغاء ثورة ١٤ تموز للقمار (الرايسز) . [٢١٢] وكرر اقتراحه بتشكيل لجنة مشتركة لتطبيق الإسلام في لقاء له مع متصرف كربلاء كاظم الرواف.[٢١٣]

ولكن الشيرازي أصيب بخيبة أمل من قاسم عندما أصدر قانون الإصلاح الزراعي وقانون الأحوال الشخصية في كانون الأول عام ١٩٥٩ بتأثير من الحزب الشيوعي ومنح بموجبه المرأة حقوقا متساوية للرجل في الإرث . ومنع الزواج بأكثر من واحدة وأعطى المرأة حق الطلاق. فذهب مرة أخرى إلى قاسم ليصرفه عن تطبيق تلك القوانين. [٢١٤]

وعندما استولى عبد السلام عارف على السلطة في ١٩٦٣ سلك الشيرازي معه سبيل الموعظة والإرشاد فبعث أخاه السيد حسن إليه ، وطالبه بإلغاء كل القوانين المخالفة للإسلام في عامة الوزارات والدوائر الرسمية سواء القوانين التي وضعت في العهد الملكي أو الجمهوري ، ثم التخطيط والبدء بتطبيق القوانين الإسلامية.

---

[٢٠٨]- الشيرازي، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص ٧٧

[٢٠٩]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص١٠٥-١١٥

[٢١٠]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ٩٧

[٢١١]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٠٤

[٢١٢]- الشيرازي، محمد: إرشادات إسلامية ص ٩٦

[٢١٣]- الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٤٩-١٦٩

[٢١٤]- نضير الخزرجي ، ندوة دراسات حول كربلاء ص ٢٣٩ و القانون ص ١٩٢

وعندما التقى في كربلاء عام ١٩٦٥ برئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ، ذكره أثناء اللقاء بضرورة العمل بقانون العقوبات الإسلامية ، والتخلي عن (قانون العقوبات البغدادي) الذي وضعه قائد الحملة البريطانية على العراق. [٢١٥]

وبينما كان الشيرازي ينتظر من الرئيس عارف ان يحقق بعض مطالبه قام هذا الأخير بإعلان التأميم لكبرى الشركات التجارية والمصانع والبنوك العراقية ، فاتخذ الشيرازي منه موقفا سلبيا معارضا "لأن الإسلام لا يعترف بالتأميم لأنه من بنود الاشتراكية". [٢١٦] إن أقصى ما كان الشيرازي يستطيع عمله هو المقاطعة السياسية ورفض اللقاء بالرئيس ، وهذا ما فعله المرجع الأعلى آنذاك السيد محسن الحكيم عندما رفض استقبال عارف لدى زيارته النجف وكربلاء في نيسان ١٩٦٦.[٢١٧]

وبناء على واقع حجم السيد محمد الشيرازي السياسي واستراتيجيته في الدعوة السلمية الإصلاحية، لم يتخذ في البداية موقفا سلبيا من انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، وبدلاً من ذلك حاول أن يمد مع حكومة البعث الجسور وينصحها ويؤثر عليها ، خاصة وإنها اتبعت معه في السنة الأولى سياسة الحوار ، وطلب من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة أن لا يضربوا العشائر ويحافظوا عليها ويحققوا مطالب الشيعة ، وكانوا يعدونه خيرا ، بحيث دفعه ذلك إلى التفاؤل.[٢١٨] ولكنه فوجئ باعتقال أخيه السيد حسن في أوائل ربيع الأول سنة ١٣٨٩/صيف ١٩٦٩ وبالتضييق عليه حتى إخراجه أو خروجه من العراق يوم ١٨ شعبان ١٣٩١ المصادف ٩ أكتوبر ١٩٧١

و– المقاومة السلبية

إضافة إلى استراتيجيته الإصلاحية ، العملية والعلنية التي كان يتبعها مع الرؤساء والوزراء من أجل حملهم على تطبيق الإسلام أو جوانب منه ، اتبع السيد محمد الشيرازي بعد فترة من انطلاقته ، استراتيجية أخرى طويلة المدى تتمثل في السعي إلى القضاء على تلك الأنظمة وإقامة الحكم الإسلامي بقيادة (المرجعية الدينية) وذلك لأنه لم يكن يعترف بشرعية أي نظام آخر حتى لو كان ديموقراطيا

---

[٢١٥]– الشيرازي، محمد: القانون، ص ١٨٣

[٢١٦]– الشيرازي، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص١٣٣–١٤٢

[٢١٧]– محاضرة للشيرازي في ٢٣ ربيع الثاني ١٤٠٢ في قم تحت عنوان: الحاجة إلى السياسة ص ٢٠ والخرسان ، صلاح: حزب الدعوة ص ١٥٠

[٢١٨]– حسب مصادر خاصة مقربة من الشيرازي

منتخبا من الأمة ، ويرفض قبول القوانين التي تصدر عنها ، وكانت استراتيجيته تنطوي على شقين هما المقاومة السلبية والإيجابية للحكومات " الجائرة ".[219]

فقد دعا إلى التمرد على الدول اللاشرعية و الجائرة التي تحكم بغير ما أنزل الله ، وخرق كافة القوانين الوضعية الكابتة للحرية والمناقضة للإسلام كقوانين السفر والتجارة والصناعة والعمارة والزراعة والزواج والاستيراد والتصدير وملكية الأرض وما شابه حتى قوانين المرور ، واعتبر العمل بها مساعدة للظالم وإبقاء للمستعمر في بلاد الإسلام وجريمة كجريمة الزنا وشرب الخمر .[220]

ز – المنهج السلمي

وفي الوقت الذي دعا فيه الشيرازي إلى إسقاط الأنظمة اللاشرعية المختلفة فانه طرح شعار العفو والتسامح وانتقد العنف .[221]

وكان في البداية يشكك في أسلوب غاندي في (اللاعنف)[222] إلا انه عاد بعد فترة ليؤكد على اللاعنف واعتماد السلم في العمل كاستراتيجية ثابتة له من أجل التغيير.[223]

وقد انتهج الشيرازي سياسة ثقافية تقوم على تأليف الكتب والمقالات وإلقاء المحاضرات.[224] ولم يمارس العنف أو يدعُ إليه في الستينات ، ولم يفكر بعمل انقلاب عسكري في العراق أو التسلل أو القيام بتنظيم عسكري في الجيش ، أو خارج الجيش. وكان يوصي أتباعه ووكلاءه بالمحافظة على السلم واللين وتجنب العنف . ومع انه كان يدعوهم للحصول على القوة، إلا إنه كان يحرص على التزام الطرق السلمية في التغيير.[225]

وكان يؤكد على اتباع منهج السلم في اللسان والقلم والعمل ، وتجنب المواقف الحادة كالمقاطعة والحصار الاجتماعي، وتدريب النفس على الروح السلمية [226] والتحلي بروح الحوار والتفاهم والخلق

---

[219]– الشيرازي، محمد: الحكم في الإسلام ص ٢٤٢

[220]– الشيرازي، محمد: الحرية الإسلامية ص ٥٦–٦٠ و مسألة رقم١١٠ و ٤٠٢ و ٧٣٣ من المسائل المتجددة و القانون ص ٢٩٤ و٣٣٤ و الحكم في الإسلام ص ١٧٩و١٧٥و٢٤٢

[221]– الشيرازي، محمد: إرشادات إسلامية ص ٩٦

[222]– الشيرازي، محمد: في ظل الإسلام ص ٢٠

[223]– الشيرازي، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص ١١٢

[224]– الشيرازي، محمد: إلى الوكلاء في البلاد ص ٨٤ ، طبعة ثانية من : إلى وكلائنا في البلاد ١٩٧٠

[225]– المصدر، ص ٨٥و١١٢

[226]– المصدر، ص ٩٩

الرفيع واحترام الرأي الآخر.[227] ويطالب بإزالة العنف من القلب أولا، وذلك بالدعاء للعدو في ظهر الغيب وعدم إظهار العداء في أي حال من الأحوال. [228] ويوصي الحركة الإسلامية العالمية بالتزام السلم و العفو مع الأصدقاء والأعداء . [229] وكان الشيرازي يردد دائما المقولة المشهورة عن غاندي محرر الهند : " تعلمت من الحسين كيف أكون مظلوما فأنتصر". [230]

ح – التطور الديموقراطي

حدث تطور كبير في فكر السيد محمد الشيرازي، في مرحلة لاحقة، باتجاه الديموقراطية أو الشورى، فبعد موقفه السلبي العنيف منها ومن أي ممارسة للشورى أو الانتخابات أو التنظيم الحزبي، في بداية الستينات ، عاد تدريجيا فقبل بكل مفردات الديموقراطية إنما تحت ظل (ولاية الفقيه) أو (شورى الفقهاء). ويشكل كتابه: (حوار حول تطبيق الإسلام) الذي ألفه في منتصف الستينات (١٩٦٥) نقطة تحول لديه ، حيث تخلى الشيرازي في ذلك الكتاب عن موقف المقاطعة لمفردات الديموقراطية المختلفة ، وبدأ ينفتح عليها قبل أن يلتزم بها أو ببعضها بقوة في المستقبل، حيث قال: "من الجائز ان تختار الأمة ان تجعل المجلسين (الأمة والشيوخ) أو أحدهما ، ومن الجائز ان تقتنع الأمة بمنصب الرئيس فقط ، ثم الرئيس يختار المشاورين سواء في صورة مجلسين أو مجلس واحد ، كل ذلك لأنه لا دليل على أحد الأمرين ، فالأمر مطلق للأمة ...

إن الديموقراطية هي حكم الشعب للشعب بالشعب ، والشورى حكم الله للأمة بالأمة ، وحيث إن الشرع لم يحدد مدة الرئيس ، فللأمة الحق بتقرير المدة". [231]

ثم قام في وقت لاحق بتحليل عوامل انحطاط المسلمين وصعود الغرب ، فوضع إصبعه على الديموقراطية في الغرب وغياب الشورى عند المسلمين .[232] وقال معلقا على التجربة الديموقراطية في

---

[227]- الشيرازي، محمد: اللاعنف في العمل ص ٦ و إلى حكم الإسلام ص٥٠

[228]– الشيرازي، محمد: إلى حكم الإسلام ص ٧٠

[229]– الشيرازي، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص ١٩٥

[230]- الشيرازي، محمد: إلى حكم الإسلام ص ٥٣ و: تحويل المعنويات الإسلامية ص ٣٤

[231]– الشيرازي، محمد : حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٩–٢٠

[232]– الشيرازي ، محمد: سبل النهوض بالمجتمع الإسلامي ص ٢٠

الغرب:" إن الغرب لما ابتلي بحكام مستبدين سواء باسم الدين كالكنيسة ، أو باسم الدنيا كالملوك ، كان يتقهقر من سيئ إلى أسوأ حتى قام عقلاؤه بتنبيه الناس إلى ان المشكلة من الحكام المستبدين ، وان الخلاص : بتوزيع القدرة ، فلما عمل الغرب بذلك ارتفع عن تلك المهاوي السحيقة حتى وصل إلى أن ساد العالم – حتى العالم الإسلامي – إن الغرب لما أخذ بمبدأ الشورى – إلى حد ما – ... ارتفع عن ذلك الحضيض إلى هذا المرتفع الذي سيطر به على العالم". [٢٣٣]

وقال أيضا :" لقد بدأ الانحطاط ومعه بدأ السقوط في تلك الساعة التي ترك حكام المسلمين مبدأ الشورى ، وأخذ الاستبداد ينخر في جسم الكيان الإسلامي ، فتحول كل إلى ضده ، وبات الإسلام مجرد طقوس وشعارات ، وشيئا فشيئا بدأت معالم الدين تتغير وتتبدل وتأثرت العلاقات الاجتماعية بالحالة الدينية ...

إن انهيار الحكم الإسلامي يعود إلى عامل الاستبداد الذي أخذ يتفشى في الحكم وفي المجتمع وفي العائلة ففقدوا حريتهم وتنازلوا عن الأحكام الإسلامية". [٢٣٤] وبناء على ذلك التحليل اعتبر الشيرازي الديموقراطية أفضل أساليب الحكم ، لأنها تهيئ الجو الكامل للحرية، وفي الحرية تظهر الكرامة الإنسانية والكفاءة، فتنمو الملكات وتبرز العبقريات، وبذلك يظهر في الحياة الأصلح فالأصلح.[٢٣٥] وتصدى الشيرازي لمناقشة الاشكالات التي يأخذها البعض على الديموقراطية وخاصة (مبدأ الأكثرية) ، اعتمادا على أن الله عز وجل قد ذم الأكثرية في عدد من الآيات القرآنية مثل: (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله) فقال:" ان الله لم يذم الأكثرية مطلقا ، بل ذمهم في زمان كون الأكثرية منحرفة عن سبيل الله ، ولذا لم يكن الأمر كذلك فيما إذا كان هناك أكثرية نسبية كما في (سبيل المؤمنين) إذا كانوا ذهبوا إلى شيء".[٢٣٦] وقال:" ان المحكم في الشورى هو اتباع أكثرية الآراء". [٢٣٧]

وقام بتحليل جذور الاستبداد في العالم الإسلامي ، فعزى المشكلة إلى الرحم التي تولد الحاكم المستبد وهي الأمة.[٢٣٨] وانتقد بشدة الانقلابات العسكرية ، التي قال إنها تحدث في العالم الإسلامي والبلاد المتخلفة ، بسبب وجود التخلف في جميع أبعاد الحياة ، إضافة إلى وقوع تلك البلاد تحت نير الاستعمار المباشر أو غير المباشر ، في غياب الوعي الجماهيري أو رشد الأمة.[٢٣٩] وإن مشكلة الاستبداد

---

[٢٣٣]– الشورى في الإسلام ص ٢٨، عام ١٩٨٨م

[٢٣٤]– الشيرازي ، محمد: سقوط بعد سقوط ص ١٣–١٨ و : الاجتماع ص ٢١ج٢

[٢٣٥]– الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٥٨– ٦٠ ج٢

[٢٣٦]– الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص ٥٥

[٢٣٧]– الشيرازي ، محمد: سبل النهوض بالمجتمع الإسلامي ص ٢٠

[٢٣٨]– الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص ٢٩

[٢٣٩]– الشيرازي ، محمد: الاجتماع ص٥٥ ج١

والحكومات العسكرية سوف تبقى في العالم الثالث إلى ان يحصل الوعي لشعوب هذا العالم ويكون الحكم مرتكزا على الانتخابات الحرة. [٢٤٠]

ومن هنا أخذ الشيرازي يطالب بتوعية الأمة حول الشورى ، ويدعو إلى العمل بها في كل مرافق الحياة وجوانبها .[٢٤١] ويشترط في كل قضية خاصة أو عامة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أن يتم حلها على قاعدة الشورى ، وإلا فانه خلاف صريح للقرآن والسنة والعقل.[٢٤٢] ويقول:" إن كل من يصل إلى الحكم بلا استفتاء حر من الشعب، وبلا شورى منهم ولا انتخاب فهو باطل وليس من الإسلام في شيء".[٢٤٣] ويعتبر الحكم الاستبدادي مخالفا بصراحة للقرآن الكريم والسنة والعقل.[٢٤٤]

التعددية الحزبية

تبعا لتطور نظرة الشيرازي إلى الديموقراطية الغربية وتحولها من النظرة السلبية المطلقة في بداية الستينات إلى النظرة الإيجابية فيما بعد، فقد تغيرت نظرته تجاه إحدى لوازم الديموقراطية وهي التنظيمات الحزبية ، فآمن بأهميتها أولا ، وطالب بتعددها ثانيا، باعتبارها الضمانة العملية للحفاظ على الديموقراطية والحيلولة دون الاستبداد .[٢٤٥] وقال:"إن الأحزاب السياسية أصبحت في المجتمعات الغربية من مستلزمات الديموقراطية ".[٢٤٦] وإنها ضرورية لتثبيت النظام البرلماني وإشراك الأمة في الحياة السياسية . [٢٤٧]

وبناء على موقفه هذا أفتى الشيرازي في : (المسائل المتجددة) بحرية الأحزاب ، بصورة عامة. وأجاز قيام أحزاب وطنية ، إذا لم تكن تخالف الإسلام ، بل أوجب ذلك في بعض الأحيان. [٢٤٨] واستثنى من الجواز الأحزاب الإلحادية والمضادة للدين والمرتبطة بالاستعمار.[٢٤٩]

---

[٢٤٠]- الشيرازي ، محمد: إلى الحوزات العلمية ص ٧٤، عام ١٣٨٧ مع ملحق: كلمات حول نهضة المسلمين

[٢٤١]- الشيرازي ، محمد: سبل النهوض ص٢٢

[٢٤٢]- الشيرازي ، محمد: تنظيم الحوزة ص١٢

[٢٤٣]- الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص ٣٩، عام ١٩٩٠

[٢٤٤]- الشيرازي ، محمد: تنظيم الحوزة ص١٢

[٢٤٥]- الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص ٣٥

[٢٤٦]- المصدر، ص ٤٥

[٢٤٧]- المصدر، ص٧٠-٧٣

[٢٤٨]- الشيرازي ، محمد: مسألة ٧٥ المسائل المتجددة. وإذا قام الإسلام في العراق ص ٧٥

[٢٤٩]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص ١٢٤-١٢٥ ج٢ و ص١٨٣ ج٢

ورفض الشيرازي نظرية الحزب الواحد "لأنه خلاف الحرية المقررة في الشريعة" وطالب بتعدد الأحزاب.[٢٥٠] وقال: "إن الدولة التي تحكمها أحزاب متعددة تتناوب على السلطة في انتخابات حرة تكون أقوى وأسلم واصلح للامة من الدولة التي يحكمها حزب واحد أو فرد واحد أو تيار واحد، فالواجب .. تحقيق التعددية السياسية في الدولة". [٢٥١] وقال "يحرم استئثار الحزب الواحد بالحكم حيث انه يوجب الديكتاتورية المحرمة في الإسلام ، لأن الإسلام دين بني على الشورى وحرية الآراء". "ولأن الحزب الواحد استبداد لا يجوز شرعا ، حتى إذا كان سببا لسيطرة فقيه عادل، لأنه إضاعة لحق سائر المسلمين ". [٢٥٢]

وتعزيزا للديموقراطية أكد الشيرازي على ضرورة ممارسة الشورى داخل الحركات والأحزاب الإسلامية ، وأن تنتخب قيادتها بأكثرية الآراء .[٢٥٣] ونبه إلى خطر تحول الحركات الإسلامية إلى حركات ديكتاتورية إذا لم تقم على الشورى ، ومساهمتها بتكريس الاستبداد في البلاد .[٢٥٤]

وإذا كانت الديموقراطية تحمل خطر انحراف الأمة عن الدين أو انتخاب أحزاب أو أشخاص لا يلتزمون بالشريعة الإسلامية ، فان الشيرازي يدعو إلى تقييد الديموقراطية بالمرجعية الدينية أو (ولاية الفقيه) ، حتى يكون المرجع (الفقيه) هو المشرف الأعلى والمقوّم لانحراف الدولة. [٢٥٥]

مشروع دستور إسلامي

ومع انفتاح الشيرازي على الديموقراطية قام في نهاية الستينات بكتابة مشروع دستور إسلامي، يقوم على الشورى والانتخابات والديموقراطية ، ويرتكز على نظرية (ولاية الفقيه).[٢٥٦]

٢٥٠- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص٢٣

٢٥١- الشيرازي ، محمد: إلى وكلائنا في البلاد ص٩٢

٢٥٢- الشيرازي ، محمد: السياسة ص ١١٧ و١٢١ج٢

٢٥٣- الشيرازي ، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص ١١٢-١٠٦ و السبيل إلى إنهاض المسلمين ص٦٩

٢٥٤- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص٢١٠ و٢٢٢-٢٢٤

٢٥٥- الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٦٢ج٢ وص ١١٧ و١٢١ ج٢ و الصياغة الجديدة ص ٧١٠ و انظر أيضا: الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص ٢٥-٢٨

٢٥٦- كما جاء في كتاب (هكذا حكم الإسلام) الموقع بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٣٨٩ المصادف ١٩٦٩ و قد أجرى الشيرازي تعديلا على النص الذي كتبه في الستينات ، بعد انتصار الثورة في إيران ، ونشر النص الأول سنة

وقد جاء فيه (المادة ٢ من الفصل الأول) : إن الله سبحانه هو واضع قانون الإسلام وليس للبشر حق وضع أي قانون ، على خلاف قانون الله إطلاقا . وإن مصدر التشريع (حسب المادة ٣) هو القرآن والسنة ، و إجماع الفقهاء ، والعقل.

وإن الحاكم في الدولة الإسلامية هو المجتهد الجامع للشرائط أو شورى الفقهاء بشرط رضا الناس (المادة ٨ من الفصل الثاني) .

وجاء في الفصل السادس (مادة ٢٨) – إن البرلمان في الإسلام ليس لتقنين القوانين ، وإنما لأجل تطبيق الإسلام وإدارة البلاد. وإن تكوين الأحزاب جائز أو واجب ، إذا توقفت إعادة الإسلام عليها، بشرط إجازة الفقيه العادل (المادة ٢٩).[٢٥٧]

ومع حدوث ذلك التحول لدى السيد محمد الشيرازي باتجاه الديموقراطية والشورى والدستور، قام بتصحيح نظرته إلى (الحركة الدستورية — المشروطة) التي قادها المرجع الديني الشيخ محمد كاظم الآخوند الخراساني ، في بداية القرن العشرين ، والتي هاجمها الشيرازي سابقا ، واعتبرها من فعل الاستعمار وسخر من وجود المجتهدين في مجلس الشورى ، حيث عاد فاتخذ منها موقفا إيجابيا.[٢٥٨] ودافع عن زعيم الحركة الدستورية الشيخ الآخوند الخراساني .[٢٥٩]

١٤٠٠/١٩٨٠ كملحق لكتاب (إلى حكومة ألف مليون مسلم) ثم حذف بعض الأمور وأضاف بعضا إلى الطبعة المستقلة للكتاب، فلاحظ

[٢٥٧]- الشيرازي ، محمد: هكذا حكم الإسلام — الطبعة المستقلة ، والطبعة الملحقة بكتاب إلى حكومة ألف مليون مسلم. ومع ان الشيرازي وضع ذلك " الدستور" في نهاية الستينات ، وطبعه أكثر من أربع مرات ، إلا انه عاد فتراجع عن فكرة الدستور سنة ١٤٠٠ هـ للأسباب السابقة التي كان قد احتج بها من قبل وهي : عدم وجود الدستور في التجارب التاريخية الإسلامية القديمة ابتداء من حكومة رسول الله (ص) وانتهاء بآخر حكومة إسلامية قبل قرن ، ولأن القانون الأساسي للدولة الإسلامية : الكتاب والسنة والإجماع والعقل. وذلك في بيان له عن العراق بتاريخ ٢٠-٥-١٤٠٠

[٢٥٨]- الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص٢١

[٢٥٩]- الشيرازي ، محمد: السياسة ص ١٠١ج٢ و إلى حكومة ألف مليون مسلم ص ١١ و الشيرازي ، محمد: تحويل المعنويات الإسلامية ص٥٩، سنة ١٤٠٣

ط – شورى الفقهاء

هناك نقطة جوهرية في فكر الشيرازي السياسي وهي (المرجعية الدينية) كما فتح عينيه عليها، باعتبارها الصيغة القيادية الشرعية الوحيدة التي تشكل امتدادا لنظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت، وتنوب عن الإمام الثاني عشر الغائب (المهدي المنتظر) . ورغم أن المرجعية تطورت عبر الزمن واتخذت أشكالا وأبعادا عدة إلا إنه وجد في الصيغة التي قامت في ظل سيادة المدرسة الأصولية منذ منتصف القرن الثامن عشر (الثالث عشر الهجري) صيغة مثالية ثابتة ، وقد عبر عنها في أكثر من مكان ، ثم أضاف إليها فكرة الشورى وطورها إلى (شورى الفقهاء).وتذبذب في تفاصيلها الجزئية.

وقد ظل يلتزم في كل الأحوال بنظرية : (النيابة العامة) ونظرية نصب الفقهاء من قبل الإمام المهدي ، فهو يقول بصراحة:"إن الفقهاء العدول هم ولاة من قبل الوالي المنصوب من الله سبحانه بالنص ، فان الرسول والأئمة هم منصَّبون من قبل الله سبحانه وتعالى بالنص ، والفقهاء العدول الجامعون للشرائط هم منصَّبون من قبلهم بالعموم".[٢٦٠] "وحيث قدر الله تعالى للإمام المهدي الغيبة الكبرى أصدر (ع) توقيعا ينص فيه على ان قيادة الأمة بيد الفقهاء المراجع ، ودلل على أنهم هم وحدهم الحجة من قبله على الناس وهو حجة الله عليهم".[٢٦١]

ويتفق الشيرازي في هذا الرأي تماما مع الإمام الخميني والشيخ أحمد النراقي، وان كان يختلف معهما حول حدود الولاية.[٢٦٢]

ومع إيمان الشيرازي بنظرية (النيابة العامة) والنصب من قبل الإمام المهدي ، إلا إنه بدأ يميل إلى الشورى أيضا ، ويحاول ان يعطي المرجعية الدينية صفة الاستشارية والانتخاب ويبعدها عن الاستبداد والديكتاتورية. [٢٦٣] وخلافا للإمام الخميني الذي اعتبر (ولاية الفقيه) شعبة من ولاية الله ورسوله ، فان

---

[٢٦٠]– الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٢٤ و٣٤ ج١٠١

[٢٦١]– الشيرازي ، محمد: حياتنا قبل نصف قرن ص ١٣٨ و نحو يقظة إسلامية ص ٨٩ و السبيل إلى إنهاض المسلمين ص ٢٩٢

[٢٦٢]– الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٦٢ ج ١٠١

طرح الإمام الخميني نظرية الولاية المطلقة للفقهاء عام ١٩٨٨ في رسالة إلى السيد علي الخامنئي رئيس الجمهورية يوم ذاك ، وقال فيها : ان الحاكم يستطيع ان يلغي أية اتفاقية شرعية مع الأمة من طرف واحد إذا رأى بعد ذلك أنها مخالفة للإسلام أو لمصلحة البلاد.

[٢٦٣]– الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص٢٩٢

الشيرازي اشترط ان يستمد الحاكم شرعيته وقدرته من الله والأمة ، وذلك بأن يكون فقيها عادلا ومختارا من قبل أكثرية الأمة. [٢٦٤]

وقد أكد على ضرورة الانتخابات الحرة و تحقيق الشورى والاستشارة في جميع المجالات.[٢٦٥] واعتبر التزام الحكم بالشورى شرطا لاتصافه بالإسلام. [٢٦٦]

استند الشيرازي في الارتكاز على نظرية الشورى ، إلى حديث يرويه سليم بن قيس الهلالي عن الإمام علي بن أبي طالب (ع) يوجب على المسلمين عندما يموت إمامهم ان يختاروا لأنفسهم إماما.[٢٦٧] وبناء على ضرورة انتخاب الأمة للمرجع ومدخلية الاختيار في رئاسته ، حسب عقيدة الشيرازي ، فان ثمة إمكانية لتحديد الأمة لفترة الرئاسة بسنوات محدودة. [٢٦٨]

وهكذا يتأرجح جانب الشورى لدى السيد الشيرازي على جانب النص والتعيين في (المرجعية) برئاسته حتى يكاد يعيد صياغة (المرجعية) بشكل جديد .[٢٦٩]

ويبتعد جدا عن نظرية النص والتعيين للفقهاء ، حتى يكاد يرفضها بالمرة ، فيقول بعد بضعة أعوام من تجربة حكم الفقهاء في إيران:" الاستبداد بالحكم محرم حراما بحجم الأمة ..ولا يصح التسلط على الناس إلا برضاهم". [٢٧٠]

إلزامية الشورى

وإضافة إلى ذلك يجعل الشيرازي الشورى ملزمة للحاكم (الفقيه) بعد انتخابه في كل قضية.[٢٧١] إذ " لا يكفي للحاكم الإسلامي ان يطبق مبادئ الإسلام وقوانينه دون قانون الشورى " .[٢٧٢] ويعتبر حدود

٢٦٤- الشيرازي ، محمد: السياسة ص١٨١

٢٦٥- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص ١٦و١٧

٢٦٦- الشيرازي ، محمد: الاجتماع ص ٥٧ ج١

٢٦٧- المصدر

٢٦٨- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٦٥ ج١٠١

٢٦٩- يقول:" الشورى أساس العلاقة بين الحاكم والأمة ، فإذا لم يكن النبي موجودا ولا الإمام المنصوب من قبله حاضرا ، فمن حق الأمة ان تختار حكامها بإرادتها الحرة المطلقة ، كما ان للأمة الحق في محاسبتهم وفي عزلهم إذا حادوا عن الشريعة". الدولة الإسلامية ص٢٨٢ و الشورى في الإسلام ص ١٦

٢٧٠- الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص ٢٠-٢١

٢٧١- الشيرازي ، محمد: الصياغة الجديدة ص١٣٦ و الشورى في الإسلام ص ٢١

٢٧٢- الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص٢٥

سلطة الفقيه الحاكم مقيدة ضمن إطار الصلاحيات التي يمنحها له الناس حسب الدستور. وأن لا حق له لتنفيذ رأيه ضد إرادة "المقلدين" حتى إذا كان منتخبا منهم ، وذلك " لأن انتخاب المقلدين له ليس معناه تخويلهم له الصلاحية المطلقة لتصرفه في أموالهم ودمائهم وأنفسهم ، بل بقدر ما يرى المقلدون ، لأن دليل الشورى حاكم على دليل التقليد". [٢٧٣]

استند الشيرازي في ميله إلى جانب الشورى ، إلى أن الحكم نوع تصرف في حقوق الناس وعدم جواز تصرف أي أحد في حقوق الناس إلا بإذنهم ، وأن رضا الأمة وإجازتها للحاكم تأتي بعد رضا الله وإجازته ، وأن الفقهاء وكلاء الأمة وخلفاء الرسول (ص).[٢٧٤] وقد حاول الشيرازي من خلال التركيز على الشورى أو القول إن مراجع التقليد هم وكلاء الأمة ، أن يتحلل من نظرية (النيابة العامة) ويفرغ محتوى خلافة الفقهاء للرسول والأئمة ، ولكنه لم يقم بالتشكيك في أصل النيابة.[٢٧٥]

شورى الفقهاء

وفي محاولة من الشيرازي لمنع قيام ديكتاتورية الفقيه المطلقة ، دعا منذ قدومه إلى إيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية ، إلى (شورى الفقهاء) واعتبر ذلك أقرب إلى الشورى والى روح الإسلام.[٢٧٦] وقال:" إن للأمة ان تختار جماعة من الفقهاء لإدارة الحكم كعشرة من الفقهاء يكون بينهم الشورى ويؤخذ بأغلبية آرائهم في الإدارة ". [٢٧٧]

وقد اعتمد الشيرازي في قوله هذا على نظرية (النيابة العامة من الإمام المهدي لجميع الفقهاء) ولذلك لم يعترف ، رغم قيام الجمهورية الإسلامية ، بسلطة أي فقيه على فقيه آخر ولا على مقلدي الفقهاء الآخرين ، وتمسك بشرعية الصيغة القديمة للمرجعية وشرعية المراجع في أنفسهم ، خلافا للشهيد السيد محمد باقر الصدر وفقهاء آخرين مالوا إلى ضرورة البيعة والاندماج والتبعية للفقيه الحاكم من قبل سائر الفقهاء في جميع أنحاء العالم ، وقد نفى الشيرازي ولاية فقيه على آخر حتى في البلد الواحد ، وقال:"الفقيه حجة على مقلديه لا على فقيه آخر أو مقلديه ، ولا فرق بين الفتوى والحكم" [٢٧٨] وقال:" إذا كان الفقيه حاكما على المسلمين وبيده زمام السلطة ، لا يجب على غيره من الفقهاء أن

---

[٢٧٣]– المصدر، ص٢٢

[٢٧٤]– المصدر، ص١١و١٢

[٢٧٥]– الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص ١٨

[٢٧٦]– الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٢٧٠ ج ٢

[٢٧٧]– الشيرازي ، محمد: السياسة ص ١٢٨ج٢و الصياغة الجديدة ص ٣٢٦ والدولة الإسلامية ص ٦٥

[٢٧٨]– الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ص ٢٨

يطيعوا حكمه ،وإنما اللازم شورى الفقهاء المراجع". [٢٧٩] وقال أيضا:" لا يحق لبعض المراجع الذين هم خلفاء رسول الله ووكلاء الإمام (ع) أن يستبد بالأمر، ولنفرض ان الرسول (ص) أرسل أربعة وكلاء إلى بلد ليكونوا حكاما فهل يحق لأحدهم أو لأثنين منهم أو حتى لثلاثة منهم أن يدفعوا الآخرين أو الآخر عن حقه ويستبدوا بالأمر؟ وهكذا في زمان غيبة الإمام (ع) حيث يقول: (جعلته عليكم حاكما) فالفقيه حاكم من قبل الإمام (ع) فإذا اختارهم الناس كان الواجب أن تكون بينهم شورى لإدارة الحكومة". [٢٨٠] " ولو استبد أحدهم بالأمر خرج عن العدالة لأنه خلاف شرط الإسلام ".[٢٨١] "إن الحكومة الإسلامية قوامها: شورى المراجع ... لأنهم نواب الأئمة الذين نصبوهم حكاما وخلفاء.. ولا وجه لأن يكون بعض المراجع في الحكم دون بعض ، لأنه عزل لخليفة الرسول. وما دام جملة من الأمة قد قبلت مرجعا بملأ إرادتها فاللازم ان يكون (ذلك المرجع) شريكا في الحكم ...وحيث ان الأمة تختار المجتهدين فاللازم أن يكون الكل في مسرح السياسة والحكم بأكثرية الآراء، ولا ديكتاتورية في الإسلام من حيث المرجعية". [٢٨٢] ويضيف:"إن الفقهاء بمجموعهم نواب الإمام (ع) وإن جميعهم نائبٌ نائبٌ ، فكل من اختارته الأمة مرجعا للتقليد كان في ضمن الشورى".[٢٨٣] "و لا يحق لأحد مهما كان قدره ان يستبد بالسلطة السياسية، بأي اسم كان ، بل اللازم وجود شورى المراجع للامة الذين اعترفت الأمة بهم وقلدتهم".[٢٨٤]

ويلاحظ هنا بوضوح أن الشيرازي يتمسك بنظرية (النيابة العامة) التي تعطي الشرعية لجميع الفقهاء وتعتبرهم نوابا عامين منصوبين ومجعولين ومعينين من قبل الإمام المهدي ، كما يعترف الإمام الخميني نفسه [٢٨٥]، لكي يحدد سلطة الولي الفقيه المطلقة ويشرك بقية الفقهاء (المراجع) فيها. ولم يعترف الشيرازي بصيغة الدولة الحديثة حتى بعد قيام (الجمهورية الإسلامية) في إيران تحت قيادة (ولاية الفقيه) والتي تقتضي التسليم لإمام واحد ، وإنما أصر على ضرورة حفظ مقام (المراجع) الآخرين ، وإعطائهم دورهم في قيادة الدولة ، وذلك من خلال (شورى الفقهاء).

---

[٢٧٩]- الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ص ٢٩

[٢٨٠]- الشيرازي ، محمد: الصياغة الجديدة ص ٥٠٧

[٢٨١]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٨٥ ج١٠١

[٢٨٢]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص ٧٦ وممارسة التغيير ص٢٩٦

[٢٨٣]- الشيرازي ، محمد: الحرية الإسلامية ص١٣

[٢٨٤]- الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص٣١٩

[٢٨٥]- الخميني: كتاب البيع ص ٤٨٣-٤٨٨

لقد ولدت الصيغة القديمة التقليدية للمرجعية في ظل نظرية (التقية والانتظار) التي كانت تحرم قيام الدولة في (عصر غيبة الإمام المهدي) وتشترط ظهور الإمام المعصوم المعين من قبل الله لإقامة الدولة الإسلامية ، وبرزت المرجعية الدينية لتهتم بأمور الفتوى والإرشاد ، وتطورت إلى مستوى (ولاية الفقيه) وأضفى بعض الفقهاء عليها صفة (النيابة العامة) عن الإمام المهدي ليبرر تدخل المرجعية في الشؤون السياسية ، وقام بعض الفقهاء (كالشيخ علي عبد العالي الكركي) بمنح بعض الملوك الصفويين والقاجاريين ، الشرعية الدستورية للحكم بالوكالة عنه ، باعتباره (نائبا عاما عن الإمام المهدي). كما قام بعضهم بعقد مجالس شورى من عدد من الفقهاء لإدارة شئون بعض البلاد الشيعية (كتجربة بحر العلوم وكاشف الغطاء في النجف في نهاية القرن الثامن عشر) .ولكن الفقهاء الشيعة لم يواجهوا من قبل تجربة الحكم بصورة مباشرة ، وكان عليهم بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يذعنوا لقيادة واحد منهم ، ويقبلوا بالصيغة الدستورية الحديثة التي أقرها الشعب الإيراني ، ولكن السيد محمد الشيرازي رفض التسليم بولاية الإمام الخميني أو الانضواء تحت شرعيته ، انطلاقا من إيمانه بامتلاكه للشرعية الدستورية باعتباره فقيها و (نائبا عاما عن الإمام المهدي) تماما كما هو الإمام الخميني. ولم يرَ في كون الأخير حاكما أو منتخبا من الأمة مبررا كافيا للتخلي عن "شرعيته" و"حقه الدستوري" في مشاركته الحكم ضمن (شورى الفقهاء).[٢٨٦]

ومن جهة أخرى حاول الشيرازي أن يؤصل لنظرية (شورى الفقهاء) من خلال الدعوة إلى توزيع القدرة بين مختلف الفئات والمنظمات والأحزاب ، لأن من طبيعة القدرة الطغيان ، وأن الحكم الديني المنحرف أبشع من الحكم المدني وحتى لا يبقى مجال للديكتاتورية و لا تتمكن جماعة من استغلال الحكم وضرب الآخرين . [٢٨٧]

الفصل الثالث:

[٢٨٦]- راجع: الشيرازي ، محمد: الصياغة الجديدة ص٥٠٨ والاقتصاد بين المشاكل والحلول ص١٣٥،عام ١٤٠٣ و الحرية الإسلامية ص ١٤-١٦ و السبيل إلى إنهاض المسلمين٣١٩ و الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٦٥ ج١٠١ و حياتنا قبل نصف قرن ص ١٣٨-١٤٠ ، طبع سنة ١٩٩٥

[٢٨٧]- الشيرازي ، محمد: الاجتماع ١٣٣-١٣٤ ج٢ و٣٤٨ ج١

الفكر الاقتصادي عند الشيرازي

يستلهم السيد محمد الشيرازي نظرياته الاقتصادية من الفقه الإسلامي الشيعي ويبنيها على أساس نظريته السياسية التي تقوم على شرعية دولة الإمام المعصوم وعدم شرعية كل دولة ما عداها ، إلا دولة (الفقيه العادل) النائب العام عن الإمام المهدي الغائب : (محمد بن الحسن العسكري) الإمام الثاني عشر من سلسلة الأئمة المعصومين عند الشيعة الامامية الاثني عشرية.

أ- قانون الملكية الخاصة والعامة

وحسب هذا الفقه فان الأرض وما فيها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١ – ملك خاص ، للناس

٢ – ملك لكل المسلمين ، وهي الأرض المفتوحة عنوة .

٣ – ملك للإمام ، وهي الأنفال ، أي كل ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب ، كالجبال والأنهار والغابات في أراضى الكفار ، وكل أرض خربة ، فهي لرسول الله وللإمام يضعها حيث يشاء ، ويدخل فيها الأراضي الموات التي لا ينتفع بها ، كسيف البحار ورؤوس الجبال وما بها من معادن وأشجار ومراع.[٢٨٨] ولذلك يرى الشيرازي :أن منابع الثروة العامة الطبيعية وغير الطبيعية يمكن أن تكون بيد الفرد أو المجتمع [٢٨٩] وأن الملك إذا كان للإمام (أو نائبه) كان له ان يتصرف فيه كيف يشاء ، ولا مجال لاعتراض أحد.[٢٩٠] وهو يربط بين الملكية العامة وملكية الإمام ، ولا يعني بالملكية العامة ملكية الدولة الحديثة ، حيث يرفض بصراحة أي تدخل من طرفها للسيطرة على المنابع الطبيعية، لأنه لا يعترف بشرعية الدولة في (عصر الغيبة).[٢٩١] لذا يبيح لكل إنسان حيازة الثروات الطبيعية والمعدنية[٢٩٢] ويرفض تدخل الدولة أو فرضها لضرائب أو رسوم على عملية الحيازة أو إخراج المعادن، إلا في صورة الاضطرار وهدر الحقوق. ويعتبر كل من يمنع من ذلك آثما والقانون المقيد باطلا. [٢٩٣]

---

[٢٨٨]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٣٣٥ و ٣٤٣ ج١

[٢٨٩]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص٥ و الاقتصاد ص ٢٨٤ ج١

[٢٩٠]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٣٣٥ ج١

[٢٩١]- المصدر، ص ٢٤٤ ج١

[٢٩٢]- الشيرازي ، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص٩١

[٢٩٣]- المصدر، ص٩٢

و يفتي ،كسائر الفقهاء الشيعة ، بحرية استغلال الأرض واستخراج المعادن والثروات الطبيعية والاستفادة من الغابات وما شابه بعيدا عن إذن الدولة. [٢٩٤] لذلك فهو يعتبر سيطرة الدولة على الأرض أو تأميم المنابع الطبيعية والغابات ونحوهما.. تفويتا للفرصة وهدرا للطاقات.[٢٩٥]

ولما كان الشيرازي لا يعترف بأساس الدولة خارج إطار (الإمام المعصوم أو نائبه: الفقيه) فقد كان يكتفي باشتراط إخراج الخمس (٢٠% من الأرباح) وتسليمه إلى المرجع الديني. [٢٩٦]

وفي هذا السياق جاء رفض الشيرازي لتدخل الدولة في الشئون الاقتصادية ، حيث طالب بإدارة الشعب للعملية الاقتصادية تحت إشراف الدولة.[٢٩٧] وانتقد تضخم النظام الإداري وجهاز الدولة واعتبره مظهرا من مظاهر الحداثة الغربية ، المنافية للإسلام.[٢٩٨] وأكد أن الروتين وليد الغرب ، والولاية الإسلامية تقوم على الأمانة والإيمان والبساطة والثقة .[٢٩٩]

ب – الضرائب والمكوس

في إطار مفهوم الشيرازي عن دور الدولة الإشرافي ورفضه للتضخم الإداري (الذي قد يعني به مجرد الإدارة العادية) وما يستتبعه من فرض ضرائب ترهق المواطنين ، وربما أيضا في إطار الصراع المحتدم بين المرجعية الدينية والدولة العراقية الحديثة ، يرفض السيد محمد الشيرازي الضرائب المختلفة التي تأخذها الحكومات من المواطنين ، ويدعو إلى حصر الموارد المالية بتلك الضرائب الشرعية التي تجبيها المرجعية الدينية كالخمس والزكاة . ويتماهى في ذلك مع رفض العراقيين القديم والحديث للضرائب المختلفة التي كان العثمانيون يضعونها على أراضيهم ومحاصيلهم وأنعامهم ، والضرائب المشابهة التي كانت الدولة الحديثة تضعها عليهم .

---

[٢٩٤]– الشيرازي ، محمد: القانون الإسلامي في المال والعمل ص٩٢، عام ١٩٦٩ والحكم في الإسلام، ص ١٥٢– ١٥٣ وراجع أيضا: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص ١٣٠ ، عام ١٤٠٣ وما هو الإسلام ص ٧٤ من هكذا الإسلام

[٢٩٥]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ١٦٨ ج١ و إلى حكم الإسلام ص٢١٧

[٢٩٦]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ١٤٤ ج١

[٢٩٧]– الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص ١٤٠ و الصياغة الجديدة ص٤٧٧

[٢٩٨]– الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ٧٣ و ص ١٠٧

[٢٩٩]– المصدر، ص ١١٢–١١٦ و إذا قام الإسلام في العراق ص ٩٨

يركز الشيرازي كثيرا وفي عدد كبير من كتبه على موضوع الضرائب ويعتبر جعل الضرائب الخارجة عن الخمس والزكاة والخراج والجزية ، وأخذ المكوس والأعشار ، حراما في حرام . [٣٠٠] بل من أشد المحرمات التي يحاسب الله الحكام عليها في الآخرة حسابا شديدا .[٣٠١] ويتساءل باستغراب : "هل من الإنسانية جعل الضرائب المرهقة على الإقامة والجنسية والهوية والشجر والحجر والماء والهواء والحيوان والنبات والتراب والمعدن ؟ وحتى على الأموات الذين يجب أن يدفع ذووهم مالا إلى السلطة حتى تأذن لهم بتجهيزهم؟ ". [٣٠٢]

ويستند الشيرازي في حصر الضرائب بتلك الأمور (الخمس والزكاة والخراج والجزية) على مجموعة أحاديث مروية عن الإمام الصادق (ع) بعدة طرق يقول فيها: (ان الله عز وجل فرض للفقراء في أموال الأغنياء ما يكتفون به ، ولو علم أن الذي وضعه لا يكفيهم لزادهم ، وإنما يؤتى الفقراء في ما أتوا من منع من منعهم حقوقهم لا من الفريضة) (ولو أن الناس أدوا زكاة أموالهم ما بقي مسلم فقيرا محتاجا) ويرفض الشيرازي بناء على ذلك توسيع دائرة الزكاة من الغلاة الأربع: (الحنطة والشعير والتمر والزبيب) لتشمل الرز والذرة ، مثلا ، لأن الرواية تقول:" ان رسول الله (ص) عفا عما سوى ذلك". [٣٠٣] وفي هذا السياق يرفض الشيرازي ضريبة الإرث الحديثة التي وضعها بعض الحكام، بناء على حديث نبوي يقول: (من ترك مالا فلورثته، ومن ترك ضياعا فعَليّ وإليّ)".[٣٠٤]

إن الشيرازي يعتبر سن الضرائب الجديدة عادة غربية مستوردة ومرتبطة بتضخم الجهاز الإداري ، ولا منجى منها إلا بالعودة إلى الإسلام.[٣٠٥] وذلك لأن " الضريبة في الإسلام بسيطة جدا ، موردا ومصدرا وجمعا وتوزيعا ، فهي الزكاة والخمس والخراج والمقاسمة والجزية، وتجمع وتوزع في يسر وسهولة ، فلا حاجة إلى جهاز خاص ، وإنما الوالي هو المشرف على الجمع والتوزيع .[٣٠٦] على العكس من النظام الغربي الذي يفرض ضريبة على كل شيء .[٣٠٧]

---

[٣٠٠]– الشيرازي ، محمد: الشورى في الإسلام ص ٢٠

[٣٠١]– الشيرازي ، محمد: القانون ص ٩٠

[٣٠٢]– الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ٣٧

[٣٠٣]– الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٣٨ ج١٠٢

[٣٠٤]– الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص ٤١٠

[٣٠٥]– الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص٣٧

[٣٠٦]– الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص١٢٣

[٣٠٧]– المصدر، ص ٢٠٦

ويعتقد الشيرازي أن الضرائب الإسلامية القديمة وبالنسب التقليدية كافية لإدارة الدولة الإسلامية في الحالات الطبيعية .[٣٠٨] أما في الحالات الاستثنائية فيجوز لإمام المسلمين أخذ ضرائب جديدة ، تقوم على أساس نسبة الملكية للمواطنين ، وذلك بناء على قاعدة الاضطرار ، وليس على القاعدة الأولية التي تحصر الضرائب في الأخماس والزكوات وما شابه.[٣٠٩]

إضافة إلى ذلك ، وانطلاقا من إيمانه بوحدة الدولة الإسلامية وعدم اعترافه بالحدود الدولية والإقليمية ، واستنادا إلى أحاديث خاصة ، يرفض الشيرازي الجمارك والمكوس ويعتبرها محرمة في الشريعة الإسلامية نصا وروحا [٣١٠] ويقول :إن المسلمين كلهم أمة واحدة ولهم حرية التجارة والكسب ، ولا يحق لأحد تغيير القانون السماوي الذي يقرر وحدة المسلمين ويعطيهم الحرية في التجارة والحركة.[٣١١]

وفي وقت لاحق قال الشيرازي ان المكس قد يصبح مباحا بالعنوان الثانوي ، إذا أضرت التجارة الحرة بالاقتصاد الوطني لبلد ، بناء على قاعدة (الأهم والمهم) أو (لا ضرر ولا ضرار).[٣١٢]

وفي تطور آخر سيطالب الشيرازي الدولة بحماية الاقتصاد الوطني ، إذا تعرض لخطر التنافس الأجنبي وأدى ذلك إلى بطالة أهل البلاد وتضررهم . [٣١٣]

وفي كل الأحوال يرفض الشيرازي إعطاء مسألة الحماية الجمركية صفة القانون الدائم ، ويصر على وصفها بالحكم الثانوي الذي يقدر بقدره ، والذي يرتفع بارتفاع الحالة الثانوية الاستثنائية.[٣١٤] وفي الوقت الذي يسلم بحق الدولة في الإشراف على التجارة الخارجية حفاظا على الاقتصاد الوطني، يشترط الشيرازي ان تكون العملية تحت إشراف الفقهاء . [٣١٥]

---

[٣٠٨]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٣٥ ج١٠٢

[٣٠٩]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٤٣ ج٢و ص٢٩٢ الاقتصاد ج١ و الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص١٢٨ ١٤٠٣ قم والسبيل إلى إنهاض المسلمين ص ٣٣٧-٣٣٨

[٣١٠]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص٢٨ ج١٠٢

[٣١١]- الشيرازي ، محمد: القانون ص ٢٨٥-٢٨٦

[٣١٢]- الشيرازي ، محمد: حول القرآن الحكيم ص ٣٥ و الاقتصاد ص ٤٥ ج٢ و الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص ١٣٨

[٣١٣]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٢٥٣ ج٢ و الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٢٩ ج ١٠٢/

[٣١٤]- الشيرازي ، محمد: القانون ص٢٨٧ و السياسة ص١٧٢

[٣١٥]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص ١٣٨

ج – الإصلاح الزراعي

بناء على رؤية الشيرازي عن الدولة الإسلامية وعدم الاعتراف بالدولة الحديثة ، واعتمادا على نظريته في حرية الملكية الخاصة بلا حدود، ووفقا لرؤيته عن الأرض في الإسلام في إطار (الأنفال) وحسب قانون (إحياء الأرض) اتخذ السيد محمد الشيرازي موقفا سلبيا من قانون الإصلاح الزراعي (رقم ٣٠ لعام ١٩٥٨) الذي أقرته حكومة قاسم في العراق ، واعتبر الشيرازي توزيع الأرض من قبل الحكومة على الفلاحين نوعا من الغصب الذي حرمه الإسلام.[٣١٦]

ورأى في ذلك القانون الذي يستوجب توزيع الأرض بين المالك والفلاح ، أو إرغام المالك على التنازل عن أرضه ، مخالفة مع قانون : (الأرض لله ولمن عمَّرها) المعتمد على حديث نبوي بهذا الشأن. [٣١٧] وقام السيد محمد ، بدعم من والده الميرزا مهدي الشيرازي ، بزيارة عبد الكريم قاسم والاحتجاج لديه على قانون الإصلاح الزراعي. ووصفه بالشيوعية. [٣١٨]

وقال لعبد المجيد كمونة عضو مجلس السيادة : إن الأراضي للملاكين ولا يحق لكم تقسيمها على الفلاحين، وإن باستطاعتكم توزيع الأراضي الموات والبائرة، وهي كثيرة ، عليهم، وإن قانون الإصلاح الزراعي قانون باطل وكل العلماء السنة والشيعة أفتوا ببطلانه.[٣١٩]

وبالرغم من قيام الحكومة العراقية بتعديل قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٦٤ وتعويض الملاكين، وبقاء ٣٠% من مجموع الأراضي الزراعية بيد ٣% من الملاكين حتى عام ١٩٧٢[٣٢٠] إلا إن ذلك القانون لم ينل رضا الشيرازي الذي ظل ينظر إليه ، حتى وقت متأخر ، كقانون مخالف للإسلام من عدة نواح .[٣٢١]

---

[٣١٦]– الشيرازي ، محمد: القانون ص ١٢٥ وكان عبد الكريم قاسم قد أصدر قانون الإصلاح الزراعي الذي وضع حدا للملكية الفردية ، وقام بمصادرة الأراضي الإقطاعية وإعادة توزيعها على الفلاحين المعدمين بمعدل ٢٠ و٤٠ فدانا لكل فلاح، ونظم العقود الزراعية بين الفلاحين والملاك بحيث تكون أكثر فائدة للفلاحين . سلوجلت : العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية ص ١٢٥

[٣١٧]– الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص١٩٣

[٣١٨]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص١٦٦–١٦٧ ج١

[٣١٩]– الشيرازي ، محمد: تلك الأيام ص ١٨٦– ١٩٩

[٣٢٠]– سلوجلت: العراق الحديث من الثورة إلى الديكتاتورية ص ٢٠١ و٣٣٢

[٣٢١]– الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٢٧٠ج ١٠١

ورفض الشيرازي أن تقوم الدولة الحديثة بتنظيم الزراعة ومنح الفلاحين الإجازة للزراعة ، أو تنظيم السقي وتغريم وحبس من يأخذ الماء بدون إجازة. وقال :إن الزراعة حرة في الإسلام.[٣٢٢]

وهو لم يرفض ، فقط ، الإصلاح الزراعي الشيوعي القائم على ملكية الدولة للأرض وعمل الفلاحين تحت إشراف الدولة وحصولهم على الناتج حسب حاجاتهم ، ولا نظام المزارع الجماعية، وإنما رفض أيضا الإصلاح الزراعي الذي يقوم على تقسيم الأرض بين الفلاحين وإعطاء كل واحد منهم قطعة من الأرض ، وذلك " لأنه خلاف العدل حيث لا يتساوى الفلاحون في كفاءاتهم فكيف يعطون بالتساوي من الأرض؟ ولأنه يحتوي على مشكلة عدم قدرة الفلاحين على الإدارة".[٣٢٣] أو بقاء بعض الأراضي خرابا بيد من لا كفاءة له في تعمير القدر المقرر له.[٣٢٤] كما رفض التحديدات التي وردت في قانون الإصلاح الزراعي حول هوية المستفيد والمستأجر ومكان أقامته .

ومع أن الشيرازي أدان الإقطاع الذي يعني الاستيلاء على الأراضي بمختلف الوسائل المشروعة وغير المشروعة والاستهتار بدماء الفلاحين وأموالهم وأعراضهم [٣٢٥] ، إلا انه رفض الإصلاح الزراعي، واعتبر ذلك " أسوء حسب التجربة التي فشلت في كل مكان، ولأن الملاكين أعرف بإدارة الأرض من الفلاح ومن الدولة مما يوجب استثمار الأرض بطريقة أفضل". واقترح بدلا من ذلك أن تقوم الدولة بتهيئة الأراضي البائرة للفلاحين وتقسيمها بينهم. [٣٢٦]

و بعد أن انتقد السيد محمد الشيرازي الإصلاح الزراعي قدم نظريته "الإسلامية" الخاصة التي كانت تقوم على أساس الجمع بين حرية الملكية ، والكفاءة في العمل وعدم الإجحاف. [٣٢٧]

وحسب هذه النظرية فان الفقيه العادل يجوز له إقطاع الأرض لمن يشاء ، كما يصح للنبي والإمام لأنه نائبهما . [٣٢٨]

[٣٢٢]– الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص١٩١

[٣٢٣]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص٣٢٣ ج٢

[٣٢٤]– المصدر، ص١٦٦–١٦٧ ج١ و ص ١٤٧–١٤٨ ج١

[٣٢٥]– الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٤٤

[٣٢٦]– الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٤٦و الاقتصاد ص ٣٢٣ ج٢

[٣٢٧]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٣٢٤ ج٢

[٣٢٨]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٣٤ ج٢ و ص٢٦ ج٢

وطرح الشيرازي أيضا قانون المزارعة والمساقاة ضمن دائرة الحرية المطلقة في الحصول على أية ارض غير مزروعة أو معمرة من قبل الآخرين. واقترح أن تقوم الدولة بتهيئة الأراضي (البائرة) وتقسيمها بين الفلاحين عوضا عن تقسيم الأراضي العامرة ، والتسبب في بوارها. [٣٢٩]

وربما كان لصراع السيد محمد الشيرازي مع الدولة العراقية التي حاولت عبر قانون الإصلاح الزراعي تثبيت أقدامها في المجتمع العراقي ، ولموقفه المتلاحم مع رؤساء العشائر الذين كانوا يقفون تاريخيا مع المرجعية ، دور في موقفه السلبي من قانون الإصلاح الزراعي، بالرغم من أن موقفه وموقف المرجعية السلبي عموما من ذلك القانون أدى إلى انفصام الفلاحين الشيعة والشباب اليساري المثقف الذي كان يدعم الإصلاحات ، عن المرجعية ، والاستهتار بها في ذلك الوقت.

وربما يعود السبب في موقف الشيرازي السلبي من الإصلاح الزراعي إلى قلة المعرفة بتاريخ ملكية الأرض في العراق وعدم دراسة الموضوع بدقة وعلى أرض الواقع ، وجمود عملية الاجتهاد ، والاعتماد على القوانين الإسلامية القديمة التي سنت في ظروف مختلفة سابقة ومتغيرة.

وقد تغيرت نظرة السيد محمد الشيرازي نفسه ، لقانون الإصلاح الزراعي، بعد دراسة مشكلة الأرض والإقطاع في العراق ، في وقت متأخر ، حيث رفض التعويض على الملاكين و طالب باسترجاع الحقوق ممن أخذ أكثر من حقه من الأرض ، فقال في كتابه (الاقتصاد) الذي نشره سنة ١٩٨٠ ما يلي:" لو استولى أحد على أكثر من حقه من الأرض والغابات والمعادن والمياه وما أشبه من الأمور المشتركة ، بسبب الإرهاب أو القوانين الفاسدة ، كان للمحروم الذي غصب حقه في حال عدم تكافؤ الفرص أن يسترد حقه ، وإن سبق إليه غيره وان أحياه. فان القوانين العامة التي تعطي الحق العام (من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم) أو (من أحيى أرضا ميتة فهي له) إنما تكون في إطار الحق العام الذي يضمن الحق للجميع ، فهي حاكمة على تلك. وللمحروم ان ينزع قسما من الأرض ، وينزع شجره ويهدم عمارته ، كما أمر رسول الله بالنسبة إلى شجرة سمرة بن جندب لأنه (ليس لعرق ظالم حق) ، و (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام).

ولو كان استيلاء الأول على الأرض وما شابه بالحق ، ولكنه أصبح الآن غير ذلك لكثرة أو تكاثر المحتاجين وذوي الحق فهو كذلك أيضا ، إذ الحق محصور بنسبة ذوي الحق.

---

[٣٢٩]- الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ١٤٦ وقد كتب أخوه السيد صادق الشيرازي (الإصلاح الزراعي في الإسلام) عام ١٩٦٣ ، وانتقد فيه قوانين الإصلاح الزراعي، اعتمادا على قانون إحياء الموات في الإسلام وحرية الناس المطلقة في الزراعة وعدم جواز تحديد مساحة الأرض أو كمية الإعمار أو تحديد هوية القائم بالإعمار وجنسيته ومحل سكنه وعدم الحاجة لتدخل الدولة في عملية توزيع الأرض.

ويمكن اخذ الأجرة من المستولي السابق الذي استولى على أكثر من حقه بقوة القانون أو بالإكراه الشخصي ، لأن الأرض كانت حقه ، فاستبداد غيره بها سواء عن علم أو جهل لا يسبب هضم حق المظلوم. فاللازم أخذ الأجرة حسب القواعد العامة".[٣٣٠] و قال (سنة ١٩٨٠) :إذا ثبت أن الملاكين أخذوا الأرض بدون حق استرجعتها الدولة الإسلامية وجعلتها في حوزة المسلمين .[٣٣١] وقد تراجع الشيرازي أيضا عن دعوته السابقة لتوزيع الأرض حسب الكفاءة وقال، في قم بحدود عام ٩٨٣ : "إذا تسبب تطبيق مبدأ (الأرض لله ولمن عمرها) بالفوضى والنزاع تقوم الحكومة بعملية الإشراف على عملية توزيع (الأرض) فإذا كان حول القرية ألف هكتار من الأراضي وأراد أهل القرية وهم مائة إنسان استثمارها في الزراعة قامت الحكومة بتوزيعها على مائة قسم أعطت كل قسم لأحدهم بالقرعة". [٣٣٢]

وأعاد النظر ، ضمن مراجعته الشاملة ، في قانون (الطابو) الذي كان مستند كثير من الملاكين الإقطاعيين في العراق ، فرفض الاعتراف به لأن عملية تسجيل الأرض بالطابو الحكومي قد تمت بصور غير شرعية وأدت إلى تسجيل أراضي واسعة لأشخاص معدودين وتجريد معظم الفلاحين من ملكية أراضيهم .[٣٣٣]

د – قانون العمل

لم يوجد في الفقه الإسلامي، في السابق، قانون خاص للعمل والعمال، وإنما كانت القوانين الإسلامية العامة تنظم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، وتنص على ضرورة الالتزام بأية اتفاقية تعقد في أجواء حرة وحسب رضا الطرفين، ولا يرى الفقه القديم أي حق للدولة بالتدخل بين الطرفين وتحديد أجر معين أو مدة للعمل أو وضع شروط خاصة كالتأمين والتقاعد وما شابه.[٣٣٤] وقد قام السيد محمد الشيرازي

٣٣٠– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ١٦٢–١٦٣ ج١

٣٣١– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص٢٦ ج٢

٣٣٢– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص ١١٧، عام ١٤٠٣ قم

٣٣٣– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص ١١٣ و١١٧

٣٣٤– عندما حاولت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بداية نشوئها وضع قانون جديد للعمل ، جوبهت بمعارضة بعض كبار الفقهاء وخاصة في (مجلس المحافظة على الدستور) الذين وجدوا في ذلك القانون المقترح من قبل وزير

ببحث موضوع العلاقة بين العمال وصاحب العمل، وقدم نظرية جديدة حول قانون العمل وكيفية توزيع الأرباح ، تبتعد كثيرا عن النظرية الفقهية القديمة وتكاد تقترب من النظرية الاشتراكية.

وبالرغم من أنه يميل عموما إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، إلا إنه يبني نظريته تلك على أساس من تدخل الدولة في كثير من الأمور ، وربما يذهب بعض الأحيان إلى استدعاء الدولة في أمور يصعب عمليا التدخل فيها.

لا يكتفي الشيرازي بالرضا المتعارف عليه في تصحيح العقود والمعاملات المتفق عليها بين العامل وصاحب العمل ، وإنما يشترط الرضا الحقيقي البعيد عن أية ضغوط خارجية أو داخلية نفسية، ويطالب بتصحيح العقود الماضية لو مرت في ظروف جديدة (كحصول تضخم) ليست لصالح أحد الطرفين ، على قاعدة العدل و الإنصاف وعدم الإجحاف. ويعطي للعمال الحق في أخذ بقية أجورهم التي لم يعطها لهم صاحب العمل والتي لم تكن ضمن الاتفاقية السابقة " لأنهم كانوا مكرهين شخصيا أو بصورة عامة ، و العقود المكرهة إما غير صحيحة أو صحيحة وللعمال حق الفسخ والرجوع إلى أجرة المثل ،كما في المعاملات الغبنية" . [٣٣٥]

يعطي الشيرازي للعامل الحق في الأجر العادل الذي يناسبه ويوفر له عيشة مرفهة متوسطة.[٣٣٦] ويرفض اتفاق أصحاب العمل فيما بينهم على تحديد الأجور بصورة منخفضة من أجل إجبار العمال على قبول العمل بتلك الشروط. ويطالب الدولة بمنع ذلك .[٣٣٧] و يجيز للعمال تشكيل نقابات للدفاع عن حقوقهم ، بل يوجب ذلك عليهم .[٣٣٨] وينتقد الشيرازي نظرية الرئيس الإيراني الأول (أبو الحسن بني صدر) في (الاقتصاد التوزيعي والمجتمع التوحيدي اللاطبقي) تلك النظرية التي تقوم على المساواة في الأجور وشرعية المال في مقابل العمل فقط ، وعدم شرعية المضاربة والمساقاة والمزارعة ، أو الإرث أو التجارة المربحة أو الكسب عن طريق الإيجار ، وترفض تراكم المال.

ويرد عليه الشيرازي بعدم التلازم بين الإفساد وبين تراكم المال ،كما لا ضرورة للإفساد مع تراكم السلطة أو تراكم العلم ، وان وجود الفساد في أي من ذلك لا يبرر منع التراكم ،كذلك الواقع الفاسد

العمل مخالفة صريحة مع الدستور والإسلام ، وردوا القانون خلال ثماني دورات لمجلس الشورى خلال ثماني سنوات ، مما اضطر وزير العمل إلى الاستعانة بالإمام الخميني سنة ١٩٨٨ والطلب منه إمضاء القانون خارج الأطر الدستورية.

[٣٣٥]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص١٦٤ – ١٦٣ و١٦٨ ج١

[٣٣٦]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص ٥٤

[٣٣٧]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص٩٦-٩٧

[٣٣٨]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص٢٩٧ ج٢

في باب تراكم المال لا يبرر المنع عن تراكم المال وإنما يبرر المنع عن إفساد المال. وعدم وجود ظلم في تراكم المال إذا كانت الفرص متكافئة وكان التعامل بالاختيار والحرية". [٣٣٩]

وفي مقابل ذلك يطرح الشيرازي نظريته في الاقتصاد الإسلامي ، فيقول: إنه يقوم على قاعدة : (من العامل عمله وله حصته) وعلى الملكية الفردية بشروط خاصة ، وتوزيع الأرباح بين الإدارة ورأس المال والمعمل والأرض والعامل والعلاقات الاجتماعية وغيرها.

ويرى أن توزيع الأرباح بين الفئات المختلفة المذكورة هو في مقابل الاقتصاد الرأسمالي الذي يعطي غالبية الأرباح للتاجر ، وفي مقابل الاقتصاد الشيوعي الذي يعطي غالبية الأرباح للدولة، أو الاشتراكي الذي يجمع ويفرق ، أو التوزيعي الذي يجعل غالبية ما يحصل للأفراد العاملين. [٣٤٠]

ويميل الشيرازي في مكان آخر إلى توزيع الأرباح بشكل يعطي الحصة الكبرى للعمال ، بعد إخراج حصة راس المال والإدارة والأرض والمعمل ، وذلك بناء على قاعدة (إعطاء كل ذي حق حقه) و(حرمة الغبن) و (حرمة الإجحاف) .[٣٤١]

لم يوضح الشيرازي كيفية تطبيق هذه النظرية وأسلوب تحديد الحصص ، فضلا عن أدلتها العلمية ؛ حيث لم يناقش صورا عديدة يتحمل فيها مدير الشركة أو المعمل الخسائر لوحده ، وقد يربح أضعافا مضاعفة ، ولكنه في كل الأحوال يعطي عماله وموظفيه أجورهم العادلة ، فلماذا يجب عليه ان يشركهم في أرباحه التي قد تعقبها خسائر ؟ وهل يشاركونه هم في خسائره؟

وبناء على ما تقدم يطرح السيد محمد الشيرازي مبادئ قانون ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل، يقوم على اشتراط العدالة وعدم الإجحاف والرضا التام في العقد ، وإمكانية مشاركة العامل في الأرباح ، و ضمان حق التقاعد.[٣٤٢]

ورغم اشتراط الشيرازي للعدالة فانه يرفض تدخل الدولة لفرض قانون عمل ، بالرغم من إمكانية استغلال أصحاب العمل للعمال في حالة عدم وجوده ، وقبول العمال للعمل في ظل شروط قاسية وعدم توفير الضمان والعلاج. ولا يشير إلى كيفية تطبيق العدل والإنصاف وتجنب الإجحاف ، إذا وقفت الدولة بعيدا ولم تفرض قانونا معينا ، ولم يسمح لها بالتدخل للمحافظة على حقوق العمال الأميين والمضطرين للعمل.

---

[٣٣٩]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص ٢٥–٣٠

[٣٤٠]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص١٤٥–١٤٦ و١٥٥–١٥٤ و١٤٧ ج١ و الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص١٢٣ و الاقتصاد بين المشاكل والتطبيق ص ١٢٥

[٣٤١]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٢٢٨ ج١

[٣٤٢]– الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ١٤١–١٤٥ ج ١٠٢

و يعتبر اعتراف الشيرازي هنا بقانون التقاعد ، تطورا جديدا إيجابيا بعد أن كان يرفضه سابقا ويعتبره نظاما غربيا خاطئا ومفسدا للعمال والموظفين ، وظلما لصاحب العمل. [٣٤٣]

هـ – قانون الأجور والأسعار

لم يكن الفقه الشيعي والإسلامي القديم ، أيضا ، يقول بتحديد الأجور أو الأسعار ، بل كان يترك ذلك إلى الطرفين ، ولكن السيد الشيرازي بدأ يميل في بعض كتبه الأخيرة إلى تحديد الأسعار والأجور رابطا إياها بالعدل وعدم الإجحاف ، ويشترط الرضا المطلق في جميع الأحوال وعدم وجود أية شائبة للجبر والإكراه ، وإلا فانه يعطي الطرف المجبر (المظلوم) الحق باستعادة التفاوت .[٣٤٤]
ولا يعترف الشيرازي باستقرار البيع في حالة الاضطرار النفسي وليس الاضطرار الخارجي فقط ، كمن أجبرته الدولة على الخروج من بلد فاضطر لبيع أملاكه بثمن بخس (كما حدث لبعض الإيرانيين الذين هجرتهم الحكومة العراقية عام ١٩٧١) ، ويقول بعدم لزوم هذا البيع ، لأنه يتضمن نوعا من الإكراه ، فللبائع الحق بعد ذلك بالمطالبة ببقية الثمن أو الفسخ .[٣٤٥]

ويرفض كذلك قيام بعض التجار بكسر الأسعار من أجل إخراج الباعة الصغار من السوق ، ويعتبر هذا العمل محرما شرعا لأنه إضرار ، ويطالب الدولة الإسلامية بالوقوف دون التلاعب بالأسواق .[٣٤٦]
ولكن الشيرازي لم يوضح الحدود التي يمكن ان تضعها الدولة لحرية السوق ، أو تقف عندها، ولم يبين ما هو الضابط القانوني لكسر الأسعار .

وبالطبع يرفض الشيرازي تأميم المهن المختلفة ويقول عنه إنه أسلوب شيوعي خلاف الحرية الإسلامية ويتضمن كبتا للمواهب وتحطيما للكفاءات ، ولكن الشيرازي في نفس الوقت لا يقول

---

[٣٤٣]– الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ٢٠٨–٢٠٩

[٣٤٤]– الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ١٤٧ ج١

[٣٤٥]– المصدر، ص١٥٩ ج١

[٣٤٦]– المصدر، ص ٢٤٢ و ٢٥٨ ج٢

بالإطلاق الذي يصفه بأنه أسلوب رأسمالي مجحف ، وإنما يقول بتحديد الأجور حسب العدل .[٣٤٧] وتحديد الأرباح بشكل معقول. [٣٤٨]

و يطالب الشيرازي الدولة الإسلامية بالتدخل سنويا لتصحيح الأسعار والأجور حسب ارتفاع أو انخفاض القيمة الشرائية للنقد في تلك السنة ، حتى تحافظ على العدالة في المجتمع وتمنع من الإجحاف، ويستند في ذلك إلى وصية الإمام علي إلى مالك الأشتر، واليه على مصر ، التي طالبه فيها بمنع الإجحاف ، ويقول ان هذا الدليل حاكم على دليل (الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم).[٣٤٩]

و- الربا والبنوك

كان الصراع بين المرجعية الدينية والدولة الحديثة ، في وجه من وجوهه وبصورة عامة ، صراعا بين الأصالة الإسلامية والحداثة الغربية ، وتشكل البنوك التي تقوم على الربا، والتي دخلت إلى العالم الإسلامي حديثا ، أبرز أوجه ذلك الصراع ، حيث وقعت البلاد الإسلامية بين محذور الموافقة على البنوك والتعامل مع الربا المحرم بشدة في الشريعة الإسلامية ، أو رفض النظام البنكي والانعزال عن الحياة الاقتصادية التي دخلت فيها البنوك بشكل أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، وكأي رجل دين مسلم ، شن الشيرازي منذ انطلاقته الأولى حملة عنيفة على البنوك الربوية واعتبرها مظهرا من مظاهر التغرب والاستعمار ، وأن الربا يشكل حربا مع الله والرسول و امتصاصا لدماء الفقراء .[٣٥٠]

ورفض التعامل الربوي بأي صورة أخذا وعطاءا ، وبأي نسبة كانت قليلة أو كثيرة ولو واحد في المائة ، في المصارف أو في غيرها.[٣٥١] وحرم حتى إيداع المال في البنوك بدون ربا ، لأنه تعاون مع الرأسمالية المنحرفة ومساعدة لها في امتصاص أموال الناس بالباطل ، إلا في حالة الاضطرار.[٣٥٢]

وفي البداية قدم الشيرازي حلا لمشكلة البنوك يتمثل في أحد أمرين: إما إعطاء الدولة أجرة الموظفين وإن لم يكن البنك لها ، أو تحويل البنوك إلى شركات مضاربة .[٣٥٣] واشترط أن تكون أرباح المضاربة

---

[٣٤٧]- المصدر، ص١٦٦و١٦٨ ج١

[٣٤٨]- المصدر، ص ١٤٤ج٢

[٣٤٩]- المصدر، ص١٨٠ ج٢

[٣٥٠]- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص٢٢١٣ و في ظل الإسلام ، هكذا الإسلام ص ٢٠٨

[٣٥١]- الشيرازي ، محمد: من القانون الإسلامي في المال والعمل، ص٨٩، و الاقتصاد ص ٢١٤ ج٢

[٣٥٢]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد للجميع ص ٨٣ عام١٤٠٠ و الاقتصاد ص٢٣٨و٢٣٩ و٢٤٠ ج٢

[٣٥٣]- المصدر، ص ٢١٩ج٢

بنسبة لا إجحاف فيها ، وذلك بتقسيم الأرباح بين رأس المال والإدارة والعمل بالعدالة.[٣٥٤] ودعا إلى تشريع قانون بنكي جديد يقوم على المضاربة .[٣٥٥]

ولكنه ، وفي مرحلة لاحقة ، وكحل جزئي أجاز الإيداع عند المصارف ، إلا إنه اشترط أن لا يأخذ المودع أكثر مما أودعه في المصرف ، إلا أن يعطيه للحاكم الشرعي (الفقيه العادل) أو يصالحه.[٣٥٦]

وأشار في بعض كتبه المتأخرة إلى كون الفائدة القليلة التي يقدمها أو يأخذها البنك في مقابل التضخم أو تنزل العملة لا تعتبر ربا ، لأن" التضخم والتنزل يؤثر في القروض ، حيث أن علة حرمة الربا فساد المال ولا فساد في المقام ، ولأن الربا منصرف عن الزيادة والنقيصة اللتين تؤثران في الفرض".[٣٥٧]

محاولة إنشاء بنك إسلامي

وقد اهتم الشيرازي منذ الخمسينات بتأسيس بنك إسلامي خال من الربا يقوم على المضاربة والتجارة ، ولكنه أدرك صعوبة قيام البنك اللاربوي على قدميه ، لأنه قد يخسر أكثر مما يربح خاصة إذا أخذ يقرض دون فوائد ولم يجد طريقة مضمونة لاستعادة أمواله من المقترضين ، فاقترح الشيرازي أن تتكفل الحكومة الإسلامية القيام بهذا المشروع فتعطي أجور العمال من بيت المال كسائر مصالح الدولة ، وتخصص كمية من الأموال للبنوك لأجل حاجات الناس بدون أخذ فائدة منهم ، حتى من التجار الذين يقترضون لأجل الاسترباح ، كما تخصص الدولة أموالا لأجل الصحة والعلم والبلدية وغيرها ، وتكون أجور عمال البنوك على الدولة.[٣٥٨]

وحاول الشيرازي مع مجموعة من التجار المتدينين في العراق ، في بداية الستينات ، تأسيس بنك إسلامي لا ربوي ، وكانت فكرته تقوم على:

١- إلغاء الربا قرضا واقتراضا

٢- المضاربة والاستثمار

---

[٣٥٤]- المصدر، ص ٢١٩ و٢٣٣ ج٢

[٣٥٥]- المصدر، ص٢٣٦ ج٢

[٣٥٦]- الشيرازي ، محمد: من القانون الإسلامي في المال والعمل ص ٨٩، عام ١٩٦٩

[٣٥٧]- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص ١٥٧و الاقتصاد ص ٢٥٠ ج٢

[٣٥٨] – الشيرازي ، محمد: حوار حول تطبيق الإسلام ص ٣١

٣- الخدمات .[٣٥٩]

وبينما كانوا في طريقهم لتنفيذ المشروع قامت حكومة الرئيس عبد السلام محمد عارف بتأميم البنوك، فصرفوا النظر عنه. [٣٦٠] إلا إن تلك الخطوات الإيجابية في التعامل مع البنوك ، التي أقدم عليها الشيرازي لم تكن كافية ولم تحل المشكلة ، فالبنوك ليست جمعيات خيرية ، وهي ليست مستعدة للمضاربة غير المأمونة بالنسبة إليها ، في حين لا يمكن الاستغناء عن البنوك ، وفي إغلاقها إغلاق لباب ضروري يحتاجه كثير من الناس ، مع عدم وجود من يقرضهم بلا فائدة.

وإذا أغلقت الدولة البنوك الربوية فان الناس الذين يحتاجون إلى القروض الاقتصادية والتجارية يضطرون إلى الاقتراض من الخارج ، والذين لديهم أموال فائضة سيقومون بتهريب أموالهم إلى الخارج أيضا ، وفي كل الحالات يخسر البلد ويتأثر وضعه المالي العام . وقد تضطر الدولة عادة للمحافظة على مستوى التضخم ان ترفع أو تخفض نسبة الفائدة لجذب الأموال أو ضخها في السوق، وما إلى ذلك من الأمور الضرورية التي لا تسمح عمليا استبدال البنوك اللاربوية بالبنوك الربوية . وفي هكذا حالات إما أن نقول بجواز التعامل الربوي للضرورة ، وإما أن نقول بأن نسبة الفائدة المعادلة لنسبة التضخم ليست ربا ، وإما أن نقول بجواز الربا حتى إذا كان أعلى من نسبة التضخم من باب (الأهم والمهم) و (لا ضرر ولا ضرار) وما إلى ذلك من القواعد الحاكمة على قانون الربا.

وقد أدرك الشيرازي ، في وقت متأخر ، مشكلة الربا المستعصية فطالب ببعض المرونة في التعامل مع الربا والبنوك الربوية ، وعدم إلغاء الربا بشطبة قلم بدون دراسة وإيجاد البديل الأحسن ، خوفا من تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وتزعزع الاقتصاد الوطني والوقوع في اضطرابات.[٣٦١] ومال إلى الحل التدريجي للمشكلة تجنبا للوقوع في العسر والحرج وتطبيقا لقانون (الأهم والمهم). واقترح تشكيل لجان من علماء الإسلام ومن الخبراء والأخصائيين حتى يحددوا الأولويات في سلم التدرج بما لا يوجب اهتزازا في الاقتصاد أو السياسة أو الاجتماع أو الإدارة أو غير ذلك مما لا يحمد عقباه.[٣٦٢]

وإدراكا من الشيرازي لضرورة البنوك الربوية واضطرار الناس في التعامل معها ، فقد أجاز ، في السنوات الأخيرة ، إيداع الأموال في البنوك مع حساب الفائدة ، وكذلك الاقتراض منها والعمل فيها كما أجاز المساهمة في البنوك الربوية بقصد الاسترباح ، ولكنه ربط كل ذلك بإجازة الحاكم الشرعي (الفقيه أو المرجع الديني) إجازة خاصة ، وتخميس الفائدة ، أي إعطاء خمس الفائدة إلى المرجع من أجل

---

[٣٥٩] – الشيرازي ، محمد: الاقتصاد بين المشاكل والحلول ص٧٦

[٣٦٠]– المصدر، ص ١٧

[٣٦١]– الشيرازي ، محمد: إذا قام الإسلام في العراق ص ١١٣

[٣٦٢]– إذا قام الإسلام في العراق ص ٤٢-٤٤

تحليلها ، واشترط الضرورة في حالة الاقتراض وإعطاء الفائدة بعنوان الهدية.[٣٦٣] وربما كان يهدف من وراء الإجازة الخاصة التحقق من وجود الضرورة ، باعتبار ان المرجع حسب نظرية ولاية الفقيه ، هو الحاكم الشرعي المسؤول عن إصدار أحكام الطوارئ الاستثنائية .

الفصل الرابع

الموقف من القوانين الحديثة

ضمن إطار موقف الشيرازي السلبي والشامل من كل أركان الدولة الحديثة التي يعتبرها جزء لا يتجزأ من الاستعمار الغربي ، شن السيد محمد الشيرازي حملة شعواء على القوانين المختلفة التي تسنها الدولة بعيدا عن الشريعة الإسلامية ، انطلاقا من " أن الإسلام دين كامل فلا حاجة له لقوانين جديدة ، ولا إضافة شيء عليه إطلاقا ، فما من كبيرة ولا صغيرة إلا وقد استوعبها الإسلام بالتنصيص أو بجعل القواعد الكلية المنطبقة عليها في الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والوسائل والآلات وما إليها" .[٣٦٤] وأكد " أن الحاكم الإسلامي لا يحق له ان يعمل بغير حكم الله حتى في أصغر الأشياء".[٣٦٥] وأن وضع القانون من قبل البشر جريمة كبيرة .[٣٦٦] وأن مرض البلاد الإسلامية يكمن في القوانين المستوردة من بلاد الكفار .[٣٦٧]

و سحب الشيرازي الشرعية من القوانين الحديثة ونفى أية عقوبة في الإسلام على مخالفتها.[٣٦٨] وعزا سبب عدم احترام الناس للقوانين في البلاد الإسلامية إلى كونها شرقية أو غربية ومخالفة للكتاب

---

[٣٦٣]- استفتاءات ، المجموعة الرابعة مسألة : ١١٧و١١٨و١٢٠، إعداد حسن حسين ١٩٩٣

[٣٦٤]- الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص ٢٣

[٣٦٥]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص ٣٩

[٣٦٦]- الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ١٠١

[٣٦٧]- الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص١٧

[٣٦٨]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص١٠٩

والسنة.[٣٦٩] وقد انتقد القوانين الغربية بالجملة وخاصة فيما يتعلق بالقضاء والعقوبات ، وحين التقى برئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز في كربلاء عام ١٩٦٥،طرح عليه فكرة إلغاء (قانون العقوبات البغدادي) لأنه قانون استعماري أجنبي عن الإسلام ، وأن المستعمرين هم الذين وضعوه وفرضوا تطبيقه في العراق .[٣٧٠]

وفي مقابل ذلك طالب الشيرازي بالعودة إلى المحاكم الشرعية التي كان يديرها مراجع التقليد .[٣٧١]

وقارن بين القضاء في ظل الإسلام والقضاء في المحاكم الحديثة ، وانتقد التضخم الهائل في مؤسسة القضاء والروتين والكبت والارتباك في فصل الخصومات وإطالة المحاكمات إلى شهور وسنين طويلة ، على العكس من القضاء الإسلامي ، حيث يفصل قاض واحد في الخصومات في دقائق بلا رسوم ولا عرائض أو ضرائب ولا التواء ولا محامين.[٣٧٢] واعتبر المحاكم الحديثة فاجعة من فجائع الغرب التي تعاني منها البشرية و مصنع الباطل والرشوة وإفناء الطاقة للجميع .[٣٧٣]

وكان في البداية يرفض مهنة المحاماة الحديثة على العالم الإسلامي.[٣٧٤] ولكنه عاد فأجاز العمل بالمحاماة في ظل القانون الوضعي مع اتباع الحق ، والدفاع حتى عن المجرمين من باب درء العقوبات اللا إسلامية كأن يدافع من باب إبعاد القانون غير الشرعي من التطبيق عليه إلا عن قدر التأديب.[٣٧٥] ومع ان الشيرازي حرم تشريع القوانين الحديثة والعمل بها ، إلا انه لم يعتبر الحكومات التي تمارس ذلك كافرة أو مرتدة بسبب عدم تطبيقها أحكام الإسلام كما قد يفهم من قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وذلك لأن المراد من الكفر هنا – حسب رأيه – هو كفر العمل لا كفر العقيدة. بالإضافة إلى حصول الشبهة لدى الحكام الذين يقولون بأن الأحكام متطورة أو عدم وجود العلة.[٣٧٦]

---

[٣٦٩]– الشيرازي ، محمد: القانون ص ٢٦٣

[٣٧٠]– الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص ٤٣

[٣٧١]– الشيرازي ، محمد: حياتنا قبل نصف قرن ص٥٥

[٣٧٢]– الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ١٣٥ و إذا قام الإسلام في العراق ص١٠٢

[٣٧٣]– الشيرازي ، محمد: إرشادات إسلامية ص ٣٥عام ١٩٥٩

[٣٧٤]– الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ١٢٨

[٣٧٥]– الشيرازي ، محمد: استفتاءات ١٢٥و١٢٧، إعداد حسن حسين ، المجموعة الرابعة

[٣٧٦]– الشيرازي ، محمد: القانون ص٣٠٣

المرونة في التطبيق

وذهب الشيرازي ، في وقت متأخر ، إلى ضرورة المرونة في تطبيق قانون العقوبات الإسلامية كالجلد والرجم والقطع ، أو إرجاء تطبيقها لمدة خمس سنوات ، واستبدالها بالسجن ونحوه ، حتى تستولي الحكومة الإسلامية على مقاليد الأمور ، ويتم تطبيق الإسلام في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وذلك لعدم إمكان تطبيق نظام العقوبات ما لم تطبق قوانين الإسلام الأخرى ، بحيث توفر الدولة كل مستلزمات الحياة السليمة والصحيحة للناس ، ولأن الرسول الأعظم لم يطبق العقوبات إلا بعد تطبيقه الإسلام في المدينة.[٣٧٧] وقال بعدم إجراء الحدود في ظل الدول غير الإسلامية لعدم توفر الأجواء الصالحة الإسلامية المكملة للنواقص . [٣٧٨] واستند إلى حادثة عفو النبي عن أهل مكة وعدم معاقبة بعض الصحابة الفارين من الزحف في أحد وحنين أو الرادين لحكمه وعفو الإمام علي بن أبي طالب عمن حاربه من أهل الجمل ليعطي للفقيه (رئيس الدولة) القدرة على التصرف المرن في تطبيق القوانين وتقدير الظروف المناسبة حسبما يراه صلاحا للإسلام والمسلمين. [٣٧٩] وقد أفتى بعدم تطبيق حكم الردة إذا كانت هناك ردة جماهيرية ، وفرق بين المعاند والشاك والمشتبه حقيقة [٣٨٠] وقال: إن من شروط أحكام الارتداد الموجبة لقتل المرتد أن لا يكون عن شبهة .[٣٨١]

الفصل الخامس:

من الثورة إلى الحرب

أ – إعلان الثورة ضد النظام البعثي في العراق

[٣٧٧]– الشيرازي ، محمد: إذا قام الإسلام في العراق

[٣٧٨]– الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص ١١٥

[٣٧٩]– الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص١١٣

[٣٨٠]– الشيرازي ، محمد: السياسة ص ٢١٩ج٢

[٣٨١]– الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ، الفقه ، ص ١٤ ج ١١١

كان السيد محمد الشيرازي يعيش في الكويت في السبعينات بعيداً عن بلده الأول العراق كالجمرة تحت الرماد ، لأنه لا يملك القوة الكافية للتحرك السياسي المضاد لحكومة البعث ، وعندما انتصرت الثورة الإسلامية في إيران نفخت ريحا على تلك الجمرة الساكنة فابتدأت تلتهب وتتأجج مرة أخرى.

بعد شهور قليلة من انتصار الثورة الإيرانية هاجر الشيرازي من الكويت إلى مدينة قم في إيران ، وطلب لقاء الإمام الخميني لتهنئته بالانتصار الكبير، ولكن الخميني رفض إلا أن يزوره أولاً في بيته مهنئا بسلامة وصوله إلى قم ، في مبادرة فريدة ومحاولة لرد الجميل الذي أسداه الشيرازي إلى الخميني في أيام (انتفاضة خرداد) سنة ١٩٦٣ عندما وقف إلى جانبه في العراق ، واستقبله بعد ذلك في كربلاء استقبالاً حاراً.

وحاول الخميني أن يدمج الشيرازي في جهازه الحاكم ، فأرسل إليه ابنه السيد أحمد وطلب منه أن يقبل منصب إمامة الجمعة في الأهواز ، ولكن الشيرازي الذي كان يعتبر نفسه نظيرا للخميني كمرجع تقليد ، ويحلم بالمرجعية العليا ، رفض هذا الاقتراح الذي لا يناسبه ، وفضل التركز في حوزة قم ومد جذوره فيها والانطلاق منها إلى سائر أنحاء العالم الشيعي ، وخصوصا العراق الذي كان يغلي بالثورة تلك الأيام ، وكتب في بداية سنة ١٤٠٠ /١٩٨٠ كتاب (إلى حكومة ألف مليون مسلم) الذي يعبر عن طموحاته البعيدة الواسعة، ودعا فيه إلى تشكيل حكومة إسلامية عالمية وإنقاذ المسلمين المضطهدين في كل مكان. [٣٨٢]

وبالرغم من أن خيوط الشيرازي مع الشعب العراقي كانت ضعيفة في ذلك الوقت بسبب البعد عن العراق منذ ١٩٧١ ، ماعدا خيوط تنظيم (الحركة المرجعية = منظمة العمل الإسلامي) وبعض العلاقات القديمة التي كان يحتفظ بها مع بعض التجار ورؤساء العشائر والشخصيات العراقية ، فانه قرر التصدي لمقاومة النظام العراقي الذي بدا وكأنه على وشك السقوط ، وبدأ الشيرازي يصدر البيانات المتلاحقة في مختلف المناسبات الدينية والسياسية ، ويبثها عبر الإذاعة العربية من طهران التي كان يشرف عليها أعضاء في منظمة العمل الإسلامي المؤيدة له ، فأصدر بيانه الأول في ٥-٨- ١٣٩٩ في أعقاب انتفاضة رجب ، التي احتجز على أثرها السيد محمد باقر الصدر في النجف وأصدر نداءاته الثلاثة الشهيرة بالثورة والكفاح المسلح ، ودعا الشيرازي إلى سيادة حكم الله في كافة أنحاء العراق ، واختيار الحاكم الذي تتوفر فيه الشروط الإسلامية ، بالشورى والانتخابات الحرة ، كما قال سبحانه: (وأمرهم شورى بينهم) وإسقاط الحكومات الانقلابية العسكرية التي تتناقض مع الإسلام ، وأفتى بكفر النظام العراقي حيث

[٣٨٢]- الشيرازي ، محمد: إلى حكومة ألف مليون مسلم ص ٣٠

قال:" اعلموا ان هذه الحكومة التي تسودكم الآن هي حكومة كافرة بنص القرآن الكريم الذي يقول: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون).[٣٨٣]

ودعا الشيرازي في بيان آخر بمناسبة استقالة الرئيس العراقي أحمد حسن البكر واستلام صدام حسين للسلطة في ١٧ تموز ١٩٧٩ ، إلى انتخاب الأمة للحاكم الذي يجب ان يتمتع برضا الله.[٣٨٤] وتمنى ان يحكم الشعب العراقي نفسه بنفسه تحت لواء جمهورية إسلامية مستقلة صادقة قانونها الإسلام والقرآن وهدفها الرفاه والحرية والعدالة الاجتماعية".[٣٨٥] وأكد أن العراق لا ينجو إلا بأن يرجع الحكم إلى الله ويكون الحاكم من تنتخبه الأمة من العلماء العدول المتفقهين للدنيا والدين.[٣٨٦] ووجه خطابا للأكراد في العراق دعاهم فيه إلى التمسك بالإسلام والوحدة الإسلامية ، وتطبيق قانون الله والقرآن والشورى في الحكم.[٣٨٧] ودعا في بيان آخر ، الشعب العراقي إلى الكفاح و توحيد الصفوف من أجل إسقاط حكم الديكتاتوريين (الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد) لأن الظالم لا يعطي الحق ، وإنما يؤخذ منه بالقوة... والمستعمرون أسياد البعث لا يتخلون عن استعمار العراق إلا إذا قاومهم الشعب وأخرج عملاءهم من الساحة .[٣٨٨]

وقال في بيان آخر بتاريخ ١٥-١٠-١٣٩٩ :" من الواجب على رجال العلم في العراق أن يجاهروا بالحق ويهيئوا الأمة لإسقاط حكم العمالة والخيانة حكم البعث ،كما أن الواجب على التجار أن يبذلوا المال لأجل قلع جذور هؤلاء الطواغيت ، وكذلك الواجب على العشائر العراقية أن يؤازروا العلماء في هذه المهمة النبيلة ، وهكذا يجب على المثقفين الذين هم طلائع الأمة المؤمنة أن يقوموا بإنقاذ بلادهم ، فلتنهض العراق المجاهدة الصامدة بعربها وأكرادها وسائر فئاتها نهضة رجل واحد لإسقاط هذا الحكم الفاشي الطاغوتي ليأخذ مكانه الحكم الذي يرضاه الله وتنتخبه الأمة".

واستمر يعبئ العراقيين ويدعوهم إلى التمرد ومقاطعة النظام وعدم التعاون مع البعث بأي شكل ، ويهدد البعثيين من اليوم الأسود.[٣٨٩] وطالب البعثيين ، في بيان أصدره بمناسبة شهر محرم ، إلى الخروج

---

[٣٨٣]- مجموعة بيانات الشيرازي ص ٦ ، وكان هذا الموقف يختلف عن رأيه السابق في عدم تكفير الحكام بسبب عدم حكمهم بما أنزل الله كفرا عقديا .

[٣٨٤]- بيان للشيرازي بالمناسبة

[٣٨٥]- بيان له في محرم ١٤٠٠

[٣٨٦]- من بيان له في عاشوراء١٤٠٠

[٣٨٧]- من بيان له بتاريخ ٢٥-١٢-١٣٩٩

[٣٨٨]- من بيان له بمناسبة عيد الفطر ١٣٩٩

[٣٨٩]- من بيان له بتاريخ ١-١١-١٣٩٩/راجع أيضا بيان بتاريخ ١-٢-١٤٠٠ و١٨-٤-١٤٠٠

من حزب البعث فورا ، لئلا يكونوا أعوانا للمستعمرين وأذنابهم في ضرب إخوانهم وتحطيم العراق ومحاربة الإسلام .

ودعا الشيرازي في بيان عاشوراء ١٤٠٠ إلى "جعل محرم وصفر منطلقا لإسقاط البعث الخائن ، واعتبار من يسقط في ساحة المظاهرات عند الصدام مع جلاوزة البعث شهيدا" . وأكد على حرمة التعاون مع البعثيين حتى بالسلام عليهم والتدريس في مدارسهم والبقاء في وظائفهم وإعطاء حتى فلس واحد لهم ، ولو أجرة الماء والكهرباء ، وطالب الجنود والموظفين بالهرب من وظائفهم ومنظماتهم بكل الوسائل الممكنة ، ودعا الشعب العراقي إلى محاربة البعث وكل من يتعاون معهم ويسكت على جرائمهم بكل ألوان المحاربة حتى إسقاطهم.[٣٩٠] وخاطب الجنود العراقيين بخلع لباس الذل والهرب من الجيش ، و التوبة إلى الله ، ووعدهم بالمحافظة على كرامتهم إذا رجعت القيادة بيد الأمة وصار الحكم لله وانتخبت البلاد رئيسها بملأ إرادتها.[٣٩١] كما وجه رسالة إلى العشائر العراقية المؤمنة دعاهم فيها إلى لمّ الشمل وتنظيم الأمر وتحصيل السلاح حيث ان الطغاة لا يفهمون إلا منطق القوة ، وان يهبوا هبة رجل واحد لدك صروح الخيانة والعمالة. [٣٩٢]

ودعا التجار والأثرياء وذوي القدرة إلى صرف بعض حقوقهم الشرعية على العلماء والخطباء والمثقفين والمؤمنين المجاهدين ، وطبع الكتب والمناشير الثورية ومساعدة المنظمات العاملة في سبيل إسقاط البعث والصرف على عوائل الشهداء والمسجونين ومساعدة الجرحى والمرضى. [٣٩٣]

رفض الانقلاب العسكري

وكان من الواضح أن الشيرازي يأمل في قيام ثورة جماهيرية كبرى ، على غرار ما حدث في إيران، تستجيب لقيادة العلماء المراجع في وقت قريب ، ولذا فقد رفض في بيان آخر له أي انقلاب عسكري على نظام صدام حسين ، وطالب الشعب بالقيام بالإضرابات والمظاهرات حتى سقوط النظام ، وقال:"إني أحذر من الانخداع بانقلاب عسكري أخذت بريطانيا تطبخه منذ اشهر لتغيير البعث بعملاء جدد ، فكل انقلاب عسكري مرفوض ، بل اللازم إسقاط الشعب للبعث ، ولا يكون ذلك إلا بالتسلح العام والمظاهرات والإضرابات المستمرة ومقاطعة الحكومة الغاصبة إلى سقوطها ، إن إطاعة العلماء في وجوب إسقاط البعث إطاعة لخلفاء رسول الله ولنواب الإمام (المهدي) عليه السلام". [٣٩٤]

---

[٣٩٠]- بيان عاشوراء ١٤٠٠

[٣٩١]- بيان حول مجزرة كر بلاء في عاشوراء ١٤٠٠

[٣٩٢]- بيان بتاريخ ١-٢-١٤٠٠ و١٨-٤-١٤٠٠

[٣٩٣]- بيان بمناسبة زيارة الأربعين ١٤٠٠

[٣٩٤]- بيان بتاريخ ١٥-٥-١٤٠٠

ورفض الشيرازي قيام النظام العراقي بإجراء انتخابات برلمانية، معتبرا إياها محاولة لامتصاص نقمة الشعب الثائر وخدعة للسذج والبسطاء ، وخطوة تكتيكية نابعة من الشعور بالضعف والانهيار أمام ضربات المجاهدين .

وطالب العراقيين بمقاطعة الانتخابات بأشد أنحاء المقاطعة ، واعتبر الاشتراك في أي شأن من شؤون البعث من أشد المحرمات والآثام ، وأن كل مساعدة لهذا الحزب الكافر إنما هي بمثابة إهدار لدماء الشهداء وتمديد لفترة بقائه المشؤوم. [٣٩٥] واقترح بدلا من ذلك أن يقوم العراقيون أنفسهم بالاجتماع في المساجد والحسينيات وانتخاب هيئة عليا تقوم بإسقاط حكومة البعث وتشكل الحكومة المرتقبة. [٣٩٦]

وفي تلك الأثناء كان النظام العراقي قد بدأ بتهجير العراقيين من أصول إيرانية أو من " العرب غير المرغوب بهم" من الموالين للثورة الإسلامية في إيران ، ووصلت طلائع منهم إلى طهران حيث اعتصموا في مسجد جامعة طهران ، فوجه لهم الشيرازي عدة بيانات في شهر جمادى الأول والثاني من سنة ١٤٠٠/ أيار ١٩٨٠ ودعا الشباب "إلى الانخراط في المقاومة المسلحة ضد العراق، وتشكيل معسكرات على الحدود للشباب والجنود الهاربين من العراق وتدريبهم ليرجعوا إلى العراق محررين لبلادهم من الأجنبي الغادر ، والانضمام إلى الحركات الإسلامية السليمة ، وإعداد أفراد لتسلم زمام الأمور عند سقوط البعث القريب ، وتشكيل حكومة إسلامية عالمية واحدة تضم تحت جناحها ألف مليون مسلم". [٣٩٧]

كما وجه في هذه البيانات ، مرة أخرى ، نداء إلى الجيش العراقي بالالتحاق بجماهير الشعب الغاضب والهرب من الثكنات وفتح مخازن الأسلحة للمؤمنين الصالحين وكسر السجون وإطلاق سراح السجناء المظلومين وقتل كل آمر يقف في الطريق" فان في قتله لكم الجنة وله النار ، دكوا صروح الطغيان والعمالة بما في أيديكم من الأسلحة". [٣٩٨]

وعندما وصل خبر إعدام الشهيد السيد محمد باقر الصدر إلى إيران ، أصدر الشيرازي بيانا دعا فيه "الأمة كافة في غرب الأرض وشرقها إلى الواجب الشرعي الملقى عليهم وهو مقاومة هذه الزمرة الطاغية البعثية بكل أساليب المقاومة إلى حين سقوطها ، مثل الانخراط في الفئات الإسلامية المسلحة، ومثل تسليح أهل العراق بكل أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة ، ومثل مقاطعة كل شيء مربوط بالبعث من قريب أو بعيد، فليس للمسلمين في هذا العهد خلاص إلا بأن يثوروا ويطهروا الأرض من رجس هؤلاء الكفرة الفجرة ". [٣٩٩]

---

[٣٩٥]- بيان بتاريخ ٢٠ رجب ١٤٠٠

[٣٩٦]- بيان بتاريخ ٢٠-٥-١٤٠٠

[٣٩٧]- بيانات بتاريخ ٢٢-٥ و٢٣-٥-و٢٥-٥-و٣-٦- ١٤٠٠

[٣٩٨]- بيان بتاريخ ٢٣-٥-١٤٠٠

[٣٩٩]- بيان بتاريخ ٧ -٦-١٤٠٠

وعندما بلغه خبر استشهاد أخيه السيد حسن الشيرازي في بيروت ، بعد ذلك بأسبوع ، قال ما يلي:" إنني أطلب إلى المسلمين جميعا العمل لإسقاط حكومة حزب البعث العميل الذي ينفذ أوامر أسياده الأمريكيين في ذبح الإسلام وسحق القرآن وقتل علماء الدين". [٤٠٠]

دعوة للثورة المسلحة

وعندما ازدادت حملات التهجير إلى إيران ، وجه الشيرازي رسائل إلى الشعب العراقي و المهجرين دعاهم فيه إلى حمل السلاح وتحرير العراق ، وجاء فيها: "إن الواجب الشرعي الإسلامي والواجب العقلي يحتمان عليكم حمل السلاح لأجل إنقاذ العراق من يد الاحتلال". [٤٠١]

وترافقت تلك الدعوة مع إعلان تشكيل (الجيش الثوري الإسلامي لتحرير العراق) في طهران ، من قبل عدد من الحركات الإسلامية العراقية (كحزب الدعوة ومنظمة العمل وحركة المجاهدين وجند الإمام) بالتعاون مع الحرس الثوري الإيراني.

بلغ الشعور بالأمل والنصر القريب ، بالشيرازي حدا دفعه إلى رفض فكرة استبدال النظام بجبهة سياسية عريضة ، وعندما تناهى إلى سمعه نبأ محاولة غربية لاستبدال صدام وحزب البعث بجبهة مؤتلفة من الأحزاب والتكتلات ، أصدر بيانا في ١٠ شعبان ١٤٠٠ يعتبر الدخول في هكذا جبهة من أكبر المحرمات الإسلامية ، لأنها تستهدف تمديد بقاء النظام. وطالب العراقيين بإسقاط هذه الجبهات وفضحها " لأن الإسلام لا يعرف الحلول الوسطى". وأكد رفضه لأي انقلاب عسكري تدبره الدوائر الغربية في العراق ، وكذلك أية جبهة سياسية تشكل باسم العراق". [٤٠٢]

وقال:"إن حزب البعث وصل إلى درك سافل لا يتمكن ان ينجو منه بسبب طبيعة حكمه و يقظة الشعب العراقي المتزايدة ، وقوة الحركة الإسلامية ، وشدة الاختلافات الداخلية وسقوط البكر وإعدام أقطاب الحزب مما جعل الحكم هشا مهلهلا. وعلى هذا فلم يبق للشعب العراقي إلا ان يتحرك بقوة لإسقاط البعث الذي هو قلعة من قلاع بريطانيا وإسرائيل وأمريكا في الشرق الأوسط".[٤٠٣]

إن الشعارات السياسية التي كان يطلقها الشيرازي والحركة الإسلامية العراقية ،كانت تتمحور حول إسقاط النظام ، ولم تكن تطالب بالديموقراطية و الانتخابات و حرية الأحزاب في ظل النظام، بل رفض الشيرازي بشدة هذه الأفكار التي كان يروج لها النظام أو يلوح بها ،كما رفض أي تغيير من قبل النظام أو من داخله أو شبيها له ، حتى مع الإطاحة به.

[٤٠٠]- بيان بتاريخ ١٦-٦-١٤٠٠

[٤٠١]- بيان بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٠ و بيان بمناسبة زيارة ١٥ شعبان ١٤٠٠

[٤٠٢]- بيان بتاريخ ١٠ صفر ١٤٠١

[٤٠٣]- بيان في ١ رمضان ١٤٠٠

ولكن نداءات الشيرازي لم تعط النتيجة المرجوة منها أمام تصاعد الحملة الإرهابية التي شنها النظام بكل قوة ضد قواعد الحركة الإسلامية بالتهجير والاعتقال ، والإعدام ، والتجنيد العسكري العام ، وربما أعطت بعض نداءاته حول دعم التجار للثورة في داخل العراق وتجنيد الشباب المهجرين عسكريا ودفعهم للعودة لتحرير العراق ، ردود فعل عكسية ، حيث قام النظام بتهجير مئات التجار الشيعة من سوق الشورجة في بغداد مرة واحدة ، ثم قام باحتجاز الشباب القادرين على حمل السلاح واستثنائهم من التهجير ، وإرسال الشيوخ والأطفال والنساء ، فقط ، إلى إيران ، وهو ما زاد من مرارة التهجير ومعاناة المهجرين.

وبالرغم من ان الشيرازي كان ينطلق في نداءاته من المنطلق الشرعي ، فيفتي بالوجوب والحرمة (يجب ... ويحرم...) بناء على كونه مجتهدا ومرجع تقليد ، إلا ان صدى فتاواه في العراق كان ضئيلا جدا ولم يظهر لها أي أثر في ظل سيطرة النظام العراقي المطلقة على الأوضاع. [٤٠٤]

ب – الشيرازي والحرب العراقية الإيرانية

بينما كان الشيرازي يعبئ الشعب العراقي للثورة ضد نظام البعث ، قام الرئيس صدام حسين بشن هجوم واسع على أراضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، واحتل مساحة شاسعة منها ، فوجد الشيرازي أن الفرصة قد تضاعفت لإسقاط النظام ، فوجه نداء إلى الجنود العراقيين دعاهم فيه إلى التمرد على البعث والهروب من الجيش والالتحاق بالجمهورية الإسلامية في إيران ، وأعلن بأن "الحرب تحت لواء البعث خزي في الدنيا وعذاب في الآخرة ، فمن قتل مسلما دخل النار ومن قتل على يد مسلم دخل النار". [٤٠٥]

كما وجه بيانا إلى المسلمين في العراق دعاهم فيه إلى " الثورة الجماهيرية حتى إسقاط هذا النظام الكافر ليسود مكانه نظام الهي يكون قانونه الإسلام ورئيسه مرضيا لله ومنتخبا من الأمة " ودعا الجيش

---

[٤٠٤]- بعد حدوث انتفاضة آذار ١٩٩١ في أعقاب هزيمة العراق في حرب الكويت ، أصدر الشيرازي بيانا في ١٩ شعبان ١٤١١ دعا فيه إلى الوحدة الشاملة والحيلولة دون أية محاولة لتقسيم العراق وصياغة مستقبل العراق وحكومته حسب رأي أكثرية الأمة دون أي تدخل للقوى الخارجية ، كما طالب الشيرازي الجيش بالالتحاق بالأمة ، والموظفين بترك وظائفهم ، والجميع بمقاطعة النظام في كافة الأبعاد والامتناع عن دفع الضرائب والرسوم المالية ، والاستمرار في الإضرابات والمظاهرات.

[٤٠٥]- بيان بتاريخ ٤-١١-١٤٠٠

إلى الفرار من الثكنات وجبهة القتال بكل صورة ، كما دعا إلى مساعدة المسلمين في العراق وإيران بالمال والسلاح والدعاية لإسقاط " النظام البعثي الكافر".[٤٠٦]

وفي نداء ثالث طالب" الجيش العراقي بتوجيه أسلحته إلى صدور خونة البعث ، لأنهم كفرة فجرة، والهرب بالأسلحة ، وقتل كل بعثي ملحد ، فلمن قتل أي فرد من البعث الكافر الجنة والعزة".[٤٠٧]

وقال الشيرازي تعقيبا على الحرب :" إنها أشعلت حماس المسلمين في كل مكان وجعلتهم يتحركون لينفضوا عن أنفسهم غبار الذل والكسل والجمود والانهزام ليلتحموا مرة أخرى، ويكوّنوا حكومة إسلامية عالمية واحدة تحت لواء الإسلام وحكم القرآن". [٤٠٨]

ولما كان الشيرازي والحركة الإسلامية ووسائل إعلام الجمهورية الإسلامية تتهم صدام بالكفر والعلمانية ومحاربة الإسلام ، فقد وجد الرئيس العراقي صدام حسين بأن من صالحه رفع شعار الإسلام والتظاهر ببعض الشعائر الإسلامية ، وهنا أصدر الشيرازي بيانا رفض فيه إسلام صدام ، واعتبره كإسلام اليهود المنافقين الذين قالوا: (آمنوا بالذي انزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره) وذكر الشيرازي عشرين دليلا على كفر النظام كرئاسة عفلق الصليبي لحزب البعث ، وإلغاء الأذان والقرآن من الإذاعة العراقية ، والتصريح بالقضاء على الدين ، ونشر حوانيت الخمر والبغاء ، وقتل العلماء وهدم الحوزات ومنع الزيارات ، وحرق مئات القرى الكردية ، وإحياء القومية الجاهلية، وترويج سب الله والمقدسات ، وتسفير مئات المسلمين وسجن الآلاف والاعتداء على شرف الفتيات المسلمات، وهدم المساجد وضرب قوانين الإسلام كالشورى ، وانتهى إلى القول بأن علماء المسلمين قد أفتوا بكفر البعث ، وحان الموعد لأن يلفظ الشعب العراقي المسلم هذا الحزب الكافر بالله واليوم الآخر .[٤٠٩]

وبناء على ذلك نادى الشيرازي باستمرار الحرب بين العراق وإيران ، ورفض أي محاولة للصلح مع صدام ، وأيد إيران في رفع شعار (لا صلح مع البعث).[٤١٠] وقال:" إن ما أبداه البعث الكافر ، من وقف القتال مع الجمهورية الإسلامية ليس إلا مكيدة وخداعا يريد بذلك تجديد أنفاسه ليعيد الكرة ، فالواجب الشرعي على الجمهورية الإسلامية مواصلة القتال ، كما إن الواجب على الأمة الإسلامية في العراق وخارجه مساعدة المقاتلين المسلمين ضد الكفار والعملاء الفاسدين". [٤١١]

---

[٤٠٦]- بيان بتاريخ ١٤-١١-١٤٠٠

[٤٠٧]- بيان بتاريخ ١٨-١١-١٤٠٠

[٤٠٨]- بيان بتاريخ ٦-١٢-١٤٠٠

[٤٠٩]- بيان بتاريخ ٢ محرم ١٤٠١

[٤١٠]- بيان بتاريخ ٢٠-١١-١٤٠٠

[٤١١]- بيان بتاريخ ٢٥-١١-١٤٠١

وطالب الشيرازي المقاتلين بالصبر ومواصلة الحرب حتى سقوط حزب البعث الحاكم في العراق.[٤١٢] وقال: "إن المسلمين داخل وخارج إيران لا يتصالحون مع الكفر أبدا ، وعلى المسلمين أن يمدوا الشعب العراقي الثائر ... بالمال والسلاح وسائر المستلزمات". [٤١٣]

وأصر على موقفه المطالب بإقامة الحكم الإسلامي تحت قيادة العلماء في العراق وتشكيل الحكومة الإسلامية الواحدة التي يكون قانونها الإسلام ويعين رئيسها بالشورى في انتخابات حرة ، حيث " ان العراق بلد مسلم لا يقبل إلا بالإسلام دينا ومنهجا ". [٤١٤]

ومن هنا فقد دعا إلى تسليح الشعب العراقي ودعم ثوار العراق من الداخل بالمال والسلاح ، وقام الشيرازي بمقابلة الإمام الخميني في بداية الحرب العراقية الإيرانية ، وعرض عليه تزويد الشعب العراقي بمليون قطعة سلاح ودعمه بمليار دولار. [٤١٥]

وتحرر الشيرازي في ظل الحرب من كل القيود والتحفظات وبدأ يحث على كل أنواع المقاومة السلمية والعسكرية ضد النظام البعثي ، وأصدر بيانا في مناسبة " الأربعين" يقول فيه:" الواجب الشرعي على الجميع ان يجعلوا من (زيارة الأربعين) منطلقا لأجل تكميل الثورة الإسلامية ضد البعث، وذلك بتجديد العهد مع الإمام الحسين ومع أنفسهم بمقاطعة كل شيء يرتبط بالبعث ومواصلة الإضرابات والمظاهرات ، والفرار من الإدارات والثكنات وكسر أبواب السجون وتحرير السجناء ، وحمل السلاح ضد البعث ، والقيام بكل أعمال المقاومة من نسف القطارات الحاملة للأسلحة وإلقاء القنابل في مراكز البعث ، وحيث ان البعث يعد كافرا محاربا للإسلام فمن قتل بعثيا فله الجنة".[٤١٦]

وبينما كان الشيرازي يعول كثيرا على انتصار الثورة الإسلامية في العراق في وقت قريب ، أزعجته، مرة أخرى ، أنباء عن احتمال وقوع انقلاب عسكري في العراق ، أو إقامة جبهة وطنية ، فأصدر بيانا رفض فيه أية حكومة عسكرية أو ائتلافية في العراق ، واتهم كل من يشترك في تلك الحكومة بالعمالة الصريحة للاستعمار. ووعد باستمرار القتال في حال وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، من داخل العراق حتى إسقاط نظام البعث . [٤١٧]

ولكن الحرب استمرت ولم يحدث انقلاب عسكري في العراق ولا قامت جبهة وطنية ، ولم تستطع الثورة الإسلامية ان تتقدم أو تنتصر على إجراءات النظام القمعية ، ولم تستطع القوات الإيرانية ان تدخل

---

[٤١٢]- بيان بتاريخ ٢٣-٥-١٤٠١

[٤١٣]- بيان بتاريخ ٢٣-٥-١٤٠١

[٤١٤]- بيانات بتاريخ محرم ١٤٠١ و ١٠ صفر ١٤٠١ و١٣ ربيع الأول ١٤٠١

[٤١٥]- حدثني بذلك المرحوم السيد علي الفالي الذي رافق الشيرازي في زيارته للخميني

[٤١٦]- ١٠ صفر ١٤٠١

[٤١٧]- بيان بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٤٠١ و ٧ رجب ١٤٠١

في العراق لتغير النظام فيه أو تقيم حكومة إسلامية بأي شكل من الأشكال.. وتدهورت علاقة السيد محمد الشيرازي بقيادة الجمهورية الإسلامية في إيران ، التي أهملته وفضلت عليه السيد محمد باقر الحكيم لقيادة "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" الذي أسسته عام ١٩٨٢ ، وهذا ما دفع الشيرازي إلى اتخاذ قرار مفاجئ بالانسحاب من المواجهة السياسية والتعبئة الإعلامية ضد النظام العراقي ، والانزواء في قم والعمل من اجل المرجعية وتقويم التجربة الإسلامية الإيرانية ككل ، وخاصة في اتجاهها الاستبدادي وابتعادها عن الشورى والديموقراطية.

ومنذ عام ١٩٨٢ وتحديدا بعد تحرير مدينة خرمشهر (المحمرة) بدأ الشيرازي يتحدث في مجالسه الخاصة عن عبثية الحرب وضرورة وقفها .[٤١٨] ولم يكن يستطيع أن يعلن موقفه أمام الملأ ، خوفا من الاصطدام مع الإمام الخميني الذي ظل يدفع باتجاه الحرب ستة أعوام أخرى.

الفصل السادس:
الشيرازي وآفاق التطور

أ – الشيرازي وأصول الاجتهاد

بنى السيد محمد الشيرازي فكره الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي ومشروعه العملي على نظرية (ولاية الفقيه ونيابته العامة عن الإمام المهدي الغائب) وان هذه النظرية قديمة وتشكل امتدادا لنظرية الإمامة منذ القرن الرابع الهجري (بداية الغيبة الكبرى) ، وحصر الحق في عملية التشريع والتنفيذ والقضاء بالفقهاء العدول ، ثم اعتبر نفسه مجتهدا يحق له التصدي للمرجعية الدينية أو الدخول في شورى الفقهاء. فكيف آمن الشيرازي بنظرية ولاية الفقيه؟ وهل تأكد من وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري)؟ وهل درس الفكر السياسي الشيعي الإمامي؟ وهل كان يتصف شخصيا بملكة الاجتهاد؟ ومن الذي أعطاه تلك الرتبة ؟ وهل كان يحظى باعتراف الفقهاء الآخرين في حوزة كربلاء والنجف؟ أم كان ينطوي على ضعف في ملكة الاجتهاد كما يقول بعض خصومه ، وخاصة الإمام أبو القاسم الخوئي الذي أصدر في بداية السبعينات بيانا بذلك؟ وإذا كان الشيرازي فعلا ضعيفا في عملية الاستنباط ، فأين يكمن الخلل؟ وما هو مستوى الاجتهاد لديه؟

---

[٤١٨]– حدثني شخصيا مرارا.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة المهمة تعطينا مفتاح فهم المشروع المرجعي للشيرازي وتفتح أمامنا آفاق التطور ، ليس عند الشيرازي فقط ، وإنما في عموم المشروع المرجعي القائم على نظرية (النيابة العامة وولاية الفقيه) والمستمد جذوره من الفكر الإمامي الاثني عشري ، وإذا كنا نتحدث عن السيد محمد الشيرازي فإنما لأنه يشكل نموذجا بارزا لهذا الفكر وذلك المشروع .

لا بد ان نعرف أولا ، أن الاجتهاد يمارس في الأوساط العلمية الشيعية المعاصرة ، على درجات ، في الفقه والأصول والدراية والرجال واللغة العربية والكلام والعقيدة والتاريخ ، وفي الوقت الذي يكثر فيه الاجتهاد — مثلا – في الفقه ، بمعنى تطبيق القواعد الكلية على الجزئيات ، يقل في مجال التاريخ والكلام والعقيدة ، باعتبار هذه الأمور مفروغا منها وثابتة وضرورية وبديهية لا تحتاج إلى بحث أو دراسة معمقة ، ويكاد يكون معظم "المجتهدين" المعاصرين مقلدا في هذه الجوانب. وإذا كان الشيرازي يعاني من نقاط ضعف في عملية الاجتهاد ، كما يتهمه خصومه، فان تلك النقاط موجودة، في الحقيقة ، لدى بقية (الفقهاء المراجع) بصورة أو بأخرى .

وينقسم الفقهاء الشيعة بعد ذلك إلى قسمين رئيسين هما : الأخباريون ، أي الذين يقبلون الأخبار الواردة في الكتب الروائية الشيعية الأربعة والتراث الشيعي القديم كما هي ، بدون نقد أو تمحيص ويحرمون الاجتهاد والاعتماد على القواعد الأصولية ، و الأصوليون الذين يمارسون الاجتهاد ويقبلون بالأصول العملية. [٤١٩]

وبالرغم من حسم العلماء الأصوليين للمعركة نظريا لصالحهم في القرن التاسع عشر على يدي الشيخ مرتضى الأنصاري ، إلا ان كثيرا من العلماء الأصوليين ظلوا يمارسون عمليا نهجا قريبا من الأخباريين في تقبل كثير من الروايات والحكايات التاريخية بدون تمحيص أو اجتهاد.

---

[٤١٩]– يعتقد الأخباريون بصحة جميع ما في كتب الأخبار الأربعة المعروفة عند الشيعة وهي (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) وأن الروايات الواردة فيها إما قطعية السند أو موثوق بصدورها ، فلا حاجة إلى البحث عن سندها ، و لا يشترطون للمجتهد العلم بأصول الفقه ، غير المعرفة باصطلاحات أهل البيت ، ولا يجوزون الرجوع إلى الأصول المأخوذة عن العامة كالعقل والإجماع ، ويكتفون بالأخبار ، ولذلك أطلق عليهم اسم (الأخبارية). السيد محمد بحر العلوم : الدراسة وتاريخها في النجف ص ٦٥–٧١ – الجزء الثاني من قسم النجف من موسوعة العتبات المقدسة، رقم ٧ – جعفر الخليلي ، مؤسسة الأعلم للمطبوعات بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٤٠٧– ١٩٨٧

وكانت مدينة كربلاء ، التي نشأ فيها الشيرازي ، مسرحا لمعركة طويلة بين الأصوليين والأخباريين ، قادها (الأصولي) الوحيد البهبهاني (١١١٦ — ١٢٠٥هـ/١٧٩٣م) ضد زعيم الأخباريين الشيخ يوسف بن أحمد البحراني الدرازي (صاحب : الحدائق الناضرة) وتابعها تلميذه الشيخ جعفر كاشف الغطاء (الذي انتقل إلى النجف) ضد السيد محمد الأخباري. ندوة دراسات حول كربلاء ص ٦٤٨

وربما كان السيد محمد الشيرازي واحدا من هؤلاء "الفقهاء" الذين اجتهدوا في (الفقه) ولم يجتهدوا في (الأصول) أو (الرجال) أو (العقيدة) وخاصة (نظرية الإمامة أو وجود الإمام الثاني عشر). وهو يبرر ذلك بقوله : " ليس الفقهاء الذين اجتهدوا في الأصول ممن توفر فيهم الاجتهاد في جميع مقدمات الاستنباط من اللغة والنحو والصرف والمنطق والبلاغة والرجال وغيرها ، بل الغالب الذي يشذ خلافه: انهم يأخذون في المسائل النحوية ومعاني الكلمات اللغوية وغيرهما بآراء المجتهدين في تلك العلوم ، ولو احتاج الفقه إلى الاجتهاد في جميع ذلك حتى يكون الفقيه مجتهدا في اللغة والنحو والمنطق وغيرها لم يتسن التفقه في مائة عام... وعليه فإذا اخذ الشخص نتائج مسائل الأصول عن الأصولي ، كأخذه نتائج الإعراب والبناء عن النحوي، ثم اجتهد بتطبيق الكبريات على الصغريات لم يكن بأس في ان يعمل باجتهاده وان يعمل الغير بفتاواه على مقتضى القاعدة".[٤٢٠]

وربما كان الشيرازي مصيبا في رأيه باستحالة الاجتهاد الشامل في وقت قصير ، إذا كان المطلوب من المجتهد أن يجتهد في جميع أبواب الفقه ، كما هو الحال لدى المجتهدين المعاصرين الذين يغطون جميع أبواب الفقه من الطهارة والنجاسة إلى الصلاة والصوم وسائر العبادات إلى المعاملات المالية والأحكام الشخصية ، بحيث لا يمكنهم التعمق أو التخصص في أي باب من الأبواب ، ولذا فانهم يضطرون إلى (التقليد) في كثير من أصول الاجتهاد كالعقيدة والتاريخ واللغة والأصول والدراية ويكتفون بالاجتهاد في تطبيق القواعد الفقهية الكلية على الصغريات ، ومع ذلك قد يبتعدون عن الصواب أو عن الرأي السديد في مجال الفقه السطحي أيضا. إلا ان لهاث "الفقهاء" للإجابة عن كل سؤال فقهي والتمتع بالصفة الموسوعية الشاملة لجميع أبواب الفقه بما يؤهلهم للحصول على لقب (المجتهد المطلق والأعلم) الذي يعطي المجتهد حق (التقليد) من العوام ، لا يسمح لهم بالتخصص والاجتهاد العميق في جميع المراحل الضرورية. ولكن "الاجتهاد" السطحي في الفقه اعتمادا على التقليد في قضايا العقيدة والتاريخ والأصول والرجال لا يجعل من "المجتهد" مجتهدا حقيقيا.

وربما كان تسامح الشيرازي في بعض المراحل الأساسية للاجتهاد، سببا لعدم اعتراف السيد أبو القاسم الخوئي (زعيم الحوزة العلمية في النجف والمرجع الأعلى في السبعينات والثمانينات) باجتهاد الشيرازي ، بالرغم من تأليفه لكتاب: (الاجتهاد والتقليد) في الفقه الاستدلالي سنة ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م ، وتأليفه لموسوعة ضخمة في الفقه تجاوزت المائة والثلاثين مجلدا. [٤٢١] مع أنه لا يمكن إغفال العامل السياسي (التنافسي) في تحمس الخوئي لإصدار بيان ضد الشيرازي عام ١٩٧١ ، وعدم وجود مؤشرات على

---

[٤٢٠]- الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد ، مسألة ٦٧ ص ٤٦٣

[٤٢١]- أصدر الخوئي عام ١٩٧١ بيانا ينفي اجتهاد الشيرازي اعتمادا على شهادة أحد أساتذة الشيرازي: الشيخ يوسف الخراساني.

ممارسة الخوئي للاجتهاد في العقيدة والتاريخ وخاصة موضوع الإمامة ووجود "الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري".

وعلي أي حال فقد أجاب الشيرازي على من شكك في اجتهاده بأن الإجازة ليست طريقا منحصرا ، والفقه الاستدلالي كاف لإثبات الاجتهاد. [٤٢٢]

و لكن من المهم هنا التعرف على نظرية الشيرازي الأصولية وموقفه من المدرسة الأخبارية، لنعرف مدى اجتهاده وعمقه وطبيعته.

من المعروف أن الفقهاء الأصوليين يميلون إلى عدم حجية الظن عقلا ، ويعتبرون النهي الوارد في القرآن الكريم: (وإن الظن لا يغني من الحق شيئا) النجم ٢٨، نهيا إرشاديا وليس مولويا ، ولكن الشيرازي يخالف المشهور لدى الأصوليين ويقول بحجية الظن استنادا إلى عمل العقلاء في كافة أمورهم بالظن إلا ما خرج.[٤٢٣] كما أن من المعروف عدم التزام الأصوليين بحجية الخبر الواحد، ولكن الشيرازي يلتزم بذلك ، ويقبل حتى الخبر الضعيف إذا كان مشهورا .[٤٢٤] وهو أساسا يعتمد على الشهرة في الروايات والفتاوى ، ويرى أنها تجبر الروايات الضعيفة وتكسر الروايات الصحيحة، وذلك اعتمادا على روايات مثل : (لا عذر لأحد من موالينا في التشكيك فيما يرويه عنا ثقاتنا) و(خذ بما اشتهر بين أصحابك) والمرسلة: (فخذ بما اجتمعت عليه شيعتنا). ويعتقد : أن المشهور، وإن كان ضعيف الطريق ، أولى بالعمل لدى العقلاء من غير المشهور القوي الطريق الضعيف العمل به ، مما يصطلح عليه بانكسار الرواية بسبب الشهرة .[٤٢٥] وأن "الشهرة بمعنى كثرة نقل الرواية في قبال أخرى شاذة أو نادرة ، جابرة كاسرة ، للدليل فيهما ، على المشهور المنصور، المؤيد من قبلنا".[٤٢٦] وبناء على ذلك يفتح الشيرازي بابا واسعا على التراث الروائي والمحافظة على التقاليد، ويأخذ بالروايات الضعيفة التي تلقاها الأصحاب بالقبول بناء على رواية المشايخ الثلاثة (الكليني والصدوق والطوسي) لها مما يجعلها في نظره في أعلى الروايات " لأن الكليني والصدوق قد ضمنا حجية ما في كتابيهما ".[٤٢٧]

وإضافة إلى ذلك يقبل الشيرازي خبر الثقة ، وهو خبر الصادق غير العادل ، خلافا لمن اشترط العدالة بدليل آية (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) ، أو لأن خبر الثقة لا يورث إلا الظن و (الظن لا يغني من الحق شيئا) . إذ يرى الشيرازي ان بناء العقلاء يقوم على قبول خبر الثقة من غير

---

[٤٢٢]- الشيرازي، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ص ١٤

[٤٢٣]- الشيرازي ، محمد: الأصول مباحث الحجج والأصول العملية ص ٤٩

[٤٢٤]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص ٨٥

[٤٢٥]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص٩٦-٩٩ ج١٠٢

[٤٢٦]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص٧٥

[٤٢٧]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص ٧٥

ردع ، وانهم لا يلومون من اعتمد على الثقة لو حصلت المخالفة فرضا، واعتمادا على المشهور وبناء على جملة من الآيات والروايات .[٤٢٨]

وعلى رغم وجود مناقشة حادة بين فقهاء الشيعة حول وجود الإجماع ، وحجيته وكذلك الإجماع المنقول بخبر واحد ، فان الشيرازي يعتبر الإجماع المحصل والمنقول حجة ، حتى إذا كان منقولا بخبر الواحد ، لأنه إخبار عن قول المعصوم ، سواء كانت الدعوى مبنية على علم أو حدس برؤية الناقل للإجماع ، للإمام المهدي. [٤٢٩]

وهكذا يقبل دعوى التواتر، من دون حاجة للتأكد من الأمر، وذلك "لأن الإخبار به إخبار بالإجمال عن موجب القطع". [٤٣٠]

ويعتقد الشيرازي ، ككثير من الفقهاء ، بالتسامح في أدلة السنن ، حسب المشهور ، اعتمادا على بعض الروايات التي تقول: (من بلغه عن النبي (ص) شيء من الثواب فعمله كان له أجر ذلك، وان كان رسول الله لم يقله) ، ولا يستبعد شمول ذلك لفتوى الفقيه لأنه ينقل كلام أهل البيت.[٤٣١]

ومن هنا فانه يؤمن بحجية كتب الأدعية والزيارات والآداب ، المروية عن الثقاة ، ككتاب (حلية المتقين) و (مرآة الكمال) و (مفاتيح الجنان) ونحوها مما أثبتت فيها الأخبار الواردة عن الأئمة (ع) بغض النظر عن ذكر السند ، اعتمادا على جريان السيرة على العمل بها. [٤٣٢]

ويؤمن أيضا بصحة رواية الطفل المميز، وجواز الاعتماد عليه ، خاصة إذا روى بعد البلوغ ، وذلك اعتمادا على بناء العقلاء والسيرة .[٤٣٣]

وعموما فان الشيرازي يعتقد بأن الحجية في الرواية قد تكون من جهة تمامية السند ، وقد تكون من جهة قوة المتن مما تكون دليلا على الورود عنهم (ع) وان لم يكن قوي السند ، وقد تكون من جهة قوة المؤلف ، وان كانت خالية من السند ، وقد تكون من جهة القرائن الخارجية ، وقد تكون من جهة الشهرة المضمونية . وقد يتعامل مع الحديث المرسل كالتعامل مع الحجة من جهة التسامح في أدلة السنن.[٤٣٤]

---

[٤٢٨]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ، الفقه ، ص ١٧ ج ١١١ و الأصول ص ٧٥

[٤٢٩]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص ٧١

[٤٣٠]- الشيرازي ، محمد: الأصول ص٧٤

[٤٣١]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص٧٢

[٤٣٢]- الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد مسألة ٦ ص ٧٨

[٤٣٣]- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص ٦٠-٦١ ج٢

[٤٣٤]- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص ٧-٩ ج ١

وإضافة إلى كل ذلك يؤمن بحجية قول الشعراء في حضور الأئمة (ع) اعتمادا على كونه نوعا من التقرير .[٤٣٥] كما يقبل الرواية عن الجن .[٤٣٦]

ويختلف الشيرازي عن الأخباريين في انه لا يقبل بحجية الرؤيا، والرواية عن الأئمة في المنام.[٤٣٧] ومن هنا فقد اعتمد الشيرازي في بحثه الاجتهادي الأول عن (الاجتهاد والتقليد) على عشرات المصادر الضعيفة المشكوك في صحة نسبتها إلى مؤلفيها أو غير المسندة إليهم أو المليئة بالروايات الموضوعة أو غير المعتمدة من قبل الفقهاء الأصوليين المحققين ، مثل:

١ - الاحتجاج للطبرسي

٢ - الاختصاص للمفيد

٣ - إرشاد القلوب للديلمي

٤ - إقبال الأعمال لابن طاووس

٥ - الأمالي للمفيد

٦ - أمالي الصدوق

٧ - إكمال الدين للصدوق

٨ - الأنوار النعمانية للجزائري

٩ - بحار الأنوار للمجلسي

١٠ - تحف العقول

١١ - تفسير العسكري

١٢ - تفسير العياشي

١٣ - تفسير فرات الكوفي

١٤ - تفسير القمي

١٥ - تفسير البرهان للبحراني

١٦ - مجموعة ورام للاشتري

١٧ - روضة الواعظين للفتال النيسابوري

---

[٤٣٥]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص ٦٠

[٤٣٦]- يذكر عن والده الميرزا مهدي عن الشيخ حسين النوري صاحب (مستدرك وسائل الشيعة) أنه كان منعزلا في غرفة وهو يكتب خطبة النبي في غدير خم ، فدخل عليه اثنان من الجن وصححا بعض فقرات الخطبة ، حسبما سمعاها من رسول الله (ص) حيث كانا حاضرين في غدير خم . العلماء أسوة وقدوة ص ٣١

[٤٣٧]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص ٦٣

١٨ -كتاب سليم بن قيس الهلالي

١٩ - غوالي اللئالئ للأحسائي

٢٠ - الغيبة للطوسي

٢١ - الغيبة للنعماني

٢٢ - الفقه المنسوب إلى الرضا

٢٣ - فلاح السائل لابن طاووس

٢٤ - عيون أخبار الرضا للصدوق

٢٥ -كامل الزيارات لابن قولويه

٢٦ -كشف الغمة في معرفة الأئمة لابن أبي الفتح الإربلي

٢٧ - مستدرك وسائل الشيعة للميرزا حسين النوري

٢٨ - مصباح المتهجد للطوسي

٢٩ - مكارم الأخلاق للطبرسي

٣٠ - نوادر الراوندي

٣١ - الوافي للفيض الكاشاني

٣٢ - وسائل الشيعة للحر العاملي

٣٣ - وقعة صفين للمنقري

٣٤ - الوسيلة للطوسي

وفي الوقت الذي اعتاد الفقهاء الأصوليون على التحقيق في روايات الكتب الأربعة (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار) التي تعتبر في قمة التراث الشيعي من حيث السند، وإهمال وإسقاط أو تضعيف الآلاف منها [٤٣٨] فان الشيرازي تعامل مع الروايات الواردة في تلك الكتب الأضعف بروح عالية من الثقة والاعتماد ، وقلما شكك في رواية توجد فيها إلا ما ندر، وسلك منهجا قريبا جدا من المنهج الإخباري القديم الذي هجره حتى الإخباريين الذين راحوا يتأكدون من الأخبار قبل العمل بها.

الاستثناء الوحيد الذي مارسه السيد الشيرازي هو رفضه القاطع لروايات تحريف القرآن وروايات التقية التي تحرم الخروج قبل قيام القائم وقد وصفها بالضعف من دون نقاش كبير ، حيث يقول:" إن زهاء مائتين من أخبار التحريف عن (السياري) الكذاب الوضاع الغالي ، والبقية لا دلالة لها ، كما ألمع إليه الوالد في رسالة له".[٤٣٩] ويقول" إن جملة من الروايات الناهية عن الخروج في زمان الغيبة سندها غير

---

[٤٣٨]- يضعف العلامة المجلس في كتابه (مرآة العقول) ٩٥٠٠ رواية من روايات الكافي البالغة حوالي ١٦ ألف رواية.

[٤٣٩]- الشيرازي ، محمد: الأصول، مباحث الحجج والأصول العملية ص ٦٧

صحيح ، مثلا في سند بعضها (الخليلي) و (الجيلاني) و (ابن نصر) وأمثالهم من الكذابين والغلاة وفاسدي المذهب ، كما في (الرجال)".[440] وقد يلقي الشيرازي باللوم على الاستعمار الماكر ويحمله مسؤولية إيجاد هذه الأفكار في أدمغة المسلمين. [441]

فقد قبل كتاب (نهج البلاغة) الذي جمعه الشريف المرتضى ، بالرغم من عدم ذكر السند ، اعتمادا على وثاقة الشريف الرضي ، التي تجعل مراسيله كالمسانيد ، تماما كمراسيل ابن أبي عمير ، ونظرا لاعتماد الفقهاء عليه قولا وتقريرا . وقبل (الصحيفة السجادية) بالرغم من انقطاع سندها ، أو احتوائها على روايات غير مقبولة .[442] وصحح (حديث الكساء) نقلا عن رواية والده له.[443] بالرغم من وجود مناقشة قوية في الراوي جابر بن يزيد الجعفي ، وصحح أيضا الخطبة المنسوبة إلى الزهراء في مسجد النبي والمروية عن ابنتها السيدة زينب التي كانت في حوالي الخامسة من عمرها وقت تحملها للرواية "لأن تلك الخطبة متلقاة بالقبول ، وقد كان الأئمة الأطهار (ع) والأعلام من الأخيار يتعاهدون هذه الخطبة ويتواصون بها ويعلمونها أولادهم جيلا بعد جيل ، فهي مقبولة سندا ، لتلقي الأصحاب والعلماء عصرا بعد عصر لها بالقبول ، وهو دليل الاعتبار عقلائيا وشهرتها الروائية كبيرة جدا، إضافة إلى القرائن المقالية والمقامية الكثيرة الشاهدة لها كنقل المخالفين لها مع توفر الدواعي على عدم النقل ، وكقوة المضمون في الكثير من مقاطعها ، بل في كلها ، وكتطابق مضمونها مع الأصول والقواعد ".[444]

و يستفيد من رواية زينب وهي صغيرة صحة تحمل المميز للرواية ، وجواز الاعتماد عليه إذا رواها بعد البلوغ، إضافة إلى مقامها الخاص عند أهل البيت. [445]

ويعتمد على كتاب (تفسير القرآن) المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري ، لاعتماد ابن بابويه الصدوق عليه ، خلافا لمحققي الأصوليين الذين خدشوا فيه لعدم وثاقة الرجلين الراويين للتفسير عن الإمام (ع) .[446] وذلك"لأن ابن بابويه قصد في (من لا يحضره الفقيه) الإفتاء والحكم بصحة والاعتقاد فيما هو حجة بينه وبين ربه ، واستخراج الأحاديث من الكتب المشهورة المعول عليها والمرجع – كما يقول في مقدمته .. ولأن (ابن بابويه) الصدوق كاف اعتماده في الحجية إذا لم تظهر لنا خدشة ، **ولأنه**

---

[440]– الشيرازي ، محمد: السبيل إلى إنهاض المسلمين ص٤٨

[441]– الشيرازي ، محمد: المرض والعلاج ص٨

[442]– الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص٦٠

[443]– الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص ٧–٩ ج ١

[444]– المصدر، ص ٥٥–٥٩ ج٢

[445]– الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص٦٠–٦١ ج٢

[446]– انظر: المسألة الثانية والعشرين من (مستمسك العروة الوثقى) للسيد محسن الحكيم و (فقه الشيعة) للخوئي.

عادل وخبر العادل حجة ، وان ابن الغضائري لم يخدش في هذا التفسير بل في تفسير آخر ، ولم نظفر بالمعارض القطعي لها ". [٤٤٧]

وبغض النظر عن المناقشة في المبادئ الأصولية والمنهج الأخباري الذي يؤمن به السيد محمد الشيرازي ، فانه يجيز الالتزام بتلك المبادئ التي تشكل مقدمة ضرورية لعملية الاجتهاد ، عن طريق التقليد ، ولا يوجب الاجتهاد فيها . [٤٤٨]

وهذه نقطة مهمة تكشف طبيعة الاجتهاد الذي مارسه السيد الشيرازي . ومع انه يستظهر حرمة التقليد في أصول الدين[٤٤٩] إلا ان منهجه الأخباري يحول بينه وبين الاجتهاد الدقيق في المسائل الأصولية والعقائدية ويكاد يقربه من تقليد السابقين .

سوف يكون لتلك النوافذ الواسعة – أو في الحقيقة : الأبواب الواسعة – التي فتحها الشيرازي على الأخبار أثر مهم على موقفه من:

١ — الفكر الشيعي الإمامي ، و الغلو في أهل البيت .
٢ — المشكلة الطائفية في العراق والعالم الإسلامي .
٣ — نظرية المرجعية الدينية و (ولاية الفقيه) وطبيعتها وحدودها .
٤ — طبيعة العمليات الاجتهادية ونتائجها المختلفة.

ففي موضوع الإمامة الإلهية لأهل البيت و(الاثني عشرية) يتقبل الشيرازي جميع الروايات الواردة في التراث الإمامي ويعتبرها من الضروريات التي لا تحتاج إلى دليل. [٤٥٠]

وفي موضوع وجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري ، يتقبل كذلك كل الروايات والقصص الواردة حول الموضوع ، دون أي نقد أو تمحيص أو دراسة أو مراجعة ، ويضيف إليها الروايات الشعبية التي يتناقلها الناس عن لقاء بعض العلماء بالإمام المهدي الغائب.[٤٥١]

---

[٤٤٧]- الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد ص ٤١

[٤٤٨]- المصدر، مسألة ٦٧ ص ٤٦٣

[٤٤٩]- المصدر، مسألة ١

[٤٥٠]- الشيرازي ، محمد: حول السنة المطهرة ص ٨٣

[٤٥١]-كلقاء الميرزا محمد حسن الشيرازي ووالده الميرزا مهدي الشيرازي ، مع الإمام المهدي في سرداب الغيبة في سامراء ، وقصة الشيخ محمد الكوفي الذي أمر السيد أبو الحسن الأصفهاني بالجلوس في الدهليز وإفتاء الناس بناء على لقاء له مع الإمام المهدي . الشيرازي ، محمد: رجال الدين بين الناس دائما ص ٢

وبالنسبة لنظرية النيابة العامة وولاية الفقيه وجواز التقليد ، فانه يعتمد على الروايات الواردة حولها، بدرجة كبيرة من الثقة [٤٥٢] بالرغم من اعتراف الفقهاء المحققين كالشيخ مرتضى الأنصاري والسيد أبو القاسم الخوئي بضعف تلك الروايات .

و نتيجة لإيمان الشيرازي بالمنهج الأخباري المتسامح في نقل الروايات وقبول الأخبار الضعيفة من دون نقد أو تمحيص و دون الالتفات إلى السند ، وقع في مطب الإيمان بكثير من الخرافات والأساطير وأقوال الغلاة ، فآمن بعلم الأئمة من أهل البيت للغيب .[٤٥٣] وبقدرتهم على اجتراح المعاجز.[٤٥٤]

وصدق بحكاية عودة الشمس للإمام علي بعد غروبها.[٤٥٥] وغالى كثيرا في منزلة السيدة فاطمة الزهراء، واعتقد أنها مفروضة الطاعة على جميع الخلائق من الجن والإنس والطير والوحش والأنبياء والملائكة، وأنها حجة حتى على الأئمة. وأن الله قد فوَّض إليها مع النبي والإمام علي أمور الخلق يحلون ما يشاءون ويحرمون ما يشاءون.[٤٥٦] وقال بأن للزهراء وللأئمة من أهل البيت الولاية التكوينية والتشريعية ، وذلك بمعنى ان زمام العالم بأيديهم فلهم التصرف فيه إيجادا وإعداما ، كما ان زمام الإماتة بيد عزرائيل ، وانهم الوسائط في خلق العالم والعلة الغائية له ، كما أنها وأنهم سبب لطف الله تعالى وإفاضته على العالم واستمرار قيام العالم بها وبهم .[٤٥٧] وانهم أحياء دائما ، لا فرق بين حياتهم ومماتهم. وانهم يعلمون ما كان وما يكون وما هو كائن . [٤٥٨]

وكما هو واضح فان الشيرازي يحلق عاليا في أجواء الغلو بأهل البيت، اعتمادا على الأدعية والزيارات والأحاديث الضعيفة ، دون أن يتوقف لحظة لكي يتأكد من سندها وصحتها، على طريقة متطرفي الأخباريين.

وقد انعكس موقفه المتطرف المغالي بأهل البيت، على نظرته إلى المشكلة الطائفية بين الشيعة والسنة ، وإمكانية حلها بصورة جذرية ، فبالرغم من إيمانه بالوحدة الإسلامية إلا انه عجز عن تقديم حلول ثقافية جذرية لإذابة الجليد بين الطائفتين الإسلاميتين ، واقتصر في حلوله على الدعوة للتعايش السلمي

---

[٤٥٢]- الشيرازي ، محمد: الاجتهاد والتقليد مسألة ١ و حول السنة المطهرة ص ٩٥ج١١١ الفقه

[٤٥٣]- الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ٨ و أجوبة المسائل المالكية١٠٣

[٤٥٤]- الشيرازي ، محمد: ممارسة التغيير ص ٦٥

[٤٥٥]- الشيرازي ، محمد: المسائل المتجددة ١٠

[٤٥٦]- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص ١٠ -١٧ج١ نقلا عن كتاب : عوالم العلوم ومستدركاتها مجلد فاطمة ج١

[٤٥٧]- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص ١٠ - ١١ و١٧

[٤٥٨]- الشيرازي ، محمد: من فقه الزهراء ص٢٠ و٢٣ و ٢٨ و٣٠ و٣٢ و ٣٦- ٣٨

والتعاون السياسي بين الطرفين ، واقترح في السنوات الأخيرة فكرة إنشاء مجلس للطوائف الإسلامية المختلفة ، يحكمون فيه بأكثرية الآراء. [٤٥٩]

ومع انه قام ببذل جهد كبير لتطوير نظرية ولاية الفقيه ودمجها بالشورى ، إلا انه لم يتوصل إلى تأصيل نظرية الشورى في فكر أهل البيت ، في مقابل نظرية الإمامة ، وظل يتمسك بالشورى في حدود أو تحت ظل ولاية الفقيه أو شورى الفقهاء. ولم يستطع الوصول إلى الحكم المدني والنظام البرلماني أو الفكر الجمهوري المتكامل.

ولو انه قام بأية خطوة لدراسة المصادر الشيعية بعد تهذيبها لربما كان قد وصل إلى نوع من التوحيد بين الطائفتين والتقريب بينهما ، وبناء فكر سياسي جديد يقوم على الشورى . غير انه كان من الصعب عليه ان يقوم بذلك لأنه التزم بقوة وبصورة تقليدية بنظرية المرجعية الدينية وولاية الفقيه الشيعية ، ومن هنا لم يجد أية إمكانية عملية للحوار مع الفكر السني ، القائم أساسا على الإيمان بنظرية الشورى ورفض نظرية النص والتعيين.

ب – المرجعية الدينية وآفاق التطور

حين بدأ السيد محمد الشيرازي نشاطه الإسلامي في الخمسينات من القرن العشرين، كان في بداية العشرينات من عمره ، وكان هدفه الأول هو إيقاف المد الثقافي الغربي "الاستعماري" ومقاومته والتشبث بالأصالة الإسلامية ، ولذلك فقد رفض كل شيء يمت إلى الغرب ، ورفض أي حل وسط أو أية محاولة للتوفيق بين الإسلام والغرب ، معتقدا بكمال الإسلام ومؤكدا على عدم الحاجة إلى أي تطوير أو استيراد لأي قانون من "الغرب الكافر" .

ولذلك انتقد الشيرازي بعض المفكرين المسلمين الذين يحاولون التوفيق بين الحضارة الغربية والإسلام أو تغليف الشيوعية أو الاشتراكية أو القومية أو الديموقراطية بالإسلام ، واعتبر ذلك محاولة لترقيع الإسلام ونوعا من الشرك وتوفيقا بين الاثنين على حساب الإسلام ، وانه أقرب إلى غير الإسلام منه

---

[٤٥٩]- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٦٩ ج١٠١ و ممارسة التغيير ص ٩٩ وكيف نجمع شمل المسلمين ص ٥-١٢

إلى الإسلام .[٤٦٠] وقال: " لا حلول وسط بين الإسلام وغير الإسلام ، ولا صورة للتوفيق والمجاملات على حساب الإسلام". [٤٦١]

ومن هنا فقد رفض الشيرازي الديموقراطية الغربية والأنظمة الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية والبنوك الربوية والقوانين الحديثة المختلفة التي سنتها الدول الإسلامية ، كما رفض الإصلاح الزراعي الذي قامت به حكومة عبد الكريم قاسم وحكومات إسلامية أخرى ، وأصر على المحافظة على المرجعية الدينية باعتبارها النظام السياسي الإسلامي الشرعي الوحيد .

وبالرغم مما كان يبدو بوضوح من ان بعض القوانين والمفاهيم الإسلامية الموروثة بحاجة إلى مراجعة ونظر والتأكد مما إذا كانت حقا تمثل الإسلام و تستند إليه أو كانت تستند إلى مفاهيم وأفكار منحرفة وخاطئة ، إلا ان السيد الشيرازي كان يعتقد ان الصورة التي ورثها أو حملها عن الإسلام ، تمثل الأصالة الإسلامية التي لا تقبل المناقشة أو التشكيك. وبالرغم من ان الفكر الإسلامي كان ينقسم إلى مذاهب وتيارات عديدة ويضم اجتهادات مختلفة ، إلا ان الشيرازي – فيما يبدو – كان يعتقد بصواب الفكر المذهبي الذي يحمله وخطأ المذاهب الأخرى .

وفي حين كان جمال الدين الأفغاني – مثلا – يعتقد بأن إثارة قضية الخلافة بعد وفاة النبي أمر يضر المسلمين في الوقت الحاضر ولا ينفعهم ، و يطالبهم بتجاوز الخلاف الطائفي العقيم ، و ينتقد كثيرا من الممارسات والشعائر الحسينية [٤٦٢] فان الشيرازي كان يعتقد بأهمية التركيز على بحث القضايا المذهبية والتاريخية الموروثة ، ولم يجد حاجة لمراجعة الأسس التي يقوم عليها المذهب الشيعي الإمامي الاثنا عشري .

ورفض الشيرازي أيضا الدعوة إلى تجديد الفقه واتهم الذين يطالبون بذلك انهم يتظاهرون بتطبيق الإسلام ولكنهم يستوردون المناهج الجاهزة من الشرق أو الغرب ، و يغيرون الاسم فقط ، تحت شعار (تجديد الفقه) أو عدم كفاية الفقه القديم لمتطلبات العصر . وانهم لا يختلفون عمن ينادي بعدم صلاحية الإسلام للعصر كالشيوعيين والبعثيين والقوميين والعلمانيين ، في أنهم لا يمتلكون الجرأة للتعبير عما يريدون ، فيلجئون إلى شعار (تجديد الفقه). [٤٦٣]

---

[٤٦٠]– الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص ١٥٥

[٤٦١]– الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص ١٥٣

[٤٦٢]– الوردي ، علي: لمحات اجتماعية ص ٣١٣ ج٣

[٤٦٣]– الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص ٢٦٠

و رفض الشيرازي في البداية أية مرونة أو تطور في القوانين الإسلامية ، كتشريع أحكام أو فرض ضرائب أو سن حدود جديدة ، لأن التشريع بيد الله سبحانه ، وليس بأيدينا حتى نشرع ما نشاء.[٤٦٤]

وحين توقف عند موضوع التمييز في توزيع الخمس والزكاة بين " السادة" من أبناء الرسول الأعظم وغيرهم من عامة الناس كما يقول الفقه الشيعي .وهو ما كان محل انتقاد من قبل الكثيرين من الجيل الجديد باعتباره تمييزا لا مبرر له ، دافع عن الموضوع بقوة وبرره بأعذار كثيرة. [٤٦٥]

ولكن بعد مسيرة طويلة من التفكير والاجتهاد والتجربة والنظر في مختلف جوانب الحياة ، أبدى الشيرازي شجاعة فائقة ومرونة علمية وعملية في معالجة القضايا الاجتماعية ، وعاد فاقترب من الفكر الإنساني الحديث ومن مسألة تجديد الفقه ، فأعاد النظر في كثير من المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يرفضها في السابق رفضا شديدا ، فاقترب من الديموقراطية والتعددية الحزبية والمجالس البرلمانية والبنوك الربوية وقوانين العمل والعمال والإصلاح الزراعي وما إلى ذلك .

فتح الشيرازي باب التطور والتجديد في كثير من الأمور الفقهية ، على قاعدة (الأهم والمهم) والنظر إلى الأحكام الأولية والثانوية ، والمحافظة على سمعة الإسلام وحماية الوحدة الوطنية . واستشهد بسيرة الرسول الأعظم (ص) و الإمام علي في ترك بعض الأحكام حفاظا على وحدة المسلمين . وتوصل إلى : ان الأحكام الإسلامية في باب الحكم ليست جامدة حرفية ، والى ضرورة جمع الأحكام الأولية بالأحكام الثانوية مثل قاعدة (الأهم والمهم) وقاعدة (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) وقاعدة (الإسلام يعلو) وقاعدة (تقوية المسلمين وعدم جواز تضعيفهم) و (ما من شيء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه) و (تأليف القلوب) و (وحدة الصف وتوحيد الكلمة) . وما إلى ذلك من القواعد التي يجب على الدولة الإسلامية مراعاتها جيدا ، من أجل بقاء الدولة وسلامة المجتمع. [٤٦٦]

وانطلاقا من تلك القواعد نبه الشيرازي إلى ضرورة المحافظة على الهدوء والسلام والتدرج في عملية الانتقال من الأحكام الوضعية إلى الأحكام الشرعية ، عند قيام الدولة الإسلامية ، لكيلا يحدث رد فعل سلبي يؤدي إلى تمكن الأعداء من الإطاحة بالدولة الإسلامية أو حدوث الفوضى بسبب عدم استيعاب

---

[٤٦٤]- الشيرازي ، محمد: إلى حكم الإسلام ص ٨٩-٩٠ ، عام ١٩٦٢

[٤٦٥]- الشيرازي ، محمد: عبادات الإسلام ، هكذا الإسلام ص ٣٣٠ و الاقتصاد ص ٣٩ و٤٥ ج٢

[٤٦٦]- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص٢١٥ و ممارسة التغيير ص ٩٣

الأمة للتغير المفاجئ ، مما يوجب انفضاض الناس وإيقاف المد الإسلامي ، فان ملاحظة ذلك أهم من تطبيق بعض الأحكام الإسلامية الجزئية في الفترة الانتقالية .[٤٦٧]

وهذا ما فتح لدى الشيرازي مجالا خصبا للتطور والتجديد وإعادة النظر في كثير من الأحكام والأفكار والقوانين "الإسلامية" بسبب من الخطأ في الاجتهاد أو عدم التطابق الخارجي أو تغير الأولوية أو تبدل المصلحة ، حيث اعترف بوجود بدائل عصرية تطبيقا للكليات الإسلامية على الصغريات الخارجية .[٤٦٨]

وقد انتقل الشيرازي من الأحكام الأولية إلى الأحكام الثانوية في كثير من الأمور ، فقد انتقد الجمارك بالأحكام الأولية ثم أجازها بالأحكام الثانوية ، وانتقد الإصلاح الزراعي بالأحكام الأولية ثم أجازه بالأحكام الثانوية.

وقام الشيرازي بنفسه بالتوفيق بين الديموقراطية وبين الإسلام ، فاعتبرها شبيهة بالشورى وعودة إلى الفطرة الإنسانية في طريقة الحكم وأنها تشكل أحد أسباب التقدم الغربي والسيطرة على العالم .[٤٦٩] كما أعاد النظر في الإصلاح الزراعي فاعتبره جائزا أو واجبا .

و أعاد النظر في مسألة التمييز في توزيع الخمس ، وقدم نظرية جديدة تخالف ما اشتهر بين الفقهاء الشيعة ، تقوم على العدالة والمساواة بين السادة أبناء الرسول وغيرهم.[٤٧٠] وذلك خوفا من انفضاض الناس عن الإسلام.[٤٧١]

وبالرغم من ان الشيرازي ظل ملتزما بموقفه السلبي من تولي المرأة للحكم والقضاء والمرجعية الدينية، إلا انه ناقش في أدلة المنع التي يستند الفقهاء إليها في ذلك الحكم ، فضعف بعض الروايات الواردة في هذا الشأن واتهم بعضا آخر بعدم الوضوح في الدلالة ، وشكك في دليل الإجماع المدعى فقال انه محل نقاش وغير ثابت .[٤٧٢]

٤٦٧- الشيرازي ، محمد: الحكم في الإسلام ص ٢٠٧و انظر أيضا: الحكم في الإسلام ص ٢٠٩ و الحكم في الإسلام ص ٢١٠ ، الكويت ١٩٧٨

٤٦٨- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ص٢٦٥

٤٦٩- الشيرازي ، محمد: الغرب يتغير ص ٢٦-٢٧ ، عام ١٩٩٤

٤٧٠- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٦٧ ج٢

٤٧١- الشيرازي ، محمد: الاقتصاد ص ٥٧-٥٨ و٥٩ ج٢

٤٧٢- الشيرازي ، محمد: الدولة الإسلامية ، الفقه ص ٩٦-٩٩ ج ١٠٢

لقد حاول الشيرازي أن يكون واحدا من مجددي عصره ، وذلك بالجمع بين الإسلام والعصر الحديث ، واهتم بالإفتاء في المسائل الحادثة.[٤٧٣] و اجتهد في كثير من الأمور وأعاد النظر في قضايا عديدة وتوصل إلى تحليل ما كان يعتبره محرما أو مخالفا للشريعة الإسلامية ، وذلك بالنظر إلى الواقع وملاحظة الأهم والمهم، ولكنه بقي في مسائل أخرى رئيسية محافظا على موقفه الأول ، فلم يتطور ولم يبدل موقفه منها ، كموضوع المرجعية وحصر الاجتهاد في (مراجع الدين) فضلا عن الموقف من القضايا الطائفية والمذهبية ، وذلك يعود إلى اتباعه للمنهج الأخباري ، والتقليد في المسائل الأصولية والعقائدية ، وعدم ممارسته الاجتهاد أو النظر في تلك الأمور ، أو خوفه من طرح تلك القضايا لتأثيرها على وضعه (المرجعي) والسياسي ، وربما لو أتيحت له الفرصة للاجتهاد ودراسة الأمور العقائدية وإعادة النظر في القضايا التاريخية ، لقدم إلينا نتائج جديدة مثيرة ، وفتح آفاقا رحبة للتطور والتجديد.

والمهم في هذه العملية ان بعض (الفقهاء) الذين يحصرون الاجتهاد في أنفسهم في داخل الحوزة ، يفترضون انهم أعلم دائما من عامة الناس أو من الخبراء المختصين ، وأقدر على استنباط المسائل الحادثة أو التشريع ، ولذلك يرفضون ممارسة الاجتهاد من قبل عامة الناس أو ممثلي الشعب من خلال مجالس الشورى.[٤٧٤] وهو ما يبرر اشتراط الشيرازي دائما لموافقة (الفقهاء أو شورى الفقهاء) على عدد من الأحكام الثانوية (كالبنوك الربوية) ، وعدم جواز اتخاذ قرار بشأنها بصورة مستقلة من قبل عامة الناس ، ولكن إذا تبين لنا قدرة الناس على الاجتهاد الميداني ومعرفة الصالح من الأصلح أو الأهم والمهم أكثر من (الفقهاء) التقليديين ، أو قلنا بأن الخبراء المختصين (في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية) أعلم من (الفقهاء) التقليديين الذين يمارسون الاجتهاد بشكل عام وسطحي أو محصورا في الأمور العبادة ، كما حدث مثلا في تشريع قانون الإصلاح الزراعي في العراق ، فإننا سوف نفتح نافذة على حرية الاجتهاد في المجتمع ونخرجه من إطار المؤسسة الدينية ، ونخطو نحو رفع يد (المرجعية الدينية) عن عملية التشريع أو التنفيذ. وعندها سوف نقترب أكثر من جوهر الشورى و الديمقراطية.

ج – مستقبل المرجعية الدينية في العراق

---

[٤٧٣]- وذهب بعيدا بافتراض مسائل خيالية لم تحدث بعد ، وتصور الحكم الشرعي لها . انظر : مسائل متجددة : حول الاستنساخ البشري ، مسألة رقم ٢١ و ٤٤ و ٩١ و ٩٦ و١٤٨و٣٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و ٦١١ و٦١٢ و ٦٨٩ و ٦٩٩و٧٠٠

[٤٧٤]- راجع:الشيرازي ، محمد: أجوبة المسائل الفرنسية ص ٢٤

لئن كان مراجع الشيعة في العراق في بداية القرن العشرين قد قادوا العمل الوطني والمقاومة ضد الاحتلال البريطاني فانهم قد وضعوا اللبنات الأولى للدولة العراقية الحديثة القائمة على الملكية والبرلمان، ولم توجد أية إشارة إلى انهم كانوا يعتزمون بناء دولة شيعية خاصة لهم في العراق ، صحيح انهم اظهروا مقاومتهم لمشروع الدولة التابعة للاستعمار وطالبوا بالاستقلال التام واستطاعوا ان يعرقلوا إلى حد ما خطط الحكومة لعقد اتفاقية الانتداب مع بريطانيا ، إلا انهم انزووا بعد ذلك عقودا من الزمن وابتعدوا عن التدخل في الشؤون الداخلية العراقية ، وبرز منهم بعض المراجع العراقيين الذين حاولوا ان يخففوا من طغيان الحكام الطائفيين ويحققوا قدرا من العدالة لجماهيرهم الشيعية المحرومة في العهد الملكي.

وفي الوقت الذي كان المراجع يخوضون صراعا مع السلطة من أجل تحقيق العدالة والمساواة للشيعة وعموم الشعب العراقي ، أرعبتهم الموجة الشيوعية والثقافية الغربية ودفعتهم للمقاومة والعمل، حيث برز السيد محمد الشيرازي حاملا مشروعا راديكاليا رافضا للحداثة الغربية ووجود النظام العراقي ككل وداعيا إلى تغييره وبناء دولة (المرجعية الدينية).

وإذا كان الشيرازي قد ابعد عن العراق في بداية السبعينات فقد حمل لواء المرجعية في تلك الفترة السيد محمد باقر الصدر الذي قتل عام ١٩٨٠ قبل ان ينجح في إقامة دولة إسلامية شيعية. ولكن مشروع (الدولة المرجعية) لم يجهض بوفاته وإنما خبا تحت الرماد وظهر مرة أخرى في التسعينات على يدي المرجع السيد محمد محمد صادق الصدر الذي تولى المرجعية بعد وفاة الخوئي في التسعينات ، واستطاع ان يعيد إنتاج النظرية تحت شعار (الولي الفقيه) ويجمع حوله قطاعات كبيرة من المواطنين. وان كان الصدر الثاني قتل في عام ١٩٩٩ قبل ان يبلور نظريته إلى مشروع سياسي متكامل ، إلا ان نظرية (القيادة المرجعية) لا تزال تحتل مكانة كبيرة في قلوب شرائح واسعة من الجماهير الشيعية في العراق ، ومن الممكن ان تولد مرة أخرى في أي يوم في المستقبل بعد تفجر ثورة شعبية عارمة.

ولئن ذهبت حظوظ السيد محمد الشيرازي في قيادة الساحة العراقية مع وفاته في مدينة قم في اليوم الثاني من شوال ١٤٢٢هـ المصادف ١٧ كانون الثاني ٢٠٠١، إلا ان نظرية (ولاية الفقيه) لا تزال حية و يمكن ان تلعب دورا كبيرا في العراق في المستقبل كما لعبت دورا عظيما في إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران ، وإذا لم يكن من المرجح في المدى المنظور، وفي ظل الحكم العسكري، ان تنجح في إقامة نظام سياسي في العراق إلا إنها يمكن ان تلعب على يدي أي مرجع في المستقبل، وفي ظل حكومات ديموقراطية ، دورا موازيا للسلطة المركزية في بغداد ، ومن الممكن ان تؤثر على العملية التشريعية أو تهيمن عليها أو تشكل قوة ضغط رئيسية في العراق.

ومن هنا يتخوف البعض من إقامة المرجعية دولة في داخل الدولة العراقية أو فوقها ، وهذا صحيح عندما تكون الدولة العراقية مغتصبة من قبل العسكر أو حزب معين أو طائفة خاصة. إذ يبدو أن الشيعة بقيادة المرجعية يمارسون حقهم الطبيعي في التمرد على السلطة الظالمة اللاشرعية ، ولكن المخاوف قد تستمر مع قيام نظام ديموقراطي قد لا تعترف به المرجعية ، بل قد تلتهم المرجعية أي نظام ديموقراطي يمكن ان يقوم في العراق ، وذلك لهيمنتها على الغالبية الشيعية هيمنة روحية وسياسية، كما هو الحال في الجمهورية الإيرانية التي هيمن المرشد فيها على جميع المؤسسات الدستورية من رئاسة جمهورية ومجلس شورى وهيئة قضاء .

وهذا ما قد يفسر من جهة أخرى اعتصام الأقلية السنية الخائفة ، بقوة العسكر ، ورفضها لأجراء أية انتخابات ديموقراطية تكون فيها هي الخاسر الأكبر.

وتزداد هذه المخاوف في ظل الاستقطاب الطائفي بين الشيعة والسنة وميل الشيعة إلى قيادة المرجعية الدينية المغرقة في المذهبية. مع أن التاريخ الحديث أثبت قدرة القيادات السنية على شق النخبة والجماهير الشيعية في ظل الحياة الديموقراطية ، وان كل الدلائل تشير إلى قدرتها أيضا على استقطاب قطاعات كبيرة من الجماهير الشيعية التي ترتبط بأحزاب قومية ويسارية ويمينية مختلفة.

ومن الواضح ان السياسة الديكتاتورية للحكومة العراقية (البعثية) لعبت وتلعب دورا غير مباشر في تقوية المرجعية ودفع الجماهير الشيعية للالتفاف حولها كقطب سياسي ثوري مضاد للديكتاتورية. في حين ان من المعتقد أن دور المرجعية يمكن أن يتقلص في أجواء الحرية والديموقراطية وقيام حركات سياسية حرة.

والسؤال الآن هو هل يمكن ان يتخلى الشيعة عن مشروع الدولة المرجعية الدينية؟ ويقبلوا بمؤسسات دولة ديموقراطية حديثة؟ وهل يمكن ان يتجردوا من هويتهم الطائفية ؟ أو يبعدوها على الأقل عن المجال السياسي؟ لكي لا نقول استعدادهم للخضوع إلى قيادة سنية والذوبان في نظام حكم سني؟

إن المشكلة الطائفية تشكل عقدة حقيقية في السياسة العراقية ، ومن دون حلها حلا جذريا يتفق عليه جميع المواطنين سوف تظل المشكلة السياسية قائمة في العراق .. واعتقد أن حل العقدة يبدأ بتطوير المرجعية والفكر المرجعي، والتسليم بأن نشوء المرجعية الدينية لدى الشيعة الامامية الاثني عشرية ، كان في ظل عقيدة الانتظار للإمام الثاني عشر الغائب وتحريم إقامة الدولة في (عصر الغيبة) وقد غلب على المرجعية الطابع الفردي لمحدودية النشاطات التي كان يقوم بها المراجع سابقا، أما وقد تطورت المرجعية إلى شكل دولة، كما هو الحال في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، فلا بد من التخلي عن الإطار القديم والتشبث بالجوهر ، وهو تكوين الدولة على أساس العلم والإيمان ، وبناء مؤسسات دستورية ترتكز على قاعدة الشورى والانتخاب الحر ، و إيكال عملية التشريع إلى مجلس شورى منتخب من الأمة ، بينما

توكل عملية التنفيذ إلى قيادة منتخبة كذلك ، وتجاوز المخلفات الطائفية القديمة بتكوين نظام سياسي يمثل الشعب العراقي، وأي شعب مسلم آخر ، بعيدا عن الانتماء الطائفي أو العصبيات الضيقة.

تكمن العقبة الرئيسية للوصول إلى هذا النظام ، في فكر (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي) والولاية المطلقة التي يقول بها بعض الفقهاء لأنفسهم على الأمة ، من دون الحاجة إلى اخذ رأيهم، وهذه نظرية تبتني على مجموعة أقاويل يقف على رأسها القول بوجود الإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر) ، وهي تحتاج إلى مزيد من البحث والتحقيق وإعادة النظر. وقد حاول الشيرازي التحرر من هذه النظرية والتقدم خطوة إلى الأمام وذلك بالجمع بين الشورى وولاية الفقيه ، ولكنه لم يصل إلى ولاية الأمة على نفسها أو إقامة نظام الشورى بصورة مستقلة.

وإذا أمكن فصل هذه الفكرة (الإمامة والولاية) عن الفكر الشيعي الجعفري ، فان عقدة كبيرة في الخلاف الطائفي بين الشيعة والسنة يمكن ان تتلاشى ، ويتم الاندماج الكامل بين الطائفتين ، عبر انتخاب قيادة واحدة والتزام فكر سياسي واحد قائم على الشورى وحق الأمة في انتخاب الإمام.

وفي الحقيقة إن الفكر السياسي الشيعي المعاصر تخلى عن أهم شروط نظرية الإمامة القديمة كالعصمة والنص والوراثة العمودية ، وآمن بنظرية الشورى والجمهورية الإسلامية ، ولكنه لا يزال يعاني من بعض مخلفات نظرية الإمامة كالإيمان بوجود الإمام الثاني عشر الغائب والنيابة العامة للفقهاء عن ذلك الإمام ، وهو ما يسبب بعض التعثر في المسيرة الديموقراطية ، وقد عانى المرجع الكبير السيد محمد الشيرازي (رحمه الله) من ديكتاتورية المرجعية الدينية في إيران ، كثيرا وحاول جاهدا أن يبحث عن حل لتلك الأزمة الديكتاتورية ، ولكنه لم يضع إصبعه على جوهر المشكلة، ولم يبحث نظرية الإمامة ولا مسألة ولادة الإمام الثاني عشر وغيبته المزعومة. وقد وجهت له رسالة بهذا الشأن وطلبت منه أن يقوم بمراجعة كتابي (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه) ولكنه انتقل إلى العالم الآخر دون أن يجيبني بكلمة سلبية أو إيجابية ، وحمل معه إلى القبر سراً كبيراً لا يعلمه إلا الله تعالى.

ملاحق

رسالة رقم ١

دعوة لإعادة النظر في موضوع وجود الإمام الثاني عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة المرجع الديني الكبير الإمام السيد محمد الشيرازي دام ظله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأبقاكم لنصرة دينه الحنيف

سيدي الكريم

لا شك أنكم تدركون أهمية موضوع التاريخ ، والتاريخ الإسلامي الشيعي بالذات ، وتشكيله جزءا من عقيدتنا حول أهل البيت (ع) وان هذه العقيدة التاريخية وما تحمله من نظرة إلى أئمة أهل البيت تشكل مقدمة أو قاعدة أساسية للفقه ، وان الاجتهاد في الفقه لا يمكن ان يتم بصورة صحيحة إلا بعد الاجتهاد في العقيدة والتاريخ وخاصة فيما يتعلق بنظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت ووجود أو عدم وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري).

وكما تعرفون فقد تربينا على أيديكم منذ الصغر وآمنا بالمذهب الشيعي الإمامي الاثني عشري ، وقد قمنا منذ عدة سنوات بقراءة التاريخ الشيعي وأحاديث أهل البيت (ع) بدقة ووجدنا نوعا من الخلط بين تراثهم العظيم وبين أفكار الفلاسفة والمتكلمين والغلاة الذين كانوا يدعون تأييد الأئمة لهم أو ينسبون أقوالهم الباطلة إليهم (عليهم السلام) من خلال اصطناع الأحاديث الكاذبة ووضعها على لسانهم.

وبالرغم من سهولة التمييز بين أحاديث أهل البيت (ع) وبين الأحاديث الموضوعة المنسوبة إليهم كذبا ، وذلك من خلال عرضها على القرآن الكريم وعلى الأحاديث الصحيحة الثابتة ، والتأكد منها من خلال دراسة سندها ومعرفة رجالها وإمكانية التعرف على الكذابين والوضاعين والغلاة وإسقاط رواياتهم.. وكذلك من خلال المقارنة التاريخية. بالرغم من ذلك فانه مع الأسف الشديد غلب التقليد على بعض علمائنا الذين تأثروا بالمتكلمين وآمنوا بأفكارهم الباطلة، فاستساغوا الروايات الضعيفة الكاذبة ولم يأبهوا لضعف سندها وانحراف رواتها ، ولم يتعبوا أنفسهم كثيرا في دراسة تلك الروايات من جوانبها المختلفة تحت حجة أنها ضرورية وبديهية ومسلمة، كما أغمضوا أعينهم عن قراءة التاريخ ، وراحوا يشيحون بوجوههم عن الحقائق البارزة ويحاولون إنكارها أو تأويلها أو إهمالها.. وراحوا يصرون على التشبث بنظرياتهم الفلسفية البعيدة عن أهل البيت.

ودأب بعض العلماء المجتهدين في الفقه والأصول والمقلدين في موضوع العقيدة والتاريخ على ادعاء" الاجتهاد المطلق" ومعرفة أسرار الدين ، فضلوا وأضلوا .

وكانت ثقتي بكم – ولا تزال - كبيرة في أن تولوا التاريخ الشيعي العقائدي أهمية كبرى في مسيرتكم الاجتهادية وتقوموا بدراسة الروايات وتصفيتها من الدخيلة والضعيفة والموضوعة ، ثم تقارنوا بين الأحداث التاريخية وتفسروها تفسيرا علميا صحيحا ، بلا تأويل تعسفي ولا إنكار أولي..

واعتقد أن المشكلة الكبرى التي تحول دون التوصل إلى اجتهاد سليم واستنتاجات دقيقة هو التشبث بالنظرية التقليدية الموروثة منذ تكون الفرقة الاثني عشرية في القرن الرابع الهجري ، والتصديق بالأحاديث التي وضعت ذلك الحين على لسان الرسول الأعظم والأئمة من أهل البيت في أن الأئمة اثنا عشر وهم فلان وفلان ، كما ورد مثلا في: (سليم بن قيس الهلالي) الموضوع ، الذي ظهر في ذلك العصر.. ولو قمنا أولا بدراسة أحاديث " الاثني عشرية" وتحققنا منها واحدا واحدا ، وهي تبلغ حوالي مائتي رواية ، ذكرها الخزاز في (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) لوجدنا أنها جميعا روايات ضعيفة ومكذوبة ولم يكن لها أثر قبل ذلك الحين ، ولأدركنا عدم صحة ذكر النبي للأئمة القادمين من بعده بأسمائهم وصفاتهم واحدا بعد الآخر ..

ولو راجعنا كتب الكلام الشيعية المؤلفة في القرنين الثاني والثالث الهجريين لوجدنا أنها لم تكن تعرف نظرية تحديد الإمامة في اثني عشر إماما فقط ، بل كانت تعتقد باستمرار الإمامة إلى يوم القيامة ،وكذلك لو راجعنا الروايات الكثيرة السابقة المروية عن الشيعة الامامية في القرون الثلاثة الأولى لوجدنا أنها أيضا تؤكد استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب إلى يوم القيامة ، وهذا ما يتنافى مع تحديدهم من قبل في اثني عشر واحدا فقط..

وإن ما يؤكد هذه الحقيقة: (حقيقة عدم تحديد أسماء الأئمة من قبل) وتكوين النظرية الاثني عشرية في القرن الرابع ، هو عدم معرفة الأئمة بالضبط لأسماء خلفائهم ، كما حدث مع الإمام الصادق (ع) الذي أوصى في البداية إلى ابنه إسماعيل ، ثم أحجم عن الوصية بالإمامة إلى أي أحد من أولاده وترك الأمر غامضا ولحين الوفاة ، مما أدى إلى تفرق الشيعة الامامية وقول معظمهم – ما عدا الإسماعيلية والناووسية – بإمامة ابنه الأكبر عبد الله الأفطح ، وربما لو كان يكتب لعبد الله الحياة الطويلة من بعد الصادق أو كان له أولاد ، لسارت النظرية الامامية في أعقابه وأعقاب أعقابه إلى يوم القيامة بعيدا عن الإمام موسى بن جعفر ، كما سارت في إسماعيل وأبنائه .

وقد أدى عدم معرفة الأئمة لخلفائهم من قبل، إلى ظهور نظرية (البداء) – حتى على حسب التفسير القائل : بالظهور من الله – وذلك لتفسير ظاهرة الوصية لرجل ثم العدول عنه بعد موته ، وقد تكررت الظاهرة مع الإمام الهادي (ع) الذي أوصى إلى ابنه السيد محمد ، ثم عدل عنه إلى ابنه الحسن

العسكري ، بعد وفاة أخيه مبكر ، ولو كان ثمة قائمة مسبقة بأسماء الأئمة معروفة من قبل ومنذ أيام الرسول الأعظم (ص) لصعب جدا على أبناء الأئمة وإخوانهم ادعاء الإمامة دون المعينين المعروفين ، ولبعد جدا اختلاف الشيعة يمينا وشمالا، ووقوعهم في حيرة وغموض.. ولما كان هناك أي داع للسؤال من أي إمام عن الخليفة من بعده والإلحاح عليه بشدة في طلب الجواب ، ورفض الأئمة الجواب عادة إلا بالعلامات والإشارات والمواصفات كقولهم: إنها في الأكبر، مثلا ، ولما مات تلامذة عظام للأئمة كزرارة بن أعين ، وهم لا يعلمون من هو إمام الزمان.

ولا يمكن أن نفسر ادعاء محمد بن الحنفية وزيد ومحمد بن عبد الله بن الحسن ، وأحمد بن موسى بن جعفر ، وجميع أبناء الأئمة وإخوانهم وأبناء عمومتهم للإمامة في القرون الثلاثة الأولى ، بالعناد واتباع الهوى والشهوات ومخالفة أوامر الله والرسول وإهمال القائمة المحددة من قبل بأسماء الأئمة الاثني عشر .. وهم كانوا على درجة كبيرة من التقوى والورع والصلاح والجهاد في سبيل الله.

وأخيرا فان عدم ظهور الإمام الثاني عشر وعدم وجود أدلة كافية وقوية وصحيحة عليه ينسف حكاية "الاثني عشرية" ويعيدنا إلى الوراء للتساؤل في ما إذا كانت نظرية الإمامة الإلهية هي حقا نظرية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام؟ أم هي من صنع الفلاسفة والغلاة والمتكلمين؟

ومن المعروف أن نظرية الإمامة الإلهية ترتكز على فلسفة (العصمة) وضرورة اشتراطها في الإمام ، أي الحاكم والرئيس والمنفذ للشريعة الإسلامية ، وذلك بناء على القول في الإطلاق لولاة الأمر في الخير والشر والحق والباطل ، حسبما يقول المتكلمون ، وخاصة هشام بن الحكم الذي ابتدأ القول بالعصمة.

وهذا ما يسميه المتكلمون : بالدليل العقلي ، وهو في الحقيقة ليس دليلا عقليا بحتا وليس دليلا فطريا ، وإنما يقوم على تأويل نص معين ، والقول بالإطلاق ورفض النسبية في الطاعة الواردة في الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) وعلى أية حال فقد قال المتكلمون الذين آمنوا باشتراط العصمة في الإمام بضرورة تعيينه من قبل الله بعد ان قالوا بعجز الأمة عن اكتشاف الإمام المعصوم وعدم إمكانية الشورى لأن تكون طريقا شرعيا لانتخاب الإمام، وضرورة حصر الإمامة في أهل البيت وانتقالها بالوراثة في ذرية علي والحسين إلى يوم القيامة.

وقد أول المتكلمون واختلقوا روايات تفيد النصب من الرسول للإمام علي بن أبي طالب (ع) ثم حصروا الإمامة في أولاد الحسين دون أولاد الحسن ، بلا أي دليل مقنع.. ثم وقعوا في مشكلة التعرف على الإمام بعد الإمام ، خاصة إذا لم يكن يوجد عليه نص واضح ، كما لم يكن يوجد أي نص من الحسين على ابنه علي زين العابدين ، فاخترعوا نظرية (المعجزة) كطريق لإثبات إمامة هذا أو ذاك،

وادعى الغلاة نزول الوحي والملائكة على الأئمة والتحدث معهم، وقالوا بنظرية (الجفر والنكت والنقر وعمود النور والإلهام) وما إلى ذلك ، وبالرغم من تناقض ذلك مع القرآن الكريم في أكثر من موضع ، من حيث ادعاء علم الغيب الذي لا يعلمه الله ولم يعلمه إلا بعض رسله ، وفي بعض الأمور فقط (ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير).

وإذا ابتعدنا عن نظريات الفلاسفة والمتكلمين والغلاة، واستطعنا أن نكشف كذب رواياتهم وزيفها ، وعدنا إلى أهل البيت (ع) والى أحاديثهم المتواترة الثابتة في أمهات كتبنا ، والتي تنفي العصمة عنهم وترفض الغلو وتحذر المتكلمين من (الكلام) ولم نؤولها تعسفا وعنادا ، لوجدنا أنهم أقرب إلى نظرية الشورى القرآنية العقلائية وأنهم كانوا يؤكدون على ضرورة انتخاب الإمام من قبل الأمة ويلعنون من يقوم باغتصاب الأمة أمرها ويتولونها من غير مشورة ..

ويكفي لترجيح نظرية الشورى والإيمان بوهمية نظرية النص مرور أكثر من ألف عام من تاريخ الأمة الإسلامية مع عدم وجود إمام ظاهر معين من قبل الله وعدم وجود حل آخر سوى نظرية الشورى ، عمليا ، وربما ستمضي مئات أو آلاف أو ملايين السنين إلى يوم القيامة مع عدم ظهور مصداق واحد من مصاديق نظرية النص .. وهذا ما يدعونا إلى التفكير بجدية وإعادة النظر مرة أخرى في عقائدنا الموروثة التقليدية ويدفعنا للاجتهاد في قراءة التاريخ والعقائد على أساس القرآن الكريم والعقل والأحاديث الصحيحة الثابتة.

ومن هنا فإني اعتقد أنكم تتفقون معي في الرأي على ضرورة إطلاق لقب "المجتهد" على من يجتهد في العقائد والتاريخ ، قبل ان يجتهد في اللغة والأصول والفقه ، دون من يقتصر على الاجتهاد في المراحل السطحية الأخيرة التي تتأثر سلبا أو إيجابيا بالمراحل الأولى الأساسية ، وان إعادة بناء الحضارة الإسلامية من جديد يتطلب القيام بعملية اجتهاد كبرى أساسية وجذرية في العقائد والأصول الأساسية.

كما أرى أن سماحتكم الكريمة بما عرف عنكم من جد واجتهاد وذكاء ، أقدر الناس على القيام بذلك.

وفقكم الله ورعاكم وأسألكم الدعاء

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ولدكم : أحمد الكاتب

لندن في ٣ رجب ١٤١٤ هـ

رسالة رقم ٢

دعوة لإعادة النظر في حكم صلاة الجمعة

سماحة الإمام السيد محمد الشيرازي حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فقد تسنى لي خلال السنوات الماضية ان أقوم بإلقاء نظرة على معظم أمهات كتب الفقه الشيعية خلال ألف عام ، وان أقارن بين آراء العلماء الأعلام فيما يتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية .. وقد وجدت أثناء البحث سيادة نظرية " التقية والانتظار" في القرون الأولى من (عصر الغيبة).. وان تلك النظرية كانت تحرم وتعطل كل ما يتعلق بالدولة في (عصر الغيبة). كما وجدت كثيرا من العلماء المتقدمين والمتأخرين يحاولون التملص من تلك النظرية اللامعقولة والمخالفة للقرآن الكريم والفطرة والواقع . وقد توجت محاولاتهم الجريئة بالقول في القرون الأخيرة.. بنظرية ولاية الفقيه، واستطاعوا بذلك أن يعيدوا الحياة للجوانب المجمدة من القوانين الإسلامية كقانون الثورة والدولة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود والخمس وما شابه.

وقد لاحظت ان القول بولاية الفقيه تطور تدريجيا مسألة مسألة ومن عالم إلى عالم .ز وقد أثار انتباهي قولكم لأول مرة في تاريخ الفقه الشيعي الجديد ، بقدرة الفقيه الولي على إعلان الجهاد الابتدائي ، خلافا لإجماع العلماء الممتد منذ أكثر من ألف عام، والمبني على قاعدة نظرية "التقية والانتظار".

وقد عززتم بذلك نظرية "ولاية الفقيه" وتقدمتم بها خطوة إلى الأمام.

واعتقد أن هناك خطوة مشابهة أخرى تحتاج إلى التنفيذ ، وهي صلاة الجمعة ، وهي كما قلتم في كتاب (الفقه) ثابتة بصريح القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة ، ولكن الذي أدى إلى تحريمها أو نفي الوجوب عنها هو القول بنظرية (التقية والانتظار) واشتراط حضور الإمام العادل ، أي الإمام المعصوم ، أو إذن نائبه الخاص.

وقد ظهر هذا الشرط في القرن الخامس الهجري أيام السيد المرتضى والطوسي ، واعتمد على الإجماع (إجماع المسلمين) في اشتراط إذن الإمام في صلاة الجمعة، وكان عامة المسلمين يقصدون بذلك الحاكم بصورة عامة.

وقد استورد أصحاب مدرسة التقية شرط الإجماع هذا من (العامة) ثم أضافوا إليه شرط العدالة ثم فسروا العدالة و(الإمام العادل) بالإمام المعصوم ، ولما كان الإمام العادل (المعصوم) غائبا ، حسب النظرية الاثني عشرية ، فقد قالوا بتعطيل صلاة الجمعة في (عصر الغيبة).

وكان عملهم هذا جزءا من أعمالهم الأخرى التي عطلوا فيها الجوانب السياسية المهمة لعدم وجود أو ظهور الإمام المعصوم (المهدي المنتظر).

وبالرغم من أن نظرية (التقية والانتظار) كانت نظرية اجتهادية ظنية وقائمة على تأويلات لأحاديث ضعيفة ، فان أصحابها قد اعتمدوا عليها لكي يقوموا باجتهاد جديد في مقابل النص القرآني الصريح والأحاديث الصحيحة (كصحيحة زرارة) ويقولوا بتحريم صلاة الجمعة أو سقوط وجوبها.

ولكن نحمد الله الذي قيض من المجتهدين العظام ، أمثالكم ، من الذين رفضوا نظرية (التقية والانتظار) وقالوا بنظرية (ولاية الفقيه) وذلك من أجل إحياء الدين وتجديد ما طمس من معالمه. وحسبما أعلم أنكم تقولون بولاية الفقيه المطلقة ، وهذا ما يعني أنكم تقولون بضرورة الإمامة في عصر الغيبة ولا تشترطون العصمة في الإمام المعاصر ، ومن هنا فقد تخليتم عن الإجماع السابق وقلتم بجواز تصدي الفقيه العادل لمهمة إعلان الجهاد الابتدائي ، فلماذا تترددون أو تتوقفون في ربط صلاة الجمعة بالفقيه (الإمام العادل) ،لا تقولون بوجوبها بقوة؟

ألا تتفقون معي في الرأي : بأن الموقف السلبي الموروث من صلاة الجمعة ناتج عن نظرية التقية والانتظار الخاطئة والمرفوضة بقوة من قبلكم؟ وألا تعتقدون ان هذه المسالة بحاجة إلى مراجعة جديدة؟ والى مراجعة في أصول الاجتهاد فيها ، وذلك بالعودة للتمسك بالنصوص الصريحة والصحيحة ، ونبذ القياس والاجتهاد بالرأي ، والاعتماد على الاحتمالات التعسفية والتأويلات الباطلة ، أسوة ببقية المسائل التي عطلتها نظرية التقية والانتظار السلبية ؟

أحمد الكاتب

لندن ٢٥ محرم الحرام ١٤١٤هـ

- رد الشيرازي على الكاتب

ومضت أكثر من خمس سنوات على إرسالي الكتاب والرسالة، دون جواب، حتى قدمت مطابع بيروت كتابا بقلم سماحة المرجع الديني الأعلى الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي، تحت عنوان (الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف) صادرا عن مؤسسة المجتبى للتحقيق والنشر، بيروت، سنة ١٩٩٩

وجاء في مقدمة الكتاب:"الإمام المهدي (عج) نور له حقيقته الكونية، والمقام التكويني العظيم، فبيمنه ترزق المخلوقات بأسرها، هذا بالإضافة إلى مقامه التشريعي وانه حجة الله على الأرض، فكما أن للشمس مكانتها الكونية، ولذا إذا لم تكن لساخت الأرض، كذلك الإمام المهدي المنتظر (ع).. ولولاه لساخت الشمس أيضا، حيث ورد أن بوجوده (ع) ثبتت الأرض والسماء، مع أن الشمس مادية فحسب والإمام المهدي مادي معنوي معا، فوجوده في غيبته لطف لا يستغنى عنه.

والبشرية تنتظر ظهوره لكي يملأ الأرض قسطا وعدلا بعدما ملئت ظلما وجورا، ولا بد من يوم يظهر.. وحينئذ تتبدل الأرض غير الأرض، فلا هي كالأرض الحالية ولا هي كالجنة..".

وبعد أن أعطى هذا الدور الخيالي الأسطوري للإمام المهدي، دون أن يقدم أي دليل على مزاعمه أو يستشهد بأي آية من القرآن الكريم أو أي حديث ولو ضعيف، قام بتسجيل عنوان جديد في كتابه هو (ولادة الإمام (ع) واسمه المبارك) وذكر مجموعة من القصص التي رواها الأولون مثل الصدوق والطوسي والمفيد حول ولادة "الإمام المهدي" دون أن يحقق فيها أو يذكر رواتها أو يعلق على الانتقادات التي وجهتُها للكتب والمؤلفين والرواة، أبداً، ولو بنصف كلمة، وإنما قال هكذا:" كانت ولادة الإمام المهدي في سامراء في اليوم الخامس عشر من شهر شعبان سنة ٢٥٥هـ . واسمه الشريف وكنيته المباركة نفس اسم رسول الله وكنيته كما ورد في الحديث. وقالوا" لا يجوز ذكر اسمه في زمن الغيبة، لكن هذا الكلام غير متيقن..". وفي عنوان آخر مشابه (قصة الولادة المباركة) قال: "قال بشر: أتاني كافور الخادم فقال: مولانا أبو الحسن علي بن محمد العسكري يدعوك إليه" ثم نقل عن كتاب إكمال الدين للصدوق، قصة شراء الجارية الرومية (مليكة بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم) التي رأت في المنام النبي عيسى عليه السلام وشمعون وعدة من الحواريين، والنبي محمد صلى الله عليه وآله، والإمام علي وعدد من أبنائه، وخطبة النبي محمد لها من النبي عيسى للزواج من ابنه الحسن العسكري، ثم رؤيتها للسيدة فاطمة الزهراء مع مريم ابنة عمران ودعوتها إلى الإسلام. "فلما كان في الليلة القابلة رأيت أبا محمد وكأني أقول له: جفوتني يا حبيبي بعد ان أتلفت نفسي في معالجة حبك" ورؤيتها للإمام العسكري كل ليلة في المنام، إلى أن ذهبت مع الجيش الرومي لقتال المسلمين ووقوعها في الأسر، وبيعها في سوق النخاسة ببغداد، وشرائها من قبل الإمام الهادي.

والغريب أن السيد الشيرازي الذي لم يبذل أقل جهد في التحقيق والتفكير في هذه الأسطورة المضحكة، لم يتجشم عناء ذكر مصادر هذه القصة ورواتها، إلا ما نبه عليه من نقلها عن كتاب (غيبة الطوسي). وكأن ما ورد في هذا الكتاب أو الكتب الأخرى هو وحي منزل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وهكذا وبنفس الأسلوب نقل رواية أخرى عن (إكمال الدين للصدوق) عن شهادة حكيمة لمولد (الإمام المهدي) فقال:" عن حكيمة (عليها السلام) أنها قالت: كانت لي جارية يقال لها نرجس...". وذكر قصة رؤية الإمام الحسن العسكري لها وطلبها منها ثم حملها دون علمها، وعدم ظهور أي أثر عليها.. إلى أن ينقل عن لسان حكيمة:قالت: غيبت عني نرجس، فلم أرها كأنه ضرب بيني وبينها حجاب...فرجعت فلم ألبث أن كشف الحجاب الذي كان بيني وبينها، وإذا أنا بها وعليها من أثر النور ما غشي بصري، وإذا أنا بالصبي ساجدا على وجهه، جاثيا على ركبتيه، رافعا سبابتيه نحو السماء وهو يقول: (أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وأن جدي محمدا رسول الله، وان أبي أمير المؤمنين، ثم عدد إماماً إماماً إلى أن بلغ إلى نفسه، فقال: اللهم أنجز لي وعدي، وأتمم لي أمري، وثبت وطأتي، واملأ الأرض بي عدلا وقسطا)".

ثم يسرد الشيرازي في الصفحات التالية مجموعة من القصص الأسطورية التي يخجل الكتاب المعاصرون من ذكرها، لما فيها من أساطير عجيبة وغريبة، مثل ولادته من فخذ أمه الأيمن وليس من رحمها، وسطوع نور هائل عند ولادته وبلوغه أفق السماء، وتحليق طيور بيضاء ومسح أجنحتها على رأسه، وتسليمه على أبيه، وأخذه من قبل أحد الطيور إلى جو السماء، وعودته بعد أربعين يوما وهو صبي يمشي ابن سنتين، ونموه خلال أيام قصيرة بهيئة رجل كبير.

وربما كان كتاب الشيرازي ملخّصا سيئا ومشوّها لكتب الصدوق والمفيد والطوسي عن الإمام المهدي، وأضعف منها بكثير، لأنه حذف ما يوجد فيها من أسانيد ضعيفة، ولم يعلق عليها بشيء. ولم يذكر الدليل الفلسفي (الاعتباري) الذي أوردوه في مجال الاستدلال على الموضوع، والذي قالوا إنه أقوى الأدلة المتوفرة.

وعندما وقع بصري على كتاب الشيرازي، الذي جاء فيما يبدو رداً على كتابي، قلت إنه لا يتناسب أبدا مع الذكاء الذي يتمتع به المرجع الكبير، فهو إما اعتراف بالعجز، وإنه ربما كتبه في محاولة للتبرؤ مني، تحت الضغوط الإيرانية التي اتهمته بعلاقة معينة معي، أو إنه يحاول التأكيد على ما توصلت إليه، من خلال الرد الضعيف، والضعيف جدا. وإلا فان كل من اطلع على الكتاب استغرب من أسلوب الشيرازي في البحث، والذي لا يتناسب مع طالب مبتدئ، فكيف بمجتهد أو مرجع تقليد. خصوصا وان بين يديه كتاب شامل يرد كل تلك الروايات، ولا بد أن اطلع عليه قبل أن يتعب أنامله في الرد.

ولا بد هنا من الربط بين هذا الكتاب وبين نظرية الشيرازي الأصولية وموقفه من المنهج الأخباري الحشوي، الذي أدى به إلى التعامل مع قضية عقدية أصولية كقضية وجود الإمام الثاني عشر ، بهذه الصورة الحشوية الفريدة.

وقد كان لتلك النوافذ الواسعة – أو في الحقيقة : الأبواب الواسعة – التي فتحها الشيرازي على الأخبار أثر مهم على موقفه من قضية وجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) حيث تقبل كل الروايات والقصص الواردة حول الموضوع ، دون أي نقد أو تمحيص أو دراسة أو مراجعة أو تفكير. واعتبرها من الضروريات التي لا تحتاج إلى دليل. ولذلك لم يستطيع التمييز بين الحقائق والأساطير الدخيلة في التراث الشيعي.

– نص وكالة الشيرازي للمؤلف:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.
وبعد فإن فضيلة العلامة الحاج الشيخ أحمد الكاتب دام عزه، وكيل عني في تصدي الأمور الحسبية، وقبض الحقوق الشرعية،خاصة سهم الإمام عليه السلام، وصرف إلى مقدار الثلث في المصارف المقررة، وإيصال الباقي إلينا.
والمرجو منه أن يهتم لنشر الإسلام وهداية الأنام، ويتصدى للأمور الشرعية بكمال الاحتياط الذي هو سبيل النجاة.
والله الموفق المستعان.

محمد الشيرازي

(الختم)

ملاحظة: الوكالة بدون تاريخ، ولكنها صادرة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين.

صدر حديثا للمؤلف:

١– تطور الفكر السياسي الشيعي.. من الشورى إلى ولاية الفقيه
٢– تطور الفكر السياسي السني.. نحو خلافة ديموقراطية
٣– الفكر السياسي الوهابي..قراءة تحليلية

٤- **الشيعة والسنة..وحدة الدين، واختلاف السياسة والتاريخ**

٥- **حوارات أحمد الكاتب مع المراجع والعلماء والمثقفين، حول وجود الإمام الثاني عشر**

يمكن الإطلاع على جميع مؤلفات الكاتب على العنوان التالي: www.alkatib.co.uk